جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية اللّغات قسم اللّغة العربية

الحدود والتعريفات النّحوية والصّرفية في موسوعة اصطلاحات الفنون والعلوم للتَّهانوي

Grammatical and Morphological Definitions in the Encyclopedia of Art and Science Terminologies by Al Tahanawe

بحث مقدّم لنيل درجة الدّكتوراه في اللّغة العربيّة

تخصص نحو وصرف

إعداد الدّارسة:
أسماء علي الصّدّيق بابكر

إشراف البروفيسور:
بابكر النّور زين العابدين

1441هـ 2019م

الآيـــــــــــة

قال تعالى:

(" نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيْمٌ")

صدق الله العظيم

سورة يوسف الآية (76)

الإهـــــداء

إلى أبويّ عسى أن أكونَ بهما بَرّةً حَفِيّةً

إلى زوجي العزيز وأبنائي وبناتي

أهدي ثمرة هذا الجُهد

الباحثة

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصّالحات، فله الشكر من قبلُ ومن بعدُ، ثمّ الشكر موصولٌ للبروفسور: بابكر النور زين العابدين الذي رعى هذا البحث منذ أن كان فكرة حتّى وصل إلى ما هو عليه، وكان لصبره ومتابعته وتوجيهاته الأثر الكبير في إخراجه على هذه الصورة فله الشكر الجزيل سائلةً المولى عزّ وجلّ أن يبارك في أيامه.

كما أتوجه بالشكر لزوجي الدكتور: عمر سعيد محمد الذي أمدّني بمجموعة كبيرة من مصادر ومراجع هذا البحث، والشكر أجزله لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثلةً في كلية الدراسات العليا التي أتاحت لي فرصة الدراسة فيها، كما أتقدم بالشكر للمكتبات التي تزوّدتُ منها بكثير من مادة هذا البحث متمثلة في: مكتبة كلية اللغات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ومكتبة جامعة أم درمان الإسلامية، ومكتبة جامعة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية.

المستخلص

هذا البحث يتناول:"الحدود النحوية والصرفية في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي" وقد ركزت الباحثة على الحدود النحوية والصرفية التي هي عناوين لموضوعات النحو والصرف، وقد اتّبعت الباحثة المنهج الوصفي مستفيدة من أدوات هذا المنهج وهي التحليل والنقد.

وقد توصّلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنّ التراث العربي غنيّ في مجال الحدود والتعريفات، وأنّ التهانوي عالم موسوعيّ اطّلع على تعريفات القدماء وأفاد منها وأضاف إليها حتى يخرج الحدّ بالصورة المطلوبة أي يكون جامعاً مانعاً.

Abstract

This study tackled the grammatical and morphological terms in (KashshafIstilahatAlfunounwaAluloum) A book about the terms of arts and sciences.

The researcher focussed on the grammatical and morphological terms, which are titles for topics of grammar and morphology. The researcher followed the descrhptiveanalitycal method. The study arrived at some results, the most important are that the Arabic heritage is rich in the field terminology, and that Al ttahanawi was on encyclopedic scholar who had read,benifited from and added to the books of ancient outhorities

in the field of terminology. The result of his effort is that the terms appeared in the appropriate way.

مقدمة

حُظي تراثنا النحوي خاصة في مجال الحدود بعدد وافر من الدراسات التي وصلت إلينا منه، وهي دراسات تكاد تُجمع على ثرائه وخصوبته.

وقد عُني هذا البحث بدراسة الحدود النحوية والصرفية في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، وقد ركّزت الباحثة على الحدود التي تمثل عناوين لأبواب النحو والصرف، متناولةً الحد عند التهانوي ثم إيراد ذلك الحد عند سابقيه من علماء النحو أو أصحاب كتب الحدود والتعريفات ثم بيان التعريف الذي يتطابق مع تعريف التهانوي لمعرفة من أخذ منه التهانوي، مع التنبيه إلى الزيادة التي يزيدها التهانوي على التعريف ليكون جامعاً مانعاً. مع ملاحظة الاكتفاء بالتعريف فقط عند التهانوي؛ لأنّه ربما توسّع في الموضوع بعد تعريفه بذكر القاعد التي يشتمل عليها.

وكشاف التهانوي كتاب ضخم عزّ نظيره وقلّ مثيله ضمّ أغلب مصطلحات الفنون والعلوم العربية والدينية والعقلية، وهذا عمل ينمّ على موسوعية مؤلفه، وقد ترتب هذه المصطلحات ترتيباً هجائياً (ألف بائياً).

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا الموضوع من جانبين:

1-إنّ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم هو من أغزر كتب المصطلحات وأجمعها ولا يستغني عنه دارس.

2-إنّ الحدود والتعريفات النحوية والصرفية هي مفاتيح لفهم موضوعات النحو والصرف ويفيد منها الدارس في الدراسات التطبيقية.

أسباب اختيار الموضوع:

بالنظر إلى الرسائل العلمية في النحو والصرف نجد أنها غالباً ما تختصّ بدراسة موضوعات النحو والصرف والتطبيق على ذلك في مجال من المجالات كدواوين الشعراء وغير ذلك، أو تتناول الجهود النحوية والصرفية لأحد العلماء في كتاب من الكتب.

أمّا موضوع الحدود والتعريفات فقد قلت الكتابة فيها، والرسائل التي تناولت هذا الموضوع محدودة، ولم أجد دراسة تناولت الحدود النحوية والصرفية الكشاف إلّا بحث ماجستير تكميلي بعنوان:" المصطلح الصرفي في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي" ولم يتحدث عن الحدود الصرفية إلا في صفحات محدودة بل صبّ جلّ اهتمامه بالتعريف بالكتاب وتعريف الصرف.

أهداف البحث:

يهدُف هذا البحث إلى: دراسة الحدود والتعريفات النحوية والصرفية في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي.

منهج البحث:

اتّبعت الباحثة المنهج الوصفي ومن أدواته التحليل والنقد.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة سابقة تحمل موضوع هذا البحث ولكن هناك بعض الدراسات التي تناولت الحدود والتعريفات أو المصطلحات النحوية ومنها:

1-المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د.عوض محمد القوزي، جامعة الملك سعود، 1409هـ، حيث قام الباحث بإحصاء المصطلح النحوي منذ تلاميذ أبي الأسود الدؤلي إلى نحويي القرن الثالث الهجري.

2-المصطلحات النحوية في التراث النحوي، د.إيناس كمال الحديدي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، واعتمد عملها في تثبيت مفهوم المصطلح على استعراض تعريفات النحاة للمصطلح مفرقة بين أنواع هذه التعريفات.

3-الحدود النحوية في التراث" كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا" جنان بنت عبد العزيز التميمي، ماجستير تكميلي، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، وقد تناولت الباحثة الحدود النحوية والصرفية عند القدماء وركّزت على حدود الجرجاني في تعريفاته.

4-المصطلح الصرفي في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، عثمان الطيب حسن سالم، ماجستير تكميلي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وهذه الدراسة هي الأقرب إلى

دراستي إلّا أنّ الدارس قد ركّز على المقدمات من التعريف بالتهانوي وكتابه ولم يتناول هذه الحدود الصرفية إلا في نطاق ضيّق في صفحات محدودة.

هيكل البحث:

لقد اشتمل هذا البحث على مقدمةومدخل وثلاثة فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: الحدود والتعريفات مفهوماً وتاريخاً:

المبحث الأول: التعريف بالتهانوي وكتابه.

المبحث الثاني: الحد والتعريف لغة واصطلاحا، وأنواع التعريفات وشروطها.

المبحث الثالث: الحدود والتعريفات في التراث النحوي.

الفصل الثاني: الحدود والتعريفات النحوية في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.

المبحث الأول: تعريف النحو وأقسام الكلام والإعراب والبناء.

المبحث الثاني: حدود وتعريفات الأسماء المرفوعة.

المبحث الثاني: حدود وتعريفات الأسماء المنصوبة.

المبحث الثالث: حدود وتعريفات الأسماء المجرورة.

المبحث الرابع: بقية الحدود النحوية.

الفصل الثالث: الحدود الصرفية في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.

المبحث الأول: تعريف الصرف والإبدال والإدغام.

المبحث الثاني: التعريفات الصرفية حرف الهمزة.

المبحث الثالث: التعريفات الصرفية من حرف التاء إلى السين.

المبحث الرابع: الحدود الصرفية من حرف الفاء إلى الواو.

مدخل

يرى كثير من النحاة أنّ تحديد المصطلحات وضبط تعريفاتها وحدودهاضرورة تفرضها الحاجة العلمية والمنهجية إلى حماية المصطلح ودلالته داخل المجال المعرفي الذي يتبع له.

ويلاحظ على التعريفات في كثير من العلوم والتخصصات أنها متباينة وغير ثابتة، وقلّما نعثُر على التعريف الجامع المانع رغم نضج العلم واستقلاله من حيث مفاهيمه ومصطلحاته. وتبدو هذه الظاهرة بوضوح على مستوى الحدود النحوية في كتب النحو، حيث يلاحظ أحياناً أنها جاءت خاطئة أو متناقضة. ومن الحدود النحوية ما يتعلق تعلقاً كبيراً بالجانب المنطقي، مما جعلها تردُ غالباً في ثوب اصطلاحي معقد، وأحياناً تفتقر إلى الوضوح والدقة، والدليل على ذلك ما نجده، مثلاً في تعريف الاسم، فقد أورد الزجاجي عدداً كبيراً من التعريفات المتشابهة والمتباينة منها:

حد الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. أما سيبويه فلم يحد الاسم حداً يفصله من غيره ولكنه مثله فقال: (الاسم: رجل وفرس) وعلّل النحاة بعده عدم تعريفه بالاسم بأنه (ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل).

وقال الأخفش سعيد بن مسعدة (الاسم ما جاز فيه نفعنيوضرّني) وفساد هذا الحد بيَّن لأن من الاسماء ما لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وأما حد أبى العباس المبرد للاسم: ما كان واقعاً على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك.ويُعتبر الاسم بواحدة كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو الاسم على الحقيقة. وقد أُخذ على المُبرِّد في هذا الحد قوله: ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم وما امتنع منه فليس باسم. وقيل: إنّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو كيف، وصه، مه، وما أشبه ذلك.

وقد حُدْت الاسماء بحدود كثيرة غير ما ذكرناها ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث.

فقد درج كثير من النحاة على تعريف كل مصطلح نحوي عند تناولهم له كعنوان لباب من أبواب النحو العربي وتعدّدت التعريفات للمصطلح الواحد بين النحاة إلا أنه يندر أن يُبحث في عناصر التعريف للكشف عن مدى دقته في التعبير عن المصطلح المعرفي.

فكأنّ الغاية منه إيجاد عبارة يُصدَّر بها هذا الباب من أبواب النحو، ومن ثمّ اتخاذها سبيلاً لتمييز ما يراد الحديث عنه تمييزاً أولياً، إذ إنه إذا قالوا إنّ المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، تُوُهم أنّ زيداً في قولنا: مات زيدٌ مفعول به إذا كان الفعل قد وقع عليه في المعنى، وليس هو من قام بفعل الإماتة، وصحيح أن النحاة عند عرضهم للأبواب النحوية كانوا يتحدثون عن مثل هذه الحيثيات، إلا أنهم لم يعبروا عنها في تعريفهم مما جعلها قاصرة عن أداء وظيفة التمييز المنوطة بها عندها تُبدأُ بها أبواب النحو العربي.

الفصل الأول

الحدود والتعريفات النحوية والصرفية مفهوماً وتاريخاً

المبحث الأول: التعريف بالكشاف ومؤلفه.

المبحث الثاني: الحد والتعريف لغة واصطلاحاً.

المبحث الثالث: الحدود والتعريفات في التراث النحوي.

الهدف من كتب الحدود والتعريفات:

تهدف كتب الحدود والتعريفات إلى جمع مصطلحات العلم وتميزها عن مصطلحات العلوم الأخرى وإزالة غموض المصطلحات العلمية بين يدي طلاب العلم، وتوفّر هذه الكتب الجُهد والوقت في البحث عن معاني المصطلحات في بطون الكتب وتقديمها في لفظ وجيز ويحدد معانيها.

ومن كتب التعريفات الموسوعية في التراث:

1/(مفاتيح العلوم) الذي ألفه أبو عبد الله الخوارزمي (ت 232هـ) وفيه تعريف بمصطلحات العلوم المختلفة.

2/(كتاب التعريفات) للشريف الجرجاني (ت 816هـ).

3/(معجم مقاليد العلوم) لأبي الفضل عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (ت 966هـ) ويجمع هذا المعجم مصطلحات العلوم والفنون المختلفة.

4/ كتاب (الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة) لأبي يحيى زكريا محمد بن زكريا الأنصاري (ت 926هـ) وهذا كتاب متخصص في مصطلحات علوم الدين والفقه.

وهذه الكتب حصيلة جهود العلماء في العوم المتفرقة جُمعت ورتبت لتكون قريبة المتناول.

5/ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي والمصطلحات في هذا الكشاف حصيلة جهود النحويين حتى القرن ... الحادي عشر الهجري.

التعريف بكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:

إن هذا العمل الذي تركه التهانوى عزّ نظيره، وقلّ مثيله، وقد جاء دسماً غنياً، وشرحاً وفياً فغززت مادته وتداخلت.

أهمية الكشاف وطبيعته:

ما إن ظهرت طبعة الكشاف بكلكتا عام 1278هـ الموافق 1862م حتى انبرى العلماء ينكبَّون على الكتاب، ينهلون من معنية، يمتدحون ويثنون على مؤلفه بخير العبارات وأفضلها إذ وجدوا فيه بَرَد اليقين والمرجع الرصين والعلم الواسع، والزاد اللّغوي الوافر، وفيه جمع التهانوى اصطلاحات العلوم والفنون وعرّف بها وأورد الأعلام المتخصصين فيها وتَبْتاًلأمّهات مصادرها حتى كاد المصطلح أو الفن أحياناً يضج بشواهده ... فأضحى كل ذلك تاريخاً شاملاً لعلوم العرب والمسلمين على امتداد حقبهم التاريخية المزدهرة.

فالكشاف يَنُمُّ عن تجربة كبيرة في ميادين المعرفة وتفرعات اللغة والعلوم النظرية والعلمية والسلوكية.

وبالكشاف يُستعان في وضع الاصطلاح الجديد عبر تحوز اللفظ والتجوز عادة لسان العرب فعبرُهُ يمكن توظيف الكثير من الاصطلاحات لمدلولات حادثة بواسطة خيط رفع يربط بين المعنيين القديم والجديد.

قيل في الكشاف: (هو معجم عظيم النفع للمصطلحات العلمية والفنية، يُغني عن مراجعة آلاف من الصفحات وعشرات من الكتب).

كفى تقديراً له أن علماء العرب تلقوه بالقبول، علماء الغرب عملوا على نشره.

وذُكر أيضاً: (والكتاب لايستغني عنه دارس لجوانب المعرفة التراثية وبخاصة في ميادين العلوم المختلفة [1] كالطب والفلسفة والرياضيات والتصوف والفقه، ولقد وضع العلماء المسلمون عدداً من الموسوعات العلمية والمعاجم الشاملة التي تُعين الباحث على مبتغاه وقد ذكرناها آنفا ولعل أوسع هذه الكتب وأشملها كتاب الكشاف للتهانوي الذب نحن بصدد دراسته.

[1]- مع المكتبة العربية، دراسة في أمهات المصادر والمراجع المتصلة بالتراث، ص 70

الباعث على تأليف الكتاب:

يقول التهانوي عن باعثه إلى انتهاض الجدّ وتشمير العزم، وتوكيد الحزم وتنفيذه فيما حفّزه إلى هذا العمل الشاق الواسع: (إنّ أكثر ما يُحتاج إليه في تحليل العلوم المدونة والفنون المروحة إلى الأساتذة هو اشتياه الاصطلاح، فإنّ لكل علم اصطلاحاً خاصاً به إذا لم يُعلم بذلك لا يسهل للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا ولا إلى انقسامه دليلا. فطرق علمه إما الرجوع إليهم أو إلى الكتب التي جمع فيها اللغات المصطلحة ولم أجد كتاباً حاوياً لاصطلاحات جميع العلوم المتداولة بين الناس وغيرها وقد كان يختلج في صدري أوان التحصيل أن أؤلف كتاباً وافياً لاصطلاحات جميع العلوم كافياً للمتعلم من الرجوع إلى الأستاذة العالمين بها كي لا يبقى حينئذٍ للمتعلم بعد تحصيل العلوم العربية حاجة إليهم إلا من حيث السند عنهم تبركاً وتطوعاً، فلما فرغت من تحصيل العلوم الشرعية شمّرتُ عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم من الحكمة ...فاقتنيت منها المصطلحات ... فحصلت في بضع سنين كتاباً جامعاً لها ولما حصل الفراغ من تسويده سنة 158هـ جعلته موسوماً بكشاف اصطلاحات الفنون [1] إذا كان الغرض الأساسي الذي سعى إليه التهانوى التوفير على طالب العلم الجهد والوقت اللذين يبذلهما في أثناء التعرف على معنى متشعب الدلالات، متنوع الموضوعات حيث يضيع بين طيات عشرات الكتب اللغوية والعلمية وربما لا يهتدي إلى مقصوده ولا يجد إليه سبيلا.

وكان يعتمد في شرحه على الكتب المعدة في العلوم المختلفة فيذكرها ويذكره أحيانا أصحابها بمثل ما يورد الثقات من العلماء والمؤلفين ويعمد أحياناً إلى إيراد المظان التى نقلل عنها بإرسالها في كتاب المادة أو في آخرها.

[1]- مقدمة الكشاف – ط الهند ، ص 201

رتّب التهانوى كشافه ترتيباً هجائياً ألفبائياُ في أبواب بحسب أوائل الحروف فمثلاً نجد (أدب) و (أوبه) في باب واحد وهو الهمزة وفي فصل واحد ضمن هذا الباب وهو فصل الباء لأن كليهما ينتهي بحرف الباء.

ومن ثمّ افتتح التهانوي كتابه بمقدمة بسط فيها خطته المنهجية في التأليف فحوت المقدمة شروحاً في تبيان العلوم المدونة وما تعلق بها وعرضت وجوه تقسم العلوم إلى نظرية وعلمية على عادة تصنيف الحكمة لذلك ثمّ جاء استعمال كل علم وغايته كما فرعت العلوم إلى عربية وغير عربية وشرعية وغير شرعية، وحقيقية وغير حقيقة ونقلية وعقلية.

انتقل التهانوي عقبها إلى ذكر مباحث في فلسفة التصنيف تنمُّ عن عقلية متبحرة في هذا المضمار وتعمق في التعريفات من حيث الذات والعرض وأحوالهما ومن تحديد لحيثية الموضوعوالملفت البارز في المقدمة ما سماه التهانوي بالرؤوس الثمانية وهي: معايير ومواصفات لضبط المادة وتقييدها وتضمن سلامتها من الزيف وهي:

1/ الغرض من تدوين العلم أو تحصيله.

2/ المنفعة أو الفائدة المُجتناة من العلم.

3/ السمة. أي التسمية، عنوان الكتاب.

4/ المؤلف وهو مصنف الكتاب.

5/ من أي علم هو؟ نوع العلم الذي ينتمي إليه.

6/ في أي مرتبة هو أي بيان مرتبة العلم بين العلوم.

7/ القسمة: وهي بيان أجزاء العلوم وأبوابها.

8/ الأنحاء التعليمية، وهي أنحاء مستحسنة في طرق العليم كالتقسيم والتحليل والبرهان.

ولعل التهانوي يوزع العلوم ببعد خاص فيجعلها على ثلاثة تصنيفات عامة.

أولاً: العلوم العربية، التي يقسمها إلى أصول وفروع ويجمعها على عشرة علوم وهي اللغة، التصريف، البيان، والمعاني، البديع، العروض، القوافي، النحو، علم قوانين الكتابة وعلم قوانين القراءة.

ثانياً: العلوم الشرعية الدينية ويفصّلها على النحو التالي: علم الكلام أو الفقه الأكبر أو التوحيد والصفات وعلم التفسير وعلم القراءة قراءة القرآن الكريم. علم الإسناد وعلم الحديث وعلم أصول الفقهوعلم الفقه وعلم الفرائض وعلم السلوك.

ثالثاً: العلوم العقلية وهي التي تتغير بتغير الملل والأديان وهي: المنطق وأصوله السبع والحكمة وأقسامها الإلهي والرياضي والطبيعي وفرعها سته والتطبيقي له أصول ثمانية.

وتجد الإشارة إلى أنه مواد الكشاف التي وردت بعد المقدمة انشطرت شطرين ضمن فنبين:

الفن الأول: تضمن الألفاظ المصطلحية العربية وهو الأعظم حجماً ومادة وزاد فيه بعض الألفاظ غير المصطلحية واشتمل على أبواب والأبواب على فصول.

الفنالثاني: وردت فيه الألفاظ الأعجمية بالترتيب الهجائي.

وقد بلغ عد المصطلحات الواردة في الكشاف ثلاثة آلاف وخمسة وأربعين مصطلحاً، تفاوت في توزيعها بحسب نظمه لها، فكان نصيب حرف الميم من أكثرها ثم الألف فالتاء فالحاء فالعين. وهكذا رحم الله التهانوي العالم الموسوعي والشارح المدقق رحمة واسعة ويكفيه فضلاً أنه أدرك حاجة طلاب العلم والمكتبة العربية والإسلامية، فسدّ تغرة وتحطى مرحلة واختزل جهد مجموعة ... خصّ العربية وأتحف الإسلامية، ندعو الله أن يجزيه جزيل الثواب والمغفرة ونحمده عزّ وجل إنه نعم المولى ونعم النصير.

طبعات الكشاف

1–طبع لأول مرة بالهند عام 1862م في مجلدين عدد صفحاتهما 1564.

2–طبع بالإستانة عام 1317هـ وهي طبعة غير مكتملة انتهت بفصل الياء من باب الصاد في مجلد واحد عدد صفحاته 955.

3–طبع في مطبعة السعادة بمصر عام 1963م وهي في أربعة أجزاء.

4–طبع في مكتبة لبنان عام 1996م وهي الطبعة التي اعتمدت الباحثة عليها في هذا البحث.

التعريف بالتهانوي

يعتبر محمد علي بن شيخ بن علي بن قاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي التهانوي[1] واحداً من علماء المسلمين الذين لم يجدوا حظاً وافراً من الدراسة والبحث والشهرة على الرغم من أن عطاءهم الكثير المتمثل في الكشاف ينم عن سعة أفق وغزارة المعلومات عزّ نظيرها وقد أمليا لقب الموسوعي الكبير الذي بزّ أقرانه في عالم الفكر الموسوعي. في حين سكتت المصادر العربية الإسلامية إلا إشارات إليه لماماً وباقتضاب، لذا جمعنا أخباره ونشأته بجهد جهيد، وذلك من خلال العبارات المتناثرة، والجمل الشاردة التي كونت مجتمعةً صورة عن هذا العالم الجليل " الأرجح أن هناك الكثير من حلقات حياته مازالت مجهولة لم يستطع الوقوف على معرفتها، ولم يعثر على ما يهتدى إليها سبيلا من ذاك ولادة الشيخ ووفاته تحديداً ورحلته في الحياة وشيوخه وتلاميذه والتعرف عليهم [2] علماً أنّ المصادر التي ذكرته كثيرة العدد ضئيلة التفصيل في حياته، وربما استقت معلوماتها من مصدر واحد ومن ثّمَّ تباينت المصادر والمراجع في تفصيل اسمه حيث ورد في دائرة المعارف اسمه محمد على [3]

---

[1]- نزاهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر، الحسين عبد الحي _ حيد أباد د. ت.

[2]- مقدمة كشاف اصلاحات الفنون، ص11.

[3]- دائرة المعارف ج 6، ص 246

[1]كما ذكر جرجي زيدان في ترجمته محمد صابر الفاروقي السنيّ الحنفي التهانوي من غيره أن يذكر شئياً عن أبيه أو جده مثل ما فعل الحسين فيما ذكر الزركلي وكحاله أنه محمد بن على[2].

والفاروقي نسبه إلى الفاروق عمر بنالخطاب رضي الله عنه وإليه كانت تنسب دولة الفاروقيين في الهند، والسنيّ نسبةإلى أهل السنة أما التهانوي فنسبة إلى قرية صغيرة ندعى (تهانه– يهون) من ضواحي دلهيوإلى هذه البلدة نسب عدد من العلماء منهم الشيخ عبدالرحيم التهانوي. والمرجح لدينا أن التهانوي وُلد في أواخر القرن الحادي عشر الهجري، وذلك لأن كثيراً من العلماء اتّفقهوا على أنه من علماء القرن الثاني عشر الهجري الموافق الثامن عشر الميلادي وأنّ تأليف الكشاف وقع في حدود عام 1158هـ، 1745م. إضافة إلى دليل آخر مفاده إدراك التهانوي لعصر عالمكِير (1069 – 1ز19هـ).

ومثلما جاء الغموض تحديد مولد التهانوي وكذلك الأمر بالنسبة إلى وفاته إذ غيبت المصادر والمراجع تاريخ الوفاة بل كلّ ما يُستفاد منها ومن الكشاف أنه كان حياً عام 1158هـ عند انتهائه من وضع معظم نصوص الكشاف.

[1]دائرة المعارف، ج 6 ص 246.
[2]الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، ط15 2002م ص295.

ثقافته ومؤلفاته:

تنوعت ثقافة التهانوي وتنوعت مشارب علومه لغة وفقها وحديثاً وتاريخاً وفلكاً وهو الذي نشأ في بيت علم حيث كان والده من كبار العلماء، لقب بقطب الزمان. والمتتبع للحركة العلمية التي سادت الهند آنذاك يجد أن هذه الحركة عميقة الجذور متأصلة في التربية حيث انتشرت المعاهد العلمية، وتأسست المدارس. إضافة إلى ذلك اهتمام السلاطين بالمكتبات مما وفر المصادر والمراجع الكثيرة بين يدي طلاب العلم والعلماء.

في هذا الجو المفعم بالزاد والنشاط العلمين عاش التهانوي فنهل من ينابع المعرفة وبحار العلم ومال على الحواضر يلتقي العلماء ويستمع إليهم فلا عجب إن أورد في تقديمه الكشاف (لما فرغت من تحصيل العلوم العربية والشرعية من حضرة جناب أستاذي ووالدي، شمّرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم الحكمية الفلسفية كعلم الحساب والهندسة ونحوها فلم يتيسر لي تحصيلاً من الأستاذة فصرفت شطراً من الزمان إلى معالجة مقتصراتها الموجودة عندي فكشفها الله على فاقتبست منها المصطلحات أوان المطالعة وسطرتها على حده في كل باب يليق بها)[1].

وما إن نُشر كتاب الكشاف واطّلع عليه الباحثون والمؤرخون حتى انبروا إلى تقريض التهانوي والثناء عليه بتيارات المدح. ومما قالوه عنه: باحث هندي[2]لغوي كان إماماً بارعاً عالماً في العلوم[3] ومصطلحاتها[4]، والتهانويبتصنف الكشاف يعدّ حسنة من حسنات الإسلام الهندى[5]وبعد الإطّلاع على موسوعة الكشاف لا يسعنا القول أمام هذا الإنجاز العظيم سوى الإقرار بموسوعية التهانوي التي فاقت كل عمل منهجي وموسوعي في العلوم حتى عصره.

ويبدو أن التهانوي قد ترك مؤلفات عدة وصلنا منها ثلاثة وهي:

---

[1]- كشاف اصطلحات العلوم والفنون للتهانوي المقدمة، ص 12.
[2]- الأعلام للزركلي ج6 ص 295
[3]- دائرة المعارف ج6 ص 246
[4]- حركة التأليف باللغة العربية في الأقليم الشمالى الهندي ص 168
[5]- مقدمة الكشاف طبعة الهند ص 1

1/ أحكام الأرضي.

2/ سبق الغايات في نَسَق الآيات.

3/ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم وهو موضوع الدارسة.

الحدّ والتعريف عند اللغويين والنحاة:

ورد في لسان العرب: التعريف بمعنى الإعلام، والتعريف أيضاً إنشاد الضالة: وعرف الضالة نشدها.[1]

وفي المعجم الوسيط بمعنى: تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة.[2]

فالتعريف عند اللغويين: إعلام عن حدود شيء بذكر خواصه التي تميزه عن غيره، وورد في معجم مقاييس اللغة: (حد) الحاء والدال أصلان الأول[3] المنع والثاني طرف الشيء فالحد: الحاجز بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر وجمعه حدود، وفصل ما بين كل شيئين حدّ بينهما، ومنتهى كل شيء حده[4] والحد عند النحويين: (هو الدال على حقيقة الشيء).[5]

وهو الكاشف عن حقيقة المحدود وتميز المحدود عما يشاكله.[6]

وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً، والحدود أو التعريفات كالقواعد، إلا أنها تتضمن قواعد كلية، وكلّ ما جاء فيه قيود التعريف كان داخلاً في المُعرَّف، فهي حكم كلي ينطبق على جميع أفراده لتعرّف أحكامه من هذه القواعد.

فالحدود النحوية تمثل أصلاً أو قاعدة استُنبطت من كلام العرب، وكلّ ما وُجد من كلام العرب يُشابه هذه القاعدة يأخذ حكمها ويطبّق عليه. والتعريف يبيّن المقصود من المصطلح ويحدده ويحصر ما يدخل تحت المصطلح من أشياء محددة ولا يترك الباب مفتوحاً لكل ما يؤدي المعنى الذي يؤديه هذا المصطلح كما في الاستثناء، يمكن تأدية المعنى الاستثنائي بوسائل متنوعة

1لسان العرب، بن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى 1955م، ج: 3، ص: 140

2المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، استنبول 1988م، ج: 2، ص: 595

3 يقصد به المعنى الأول

4المحكم بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 2000م، ج: 2، ص: 504

5 الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط5 1406هـ، ص: 46

6اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار المشرف العربي بيروت 1992م، ج: 1، ص: 47

تخالف الاستثناء النحوي الاصطلاحي، ولكنها لا تُسمى استثناء في الاصطلاح لعدم انطباق تعريف الاستثناء وأحكامه عليها.[1]

فالاستثناء في اصطلاح النحاة له تعريف خاص عندهم وأدوات وأحكام نحوية يتميز بها عن الاستثناء في الفقه[2] حيث يستخدم الحالف عبارة إن شاء الله.

شروط التعريف ونقائضه:

وضع أرسطو شروطاً للتعريف في كتابه (طوبيقا) ثم أكّدها ابن سيناء وأضاف عليها في كتاب (البرهان من كتاب الشفاء) وتداولها أتباع المنطق – وأهم هذه الشروط:[3]

1–أن يكون مساوياً للمعرَّف بحيث يؤدي نفس معناه لو وضعنا المعرِّف مكان المعرَّف؛ لأنه إن كان أعمّ فلا دلالة على الأخص ولا يفيد التمييز، ففي تعريف الإنسان (الحيوان الضاحك) فهي تؤدي نفس معنى الإنسان، فالتعريف هنا يؤدي نفس معنى المعرَّف بالتساوي.

2–أن يكون جامعاً مانعاً، أي جامعاً لجميع أفراد الشيء بحيث لا يخرج عنه فرد، وأن يكون مانعاً لكل ما سواها من الدخول فيها.

3–الّا يُعرّف بذاته أو جزء منه بمعنى ألّا يُستخدم في التعريف لفظاً مشتقاً من المعرَّف نحو تعريفنا "تحذّق أي صار حاذقاً"

4–ألّا يُعرف بألفاظ سالبة، فلا تُستعمل صيغ السلب في التعريف مثل: ليس، عكس مثل تعريف مُعتم" ما ليس مضيئاً" ويُقبل التعريف بالضدّ ولكن في حدود ضيقة جداً في مثل تعريف "البياض ضدّ السواد"

5/ ألا يُذكر في التعريف الألفاظ المجازية، فلا يكون في التعريف تشبيه أو استعارة مثل (الأصيص) وعاء كالجُرّة له عروتان يحمل فيه الطين. فالتعريف هنا تشبيه يتطلب معرفة الجُرّة، ففيه إحالة إلى تعريف آخر حتى تكتمل فائدة التعريف.

ومن القواعد أو الشروط والواجب توافرها في التعريف يَذكُر لنا ماكس بلاك أربع قواعد.

---

[1] النحو الوافي، عباس حسن، مصر، الطبعة الخامسة، ج: 1، ص: 315

[2] الحدود والتعريفات في التراث النحوي" كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجاً" جنان بنت عبد العزيز التميمي، ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، 1428هـ.

[3] انظر سلسلة علم المنطق – ارسطو، ص: 38

أ/ يجب أن يكون التعريف ملائماً للغرض الذي وضع من أجله. بمعنى أن يكون تعريف المصطلح مناسباً للغة العلم والاختصاص.

ب/ يجب أن يكون التعريف معقولاً بالنسبة للشخص فلا ينبغي أن يشتمل على ألفاظ تكون غير مفهومة عند المتلقي.

ج/ أن يكون التعريف مساوياً للمعرَّف بحيث يُستخدم أحدهما مكان الآخر.

د/ أن يكون التعريف شرحاً لمعنى المعرَّف وليس تقريراً عن الأشياء التي يدل عليها.

وهنالك شروط وضعها محمد حلمي خليل للتعريف الوافي.[1]

أ–الوضوح: ينبغي أن نصل في التعريف إلى أكبر قدر من الوضوح، وذلك بالتعريف الدقيق لخاصيات المفهوم وهي التي تساعد على تعيين الحدود الفاصلة بين مفهوم وآخر.

ب/ الدقة: لِما تحقق التواصل الآمن من اللبس وهو من أهم أهداف اللغة الخاصة، فالمعايير الفاصلة بين المفاهيم يجب أن تكون حدودها متقنة بكل صرامة.

ج/ الاكتمال: إنّ تعدد المفاهيم من السمات البارزة للمصطلح اللساني، ولذلك يصبح من اللازم أن تمثل التعريفات معنىً واحداً أو وجهة نظر واحدة، وألّا تتحيز لمدرسة فكرية بعينها.

أنواع التعريفات:

تنقسم التعريفات إلى نوعين أساسيين بحسب موضوع التعريف، فإنْ كان موضوع التعريف هو الألفاظ كان الهدف توضيح معاني الألفاظ أو العبارة اللفظية وكان نوع التعريف هو التعريف اللفظي أو الاسمي. أما إذا كان موضوعه هو (الشيء) أي طبيعة الشيء وجوهره، كان التعريف شيئياً. فالغرض من التعريف إمّا تحصيل صورة لم تكن حاصلة، أو تعيين صورة من الصور الحاصلة فيه. والأول هو التعريف الحقيقي والثاني هو التعريف اللفظي[2] وسأعرض هذين النوعيين من التعريف.

---

[1] نحو خطة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص، محمد حلمي خليل، ومجلة المعجمية، العدد الثامن 1992م، ص: 165

[2] جامع العلوم في تحصيل الفنون، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، تحقيق حسن هاني، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الاولى، 1421هـ، ج:1، ص: 215

أولاً: التعريف الشيئي (الحقيقي):

ويهدف هذا التعريف إلى توضيح الحقيقة لشيء ما، وكأنّ هذا التعريف جواب لسؤال عن ماهية شيء ما أو بعبارة أخرى جواب لقولنا: (ما هو؟) ويركز هذا التعريف على توضيح جوهر الشيء المُعرَّف لا على توضيح لفظ غامض بلفظ آخر أكثر وضوحاً أو أقل غموضاً.

وهذا التعريف له وسيلتان وهما (التعريف بالحدّ) و(التعريف بالرّسم)

أمّا التعريف بالحد وهو التعريف الذي يتم بذكر صفة جوهرية للشيء المُعرَّف تميزه بشكل قاطع عن غيره من الأشياء. وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

أ/ التعريف بالحد التام وهو "تعريف الماهية بجميع أجزائها.[1] كقولنا "الإنسان حيوان ناطق".

فالمقومات المشتركة "الجنس" والمقومات الخاصة "ناطق".

ب/ التعريف بالحد الناقص: وهو ما تألف من الجنس البعيد والفصل نحو: الإنسان جسم ناطق فكلمة (جسم) تمثل جنساً بعيداً للإنسان لا يدل على طبيعته على وجه الدقة، وكلمة (ناطق) فصل مميز ذاتي يختص به وحده.

ثانياً: التعريف الاسمي:

ويهدف إلى تحديد معنى الكلمة في الاستعمال وهو تعريف قاموسي أو معجمي مصطلحي وهذا النوع من التعريفات تقارير عن الألفاظ وكيفية استخدامها.

وللتعريف الاسمي وسائل أو أنواع متعددة منها:

التعريف بالمرادف ويطلق عليه التعريف اللفظي لأنه تعريف اللفظ بلفظ أخر أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد.

ووجود المرادف في اللغة يكاد يكون منعدماً فهنالك فروق دقيقة موجودة بين الألفاظ المتقاربة أو تلك المنتمية إلى حقل دلالي واحد، ومن هذا النوع من التعريفات تعريف كثير من النحاة للمفعول المطلق بأنه المصدر وللمفعول فيه بأنه الظرف.[2]

---

[1] معجم مقاليد العلوم – السيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب القاهرة، ط4 2004م. ج: 1، ص: 34

[2] الحدود والتعريفات النحوية في التراث، جنان بنت عبد العزيز التميمي، ص: 30

2/ التعريف بالضد:

ويكثر استخدام هذه الوسيلة من التعريف في الكلمات الدالة على النسب كالألوان والهيئات[1] ولذلك نجد له استخدامات كثيرة في المعاجم العربية ومن أمثلته:

الكذب ضد الصدق، والخطأ ضد الصواب، وعند النحاة في تعرف الحرف مثلاً: يقول سيبويه: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".[2]

وفي مثل هذه التعريفات لا تستطيع معرفة المعرف دون أن تكون مدركاً لمفهوم الضدّ الذي عُرّف به.

3/ التعريف بالتمثيل:

يعتمد هذا النوع من التعريف على ذكر المثال للكلمة كتعريف لها لتوضيحها "وهو لا يعتبر تعريفاً بل وسيلة مقربة للتعريف"[3]

يقول سيبويه في تعريف الاسم "فالاسم رجل وفرس وحائط".[4]

وكثير من تعريفات النحاة تشتمل على هذه الوسيلة مع وسائل أخرى أو تكون وحدها.

ويعد هذا التعريف تعريفاً تعليمياً يسهل الفهم، ويقرب مدلول الكلمة، وهو أقرب إلى عقول المبتدئين في فهم الأشياء وتمييزها غير أن هذه المشابهة أو المماثلة لا تتحقق دائماً ولذلك توجه إليه المآخذ التالية:

أ/ ليس من المؤكد معرفة القارئ بالتشبيه دائماً خاصة في الأشياء الغريبة.

ب/ نادراً ما يكون الشيء مشابهاً للأخر مشابهة تامة، بل هنالك تفاوت بين المتشابهات، فالحمرة ليست دائماً في لون الدم، لأنه يتدرج من الأحمر الداكن إلى الفاتح إلى القرمزي وفي تعريف الاسم لا يدل على أن أسماء الشرط والاستفهام من الأسماء لعدم وضوح المشابهة بينهما وبين الأمثلة المذكورة في تعريف الاسم.

---

[1] تقنيات التعريب بمعاجم العربية المعاصرة، حلام جيلاني، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط1 1999م.ص: 114

[2] الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل-بيروت، ط:1، 1973م، ج: 1، ص: 12

[3] تقنيات التعريب بمعاجم العربية المعاصرة، الجيلاني، ص: 115

[4] الكتاب، سيبويه تحقيق عبد السلام هارون، ج:1، ص: 12

4/ التعريف بالمعنى الوظيفي:

تأخذ الكلمة باعتبارها وحده لفظية – أي مجموعة أصوات منظمة – وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي، فيكون لها وظيفة دلالية، ووظيفة نحوية، ومن خلال معرفتنا لهذه الوظائف نستطيع أن تبين مدلول الكلمة بوضح، ذلك أن دلالة الكلمة ووظيفتها تبرز لنا

من خلال استعمالها وتوقفنا على معناها المعجمي الذي تنطوي عليه مادتها الحرفية أو الصوتية.

ف (ر ق ي) تفيد معنى الارتقاء.[1]

وكتب ويكتب مادتهما الحرفية (ك ت ب) وهي تدل لغوياً على حدوث (الكتابة) أو المعنى الذي يحمله مصدر الفعل.

أما وظيفتها الصرفية – وهي التي تقوم بأداء بنيتها اللفظية أو هيئة تركيب عناصرها المادية مع معناها المعجمي (ومنه جميع الأفعال ففي واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى قام دلالة لفظية على مصدرة ودلالة بنائية على زمانه ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه).[2]

وتتمثل الوظيفة النحوية للاسم والفعل في الإسناد ضمن الجملة النحوية، وفي استخدام الاسم مسنداً اليه والفعل مسنداً فقط.

وفي ضوء هذا نبين الفرق بين المصدر والفعل من ناحية صرفية ذلك أن المصدر يدل على (الحدث) مطلقاً أي دون أن تلحظ منه وقوعه أو إيقاعه في حين يدل الفعل على وقوع الحدث وإيقاعه مقترناً بواحد من الأزمنة الثلاثة.

ونتبين أيضاً الفرق بين الفعل واسم الفاعل، وذلك أن اسم الفاعل يستخدم مقصوداً به الوصف فقط، فلا يلاحظ فيه مباشرة إيقاع الحدث نحو: قائم وقاعد، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل.[3] في حين أن الفعل يقصد منه الدلالة على مباشرة إيقاع الحدث، فعندما أقول: زيد جالس أو زيد يجلس فإني أقصد هنا مباشرة زيد إيقاع الحدث.والغرض الوظيفي النحوي بين اسم الفاعل والمصدر واسم المفعول والفعل، أنّ كلاً من

---

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، ج3 ص101

[2] المرجع السابق، ج: 1، ص: 98

[3] الخصائص – ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2 د ت. ج1، ص: 101

المصدر واسم الفاعل واسم المفعول يقع مسنداً إليه ومسنداً في الجملة النحوية، في حين الفعل لا يقع إلاّ مسنداً فنقول: (زيد كاتب) و(زيد يكتب) و(هذا مكتوب) فيقع اسم الفاعل واسم

المفعول والفعل مسنداً أو يقع كل منهما مسنداً إليه نحو: الجالس أخوك، أما الفعل فلا يستخدم إلا مسنداً فقط.[1]

ونجد أن الزجاجي يعد التعريف الوظيفي للمصطلحات النحوية من أجود أنواع التعريفات، إذ نقض تعريفات النحاة للاسم، ووصف بعضاً منها بالفساد أو النقص فقال: "وقد حدّ النحويون هذه الأشياء على ضروب، وذكرها يطول ويطيل الكتاب، وقد شرطنا الاختصار والإيجاز فنذكر أجود ما قيل في ذلك، والمختار منه، وما يلزم من خالف وما اخترناه وبالله التوفيق.[2]

ثم يذكر الزجاجي التعريف الوظيفي للاسم بوصفه هو أوضح أنواع التعريفات للمصطلح النحوي "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به".[3]

هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البته ولا يدخل فيه ما ليس باسم.[4]

والغرض من التعريف توضيح مفهوم المعرف وتمييزه عما عداه، ولا يحصل هذا الغرض إلا بمقاييس معينة أهمها: أن يكون مساوياً للمعرف في الصدق، أي يجب أن يكون التعريف جامعاً مانعاً فلا يشمل إلا أفراد المعرف فيمنع من دخول أفراد غيره فيه، ويشمل جميع أفراد المعرف فلا يشذ منها فرداً واحد.

وعلى هذا فلا يجوز التعريف بالأعم لأنه لا يكون مانعاً كتعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين فإن جملة من الحيوانات تمشي على رجلين، ولا بالأخص لأنه لا يكون جامعاً كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم لأنه ليس كل ما صدق عليه الإنسان هو متعلم.

كما يجب أن تكون الألفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة لا إبهام فيها، فلا يصح استعمال الألفاظ الغريبة أو الغامضة ولها المجازات بدون القرينة ولابد من تجنب التعريفات التي لا تفهم إلا بواسطة المعرف كما يجب ألا يكون التعريف شديد للاتساع أو شديد الضيق، بل يعطي المفهوم بدقة دون زيادة أو نقص.

---

1 الحدود والتعريفات في التراث ، جنان بنت عبد العزيز التميمي.
2 الإيضاح في علل النحو – الزجاجي، ص: 48
3 يقصد بذلك ما يقع محل الفاعل أو المفعول به مثل الضمائر أو الأسماء الموصولة.
4 التفكير العلمي في النحو العربي د. حسن خميس الملخ، ص: 141

الحدود النحوية قبل كتاب سيبويه:

أُختلف في أول واضع للنحو فقيل: علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو أول من وضع وأصّل للنحو ويرجع ذلك لأحد سببين:

الأول: ما روي عن أبي الأسود الدؤلي قال "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فوجدت في يده رقعة، فقلت ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: أني تأملت في كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء (يقصد الأعاجم) فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، فالاسم: ما أنباء عن المسمى، والفعل ما أنبئ به والحرف ما أفاد معنى، وقال لي" انحو هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس، يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، (وأراد بذلك الاسم المبهم)

قال أبو الاسود: وأضعت العطف والنعت ثم باب التعجب والاستفهام، إلى أن وصلت إلى باب إنّ وأخواتها ما خلا (لكنّ) فلما عرضتها على علي أمرني بضمّ (لكنّ) إليها، وكنت كلّما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه، إلى أن حصلت ما فيه الكفاية قال لي علي: ما أحسن هذا النحو الذي نحوته فلذلك سمي النحو.

الثاني:

روي أن علياً رضي الله عنه وضع هذا العلم لما سمع أعرابياً يقرأ (لا يأكله إلا الخاطئين) وروي أن أبا الأسود وضعه من تلقاء نفسه عندما قالت له ابنته: ما حسنُ السماء، فقال لها: نجومها، فقالت: إني لم أرد ذلك! وإنما أتعجب من حسنها، فقال لها: إذن قولي:[1] ما أحسنَ السماءَ! فحينئذٍ وضع النحو، وأول ما رسم منه باب التعجب، وبغض النظر عن الجهة العليا التي أشارت على علي بن أبي طالب رضي الله عنه رواية لا تتفق مع طبيعة العلوم ونشأتها التي تبدأ بالملاحظة أولاً، لابصياغة المصطلحات والحدود، وذلك يؤكد أن هذه الرواية موضوعة على لسان علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأنّ عصر أبي الأسود الدؤلي كان عصر ولادة النحو وليس عصر نضوجه. بل إن سيبويه في كتابه لم يعرف الاسم بما

[1] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، عالم الكتب، ط:2، 2005م، ص: 5

ذكر في الرواية، إذ يقول الاسم ما أنبأ عن المسمّى[1] ويحد سيبويه الاسم بقوله: "فالاسم رجل وفرس وحائط"[2] فلم يذكر سيبويه ما ذكرته هذه الرواية المزعومة عن الاسم وصيغته، ويقول أحمد أمين عن هذه الرواية: إنها "حديث خرافة، وطبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسم الفلسفية.[3] فالعلوم لا تولد مكتملة النمو بل تنشأ ساذجة ومبعثرة ثم تنمو وتكتمل.

وتعد هذه المرحلة من تاريخ النحو مرحلة الاستقراء والجمع مما يوافق قانون نشوء العلوم وارتقائها، وما نلاحظه على هذه المرحلة إنها بدأت بالملاحظة أو الإحساس بوجود المشكلة وتحديدها وهي وقوع المسلمين في اللحن عند قراءة القرآن الكريم، وبعد الملاحظة انتقل النحاة إلى عينة لغوية أوسع قليلة بضوابط معينة ومن ثم قياس الظواهر اللغوية على ما يطابقها وما يشابهها وإلى هذا الحد تقريباً تنتهي هذه المرحلة دون أن يصل علم النحو إلى صياغة دقيقة لقاعدة، أو أن تستخدم في هذه المرحلة لغة المصطلحات المحددة الدلالة، لذا نجد أن مرحلة نشأة النحو تخلو من الحدود النحوية الواضحة، ولم تستخدم بعد في هذه الحقبة لغة المصطلحات العلمية الدقيقة، لان علم النحو آنذاك كان في طور نشأته وتكوينه، والحدود ولا تستقر في علم من العلوم إلّا بعد نضوجه واكتماله.[4]

سمات الحدود النحوية قبل الكتاب: (مرحلة نشأة النحو):

1/ لم يوجد في هذه المرحلة حدود نحوية، إذ لم يستقر المصطلح النحوي بعد، وكان النحو على عمومه في هذه المرحلة آراء مبعثرة، لا تكتمل منه أبواب النحو وحدوده.

2/ ظهرت بعض المصطلحات النحوية ساذجة ومرتبطة بالأبواب الحسية الطبيعية وهذا يتفق مع طبيعة نشأة العلوم.

الحدود النحوية في كتاب سيبويه:

ويقصد بها الحدود النحوية والصرفية؛ لأن النحو في ذلك الوقت يشمل النحو الصرف ولم ينفصل علم الصرف عن النحو.

---

1 أخبار النحويين، ابن أبي هاشم، تحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط:1، 141هـ، ج:1، ص: 23

2الكتاب، سيبويه، ج: 1، ص: 12

3

4 الحدود النحوية في التراث، جنان بنت عبد العزيز التميمي.

وتتمثل هذه المرحلة في كتاب سيبويه كأهم أثر نحوي وصل إلينا، وكتاب سيبويه يعد ثمرة من ثمار علم الخليل بن أحمد، ويعد كتاب سيبويه مرحلة نمو وإبداع الدرس النحوي.[1]

والنظر في الحدود في هذه المرحلة يعني ما ورد لنا من حدود نحوية عند الخليل وسيبويه في الكتاب، فقد بدأت حدود المصطلحات النحوية مع الخليل وتطورت عند سيبويه.

ويجمع كتاب سيبويه ما تفرق من أقوال وأراء من تقدمه من العلماء كأبي عمرو بن العلاء، والخليل والأخفش ويونس، وأكثر نقل سيبويه كان عن الخليل بن أحمد، وكان أميناً في نسبة كل رأي إلى صاحبه كما وصفه يونس حين نظر في كتابه وصدقه فيما نقل عنه، لما مات سيبويه قيل ليونس: إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة يحي علم الخليل، فقال يونس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني.[2]

بدأت الحدود النحوية بداية حقيقية مع الخليل بن أحمد، فنجده يحدد مصطلح الرفع ويفرق بينه وبين مصطلح الضم بقوله: "الرفع ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو قولك: زيدٌ، والضم ما وقع في أعجاز الكلم غير منونٍ نحو: يفعل".[3]

ونلاحظ هنا محاولة الخليل رصد خصائص المظهر الخارجي للشيء المعرف لتوضيح حده، ثم يعزز التعريف بالمثال، وهو هنا يعرف الرفع تعريفاً مصطلحياً فيصف مفهوم الكلمة دون أن يحدد مجالها المعرفي ويحدد علاقته بغيره من المصطلحات، فيذكر (الرفع) وصفته متعلقاً بمصطلح أخر وهو (الكلم) ويختلف عنده عن مصطلح الضم، ولم يذكر لنا ماهية الرفع التي تخصه في الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه، إذ قال: إنه يحدث في أواخر الكلمات منوناً دون أن يحدد ما هيئته التي تميزه عن الفتح أو الكسر الذي يحدث في أواخر الكلم منوناً، ولم يذكر الحقل العلمي الذي ينتمي إليه وهو علم النحو أو علم العربية وفي مقابل الرفع يذكر الخليل (النصب) فيقول: النصب ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو: زيداً والفتح ما وقع في أعجاز الكلم غير منونٍ نحو باء ضرب، ونجد أن الخليل هنا يعرف (النصب) بالطريقة نفسها التي عرف بها الرفع.

---

[1] الحدود النحوية في التراث، جنان بنت عبد العزيز التميمي ص: 61

[2] طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، دار الهداية، بيروت، 1385هـ.ص: 52

[3] مفاتيح العلوم، الخوارزمي، موقع صيد الفوائد، المكتبة الشاملة، الإصدارة الأخيرة.ج:1، ص: 30

ويذكر بعد ذلك حدود مصطلحي (الخفض) و(الكسر) بالطريقة نفسها أيضاً فيقول (الحفض) ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو (لام الجمل)[1]

ثم يذكر حدود الجزم فيقول: (والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو باء أضربْ، والتسكين ما وقع في أواسط الأفعال نحو فاء (يفْعل)[2]

ونستنبط من هذا:

1/ أن الخليل ميز بين الحركات التي تظهر في بداية أو وسط الكلمة.

2/ أن مصطلح الرفع والنصب والخفض عند الخليل هو ما يعرف بمصطلح التنوين.

ويقتصر سيبويه في أكثر حدود مصطلحات الكتاب على التعريف بالمثال قاصداً به إيضاح المعرف فيقول في تعريف الاسم: "فالاسم رجل وفرس وحائط"[3]

وعلل النحاة بعده عدم تعريفه الاسم بالحد بانه: "ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل"[4]

ويقول في تعريف الضمير: "وأما الإضمار فنحو هو وأياه وأنت وأنا ونحن".[5]

وفي تعريف أسماء الإشارة يقول: "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان".[6]

والمثال في بعض الأحيان يغني عن الحد "وقد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطلق والعقل السلم يتفطن للنوع كما يتفطن إذا أشير له إلى الرغيف فقيل له هذا هو الخبز"[7].

ويكاد كتاب سيبويه يخلو من التعريف المنطقي على وجه العموم، فهو مثلاً لم يعرف الفاعل ولم يعرف الحال ولم يعرف البدل ولا غير ذلك من أبواب النحو ويكتفي في الأغلب بذكر اسم الباب، ثم يبدأ مباشرة بعرض القواعد المستخلصة من الاستعمال، فيقول مثلاً: هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعل إلى مفعوله وذلك قولك: ضرب عبدالله زيداً فعبدالله ارتفع هاهنا كما ارتفع في (ذهب)[8]

---

[1] المرجع السابق، ج:1، ص: 30
[2] مفاتيح العلوم، الخوارزمي، ج:1، ص: 30
[3] كتاب سيبويه، ج: 2، ص: 6
[4] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 49
[5] كتاب سيبويه، ج: 2، ص: 6
[6] المرجع السابق، ج: 1، ص: 5
[7] المرجع السابق، ج:1، ص: 14
[8] كتاب سيبويه، ج 1: ص: 34

وهذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على المبتدأ أو ينتصب فيه الخبر.

ونلاحظ هنا أنه يذكر المادة النحوية تفصيلاً دون ذكر مصطلح واضح والدخول إلى شرحها دون ذكر حد منطقي: أو يقول" أعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب".[1]

وهنا يعرف المنادى المضاف عن طريق ذكر علامته الإعرابية، وهي النصب بتقدير فعل محذوف يعبر عنه بقوله "الفعل المتروك إظهاره" ثم عرّف المفرد أيضاً بذكر علامته إذا يقول: "والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب" يقصد بذلك أن المنادى المعرب مبني على الضم في موضع اسم منصوب لفعل محذوف، ونجده هنا يستخدم اصطلاح الرفع مكان البناء على الضم في المنادى المفرد.

والحدود والتعريفات لا تستقر إلا بعد استقرار المصطلحات وفي النادر جداً أن نجد عند سيبويه تعريفاً دقيقاً كالتعريف الذي قدمه عن الفعل بأنه: "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنت لما مضى ولما يكون وما لم يقع وما هو كائن ولم ينقطع"[2]

أي أن الأفعال أبنية أو صيغ مأخوذة من المصادر فهي تدل بمادتها على المصدر أو الحدث وبصيغها على زمان وقوعه من ماضٍ أو حاضر، أو مستقبل، ويفرق بين هذه الأقسام بالتمثيل، وجلّ تعريفاته في الكتاب تقوم على التمثيل أو تمييز المعرف بشيء من خواصه كقوله: (والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضوع واحد، وذلك نحو رددت واجتررت واستعددت)[3]

وهذا التعريف يعتبر من قبيل الحد بالرسم، وفي هذا النوع من التعريف تحصر خواص المعرف أو علاماته أو تذكر علاماته البارزة التي تميزه عن غيره، هنا ذكر بعض خواص المعرف وفرق بين أقسامه بالمثال لا بالتعريف.

ويحد الابتداء بذكر خواصه فيقول: فالمبتدأ كل اسم ابتدئي به ليُبنى عليه كلام.[4]

يخبر عنه أو يستند إليه، أي يتميز بعدم التبعية التركيبة.

---

[1] المرجع السابق، ج: 2، ص: 182
[2] المرجع السابق، ج: 1، ص: 12
[3] كتاب سيبويه، ج:3، ص: 529
[4] المرجع السابق، ج: 2، ص: 126

ومن الحد بذكر الخواص أو العلامة قوله في حد التثنية: "اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون) إذ يصف صيغة المثنى وعلامته وهي الألف والنون في حال الرفع والياء والنون في حالتي النصب والجر.

وفي بعض الأحيان يذكر سيبويه حدود المصطلح إذا اشتبه بغيره فيميزه أو يجمع صفاتهما معاً في تعريف واحد ليخلص لقاعدة نحوية تجمعهما في مثل تعريفه لنون التوكيد الخفيفة والتنوين إذ يقول: "النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن، وهي علامة تؤكد كما أن التوكيد علامة المتمكن فما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقوف وذلك قولك: أضرب إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة.[1]

ولو فصلنا هذا الحد لكل مصطلح لوحده وجدنا حداً يجمع بين صفات المعرف وعناصره وحدّ التنوين: حرف نون ساكنة تلحق الاسم المتمكن وتحذف عند الوقف، ويكتفي بذكر خواص نون التوكيد التي تشابه فيها نون التنوين ولا يذكر اختصاص نون التوكيد بالأفعال، ويفرق بينهما بالتمثيل لا بالتعريف.

ويعرف سيبويه أحياناً الحد بالنقيض أو الضد في قوله في حد الحرف: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".[2]

وفي مثل التعريف لن تستطيع معرفة الحرف دون أن تكون مدركاً لمفهومي الفعل والاسم، وهكذا فإن الحدود في كتاب سيبويه لا تخرج عن المثال أو العلامة أو الوصف أو الضد، ويمكننا تلخيص ما ورد عن سيبويه حول الحدود فيما يأتي: أنها لا تخرج عن:

1. الحد بالمثال.
2. الحد بالعلامة أو الوصف.
3. الحد المنطقي.
4. الحد بالضد أو النقيض.

سمات الحدود في كتاب سيبويه:

1/ الحدود النحوية مرتبطة بالمصطلح النحوي والمصطلح النحوي في هذه المرحلة من علم النحو لم يستقر بعد، وصياغة الحدود أو التعريفات لا تستقر إلا باستقرار المصطلح، والمتتبع لمصطلحات سيبويه في الكتاب يواجه صعوبة في تحديد أطرها، وجمع المتشابه منها إلى بعضه

[1] كتاب سيبويه، ج: 3، ص: 512
[2] المرجع السابق، ج: 1، ص: 12

وذلك للأسباب التي كان. سيبويه يسلكها في التعبير عن هذه المصطلحات، فهو إما يحوم حول المصطلح بالوصف والتصوير والتمثيل بالنظير وذكر النقيض وإما يورد المصطلح بصور واشكال مختلفة من التعبير[1] ولهذا لم تصغ التعريفات الأولى للمصطلحات النحوية الصياغة نفسها التي صيغت فيها فيما بعد.[2]

2/ تخلو الحدود في هذه المرحلة من الحدود المنطقية وقد كان اهتمام النحاة في هذه المرحلة الوصول إلى إدراك مفهوم المصطلح النحوي ومعناه دون أن يهتموا بالأسس الفلسفية في صياغة هذا المعنى أو المفهوم.

لهذا نجد الحدود النحوية في هذه المرحلة حدود لغوية وصفية تمثيلية في أغلبها.

3/ ارتباط الحدود النحوية باستنباط القواعد والأحكام النحوية وتطبيقها، فعندما يعرّف سيبويه الاسم بالمثال يقول:" الاسم رجل وفرس وحائط" نجد في مثاله قاعدة يقاس عليها بمعرفة الشبه بينهما ومن هذا المثال، يقاس فنميز بين الاسم وسائر الكلمات إلى حد ما، إلا أن بعض الأسماء لا تستطيع قياسها على هذا المثال كأسماء الاستفهام. وصياغة الحدود بالمثال تناسب مرحلة الاستقرار والتحليل التي يمر بها النحو العربي مع سيبويه قبل أن يصل إلى الصياغة العلمية الموضوعية المنظمة.

4/ عند تتبعنا للحدود في كتاب سيبويه وجدناها قليلة جداً، وما ذُكر منها اعتمد على التمثيل في أكثره، وهذا النمط من التعريفات هو السائد بين النحاة زمن الخليل وسيبويه وتلاميذها فالأخفش مثلاً يحد الاسم فيقول: "الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّني"[3].

وسار المبرد في المقتضب على نهج سيبويه غير أنه يضيف على حدود سيبويه في بعض الأحيان كما في حده للاسم.[4] وينقلها في أحيان أخرى كما في حده للضمير.[5]

الحدود النحوية بعد كتاب سيبويه:

حدث نشاط كبير في حركة الترجمة وظهرت تأثيرات العلوم في النحو العربي وعلمائه.

---

1 المصطلح النحوي، نشأته وتطوره، عوض محمد القوزي عمادة المكتبات الرياض، ط: 1، 1401، ص: 147
2 الحدود النحوية في التراث، جنان بنت عبد العزيز التميمي، ص: 72
3 الايضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 49
4 المرجع السابق، ص: 19
5 الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 20

ويمكن تقسيم الحدود بعد كتاب سيبويه إلى قسمين أو مرحلتين.

1. مرحلة تأثر فيها النحو بالمنطق.
2. مرحلة اخضاع الحدود النحوية للمنهج المنطقي والرد على من خالفها، وهي تمثل شروح وتفسير النحو العربي، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ تقسيم مرحلتي تطور الحدود النحوية بعد الكتاب لا يمكن الفصل بينهما زمنياً فصلاً كاملاً بل يتداخل بعضها في بعض.[1]

مرحلة إتباع المنهج المنطقي في الحدود:

ظهرت محاولات لوضع صياغة علمية موضوعية للنحو العربي معتمدين على القياس والتحليل، فثبت في هذه المرحلة أركان النحو العربي التي اعتمدت كتاب سيبويه أساساً لها، واهتم النحاة بالحدود النحوية في مجمل اهتماماتهم بالنحو على عمومه، وتتبع بعضهم المنهج المنطقي في الحدود وصور المحدود عن طريق إيراد الجنس والفصل[2] واستمر بعض النحاة في تعريف مصطلحات النحو بالحدود التمثيلية الوصفية مثلما عند ابن السراج في حدة للاسم. بقوله: "والاسم ما دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص فالشخص نحو رجل وفرس وحجر وعمر وبكر" فقوله: "الاسم ما دل معنى" تعريف معنوي يدعمه بالتمثيل في قوله: "رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر" إذ بدونه لا يمكننا تحديد عناصر المحدود ومعرفته، وفي حدّ التصغير يقول: "شيء اجتزي به عن وصف الاسم المصغر وبُني أوله على الضم وجعل ثالثه ياء ساكنه قبلها فتحة"[3]

فقوله: "شيء اجتزي به عن وصف الاسم المصغر" تعريف معنوي، وقوله: "بُني أوله على الضم وجعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة" تعريف وصفي شكلي.

في حين ينكر الزجاجي ما يتكلفه النحاة من الحدودالمنطقية ويحد الاسم بقوله: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل أو المفعول به".[4]

ويرى أن هذا الحد ينطبق على مقاييس النحو وأوضاعه، وأنه تعريف جامع مانع، ليس يخرج منه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وفساد هذا الحد بيّن، لأن من الأسماء ما لا ينطبق عليه أن يكون فاعلاً أو مفعولاً نحو أسماء الأفعال فلا يعدّ حد الزجاجي للاسم جامعاً كما يزعم، ويؤكد

1 الحدود النحوية في كتاب التعريفات لجرجاني، ص: 74
2 المرجع السابق، ص: 107
3
4

بقوله: "في كلام العرب انتقاد المنطقتين وبعض النحويين عندما حدوا الاسم بحد خارج عن أوضاع النحو مثل قولهم: "الاسم صوت دال باتفاق على معنى مقرون بزمان" ويذكر الزجاجي سبب رفضه لهذا الحد المنطقي للاسم قائلاً: "وليس هذا الحد من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير عرضنا ومغزاهم غير مغزانا وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منهم أن يكون كثير من الحروف أسماء لأن من الحروف ما يدل على معنى نحو: إن ولكنّ وما أشبه ذلك.[1]

وفي هذا الحد استخدام مقاييس المنطقيين بذكر الجنس والخواص، إذ غرض المنطقيين من الحد بأنه تحديد ماهية المحدود، فذكروا في حد الاسم "صوت" وذلك جنس المحدود، ثم ذكروا الخاصية وهي الدالة على معنى ذكر علامته غير مقترن بزمن إلا أن هذا الحد لا يعد حداً مانعاً عن النحويين، لأن من الحروف ما يدل على معنى غير مقترن بزمان.

ويتجه الفارسي (377هـ) إلى الحدود البسيطة الموجزة فيقول في تعريف الاسم: "الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف، فما جاز الإخبار عنه فهو اسم"[2] وهذا تعريف دلالي يذكر عن طريق مصطلح أخر يتركه دون حد الكلام الذي يعد الاسم أحد أقسامه مما يجعل هذا الحد غير مستقيم مع مقاييس المنطقتين، فلا تستطيع معرفة ما يجوز الإخبار عنه دون معرفة الاسم الذي لا يتحدد إلا بمعرفة حد ما يجوز الاخبار عنه دون معرفة الاسم الذي لا ستحدد وألا بمعرفة حد الكلام، ويميل إلى شرح الحد الموجز أحياناً بالوصف والتمثيل كما لاحظنا ذلك في حد الفعل إذا يقول: "وأما الفعل ما كان مسنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء مثال ذلك، خرج عبدالله، وينطلق بكر واذهب لا تضرب، فقولنا خرج وينطلق كل واحد

منهما مسند إلى الاسم الذي بعده وكذلك قولنا: اذهب ولا يضرب الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهي وهو مضمر فيه".[3]

ونجده يستعين بالمثال في توضيح أقسام ما قد أسند إليه الفعل فهو إما أن يكون الاسم الظاهر أو الضمير وقوله:" الفعل ما كان مسنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء"

تعريف دلالي شكلي معتمد على فكرة الإسناد.

---

[1] علل النحو، الزجاجي، ص: 48

[2] الايضاح العضدي، الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط: 8، 1442هـ، ج:1، ص:2

[3] المرجع السابق، ج: 1، ص: 53

وفي تعريف الابتداء يقول:" وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء ومثاله: زيد منطلق، وعمرو ذاهب فزيد ارتفع بتعريته من العوامل الظاهرة نحو إن وكان وظننت".[1]

وحدّ الابتداء هنا من باب الحد بالعلامة أو الخاصية إذ يختص الابتداء بالأسماء، وقوله في حد المبتدأ: "أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء" تعريف شكلي وقد يستخدم الفارسي الحد بالضد أو النقيض مثل حده الحرف:" ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".[2]

وحد البناء: (خلاف حد الاعراب) وهو "ألاّ يختلف الآخر باختلاف العامل" أو أن يترك المصطلح دون أن يذكر له حداً، ويشرع في ذكر أقسامه أو تفصيل الحديث عنه مثلما نجد ذلك في باب التثنية والجمع. والاستثناء والإضافة والنداء.[3]

ومن النحاة الذين أدخلوا المصطلحات المنطقية في حدودهم النحوية: أبو الحسن على بن عيسى الرماني (384هـ) وعاب بعض النحاة عليه ذلك، لأنه مزج النحو في المنطق حتى قال عنه الفارسي:" إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء".

وقد ظن النحاة أنهم بإدخالهم المنطق تسهل معرفة الطرق والأساليب الموصلة للصواب، إلا أن اختلاط المنطق بالنحو العربي أثر سلباً دون أن يوصلهم إلى الصواب، وقد شعر النحويون بخطورة إقحام المنطق في النحو والمفاسد التي جرها عليه بل إدخال المنطق في العلوم الصحيحة يطول العبارة ويبعد الإشارة، ويجعل القريب من العلم بعيداً واليسير منه عسيراً.[4]

ويرى الزجاجي أن ما يستقيم مع مقاييس المنطقيين ومذهبهم قد لا يصح على أوضاع النحويين، لأن غرض النحويين الأساسي، هو ضبط اللغة من اللحن وتقريب ذلك للمتعلمين بأسهل طريق لا العناية بصورة الفكر دون مادته ومعناه. [5]

وكتاب الحدود النحوية للرماني أول كتاب مستقل في الحدود والمصطلحات النحوية وصل إلينا وهذا الكتاب رسالة في الحدود مصنفة في بابين: الباب الأول: باب الحدود.

---

[1] الإيضاح العضدي، الفارسي، ص: 73

[2] المرجع السابق، ص: 53

[3] المرجع السابق، ص: 66، 225، 244، 278

[4] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنا، صيدا، د.ت، ج:2، ص: 181

[5] النحويون هم أول من كتب في الحدود ولكن أغلب مصنفاتهم لم تصل إلينا ولكنها ذُكرت في كتب التراجم والطبقات مثل: الحدود للكسائي، وكتاب الحدود للفراء وغيرهم.

الباب الثاني: باب الموصولات، ويذكر في مقدمة الرسالة "الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو)[1] ولكنه يخلط الحدود النحوية بحدود مصطلحات غير نحوية مثل (العارض واللازم، والضروري، والعرض والداعي والصارف الاستعارة والحقيقة والمادة).

ويستخدم الرماني مقاييس المنطقيين في حدوده فيصور المحدود بإيراد الجنس والفصل في إيجاز، مثلاً يقول في حد الفعل:" كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة".[2]

وجنس الفعل (كلمة) وفصله (تدل على معنى) وعلامته أو خاصته (اقترانه بزمان).

ويقول في حد الاسم "كلمة تدل على معنى غير اختصاص بزمان دلالة البيان"[3] وقد صوره على مقاييس المنطقيين بإيراد الجنس (كلمة) والفصل (تدل على معنى).

والعلامة أو الخاصة (من غير اختصاص بزمان) ويقسم الاسم إلى قسمين مستعيناً بذلك بالمثال إذا يقول: "الاسم التام هو الذي يقوم بنفسه عن البيان عن معناه نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو والاسم الناقص هو الاسم الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو الذي ومن وما)[4]

ويبين الاسم الناقص بحد آخر: "الاسم الناقص هو الذي يحتاج إلى صلة كالذي".[5]

ويقول في حد الاعراب: "تغيير آخر الاسم بعامل"[6]

ويقول: "البناء لزوم أخر الكلمة بسكون أو حركة" و"الجمع صيغة مبنية من الواحد للدلالة على اثنين"[7]

ويستمر الرماني في حدوده باستخدام مقاييس المنطقيين في عبارة موجزة.

ويكثر ابن جني (392هـ) من استخدام الخاصة أو العلامة في الحدد النحوية إذ يقول في حد الاسم: "ما حسن فيه حرف من حروف الجر أو كان عبارة عن شخص نحو قولك: من زيد وإلى عمرو" وفي حد الفعل: ما حسن فيه قد أو كان أمراً، فأمّا قد فنحو قولك قد قام وقد قعد، وقد يقوم يقعد، وكونه أمراً نحو قم واقعد".[8]

---

1 رسالة الحدود للرماني تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان، 1984م، ج:1، ص: 65
2 المرجع السابق، ج:1، ص:67
3 المرجع السابق، ج:1، ص: 67
4 المرجع السابق، ج:1، ص: 83
5 رسالة الحدود ، للرماني، ج:1، ص: 79
6 المرجع السابق، ج:1، ص:
7المرجع السابق، ج:1، ص: 68
8 اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية (الكويت) 1972م، ج:1، ص: 7

والحرف: "مالم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو: هل وبل وقد، ولا تقول من هل ولا قد هل ولا تأمر به"[1]

ونلاحظ أنه لا يترك الاستعانة بالمثال في أكثر حدوده النحوية التي يذكرها في كتابه ويستخدم أحياناً الحد بالضد أو النقيض مثل حد الإعراب إذ يقول: "الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ"[2] ولا تجد عند ابن جني تأثراً بالمنطق الأرسطي، وقد يترك بعض المصطلحات النحوية دون حد ويدخل في التفصيل مباشرة، وتقترب الحدود عنده من حدود النحويين الأوائل بطابعها اللغوي والوصفي)[3]

سمات الحدود النحوية في مرحلة إتباع المنهج المنطقي:

1. أخذت هذه المرحلة تتبع المنهج المنطقي في الحدود إذ تصور المحدود عن طريق إيراد الجنس ثم الفصل وخير من يمثل هذه المرحلة الرماني.

2. في هذه المرحلة عثرنا على أول كتاب يصلنا متخصص في الحدود النحوية، وهذا دليل على نضج المصطلح النحوي، وقد أسهم انضباط المصطلح النحوي واستقراره في الاتجاه لضبط الحدود النحوية في كتب مستقلة وضعت لأغراض تعليمية مثل كتاب (رسالة الحدود) لأبي الحسن الرماني.

3. اهتم النحويون في مصنفاتهم بالحدود النحوية، وانتقد بعضهم بعضاً إلا أن تقسيم مراحل تطور الحدود النحوية لا يمكن الفصل بينها، ويدخل بعضها في بعض إذ تقترب بعض الحدود النحوية في هذه المرحلة من حدود النحويين الأوائل وطابعها اللغوي الوصفي، وأنكر بعض النحويين ما يتكلفه بعضهم من الحدود المنطقية لأنها قد تخرج أحياناً عن ألفاظ النحويين وأوضاعهم.

مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق:

ناقش النحاة في هذه المرحلة حدود السابقين واخضعوها للمنهج المنطقي وردوا على من خالفها، وعاب بعضهم بعضاً على أن حده ناقص أو أن فيه دوراً[4] كما نجد عند ابن السيد (521هـ)

---

[1] المرجع السابق، ج:1، ص: 8
[2] المرجع السابق، ج:1، ص: 10
[3] الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني، نموذجاً (رسالة ماجستير)، ص: 81
[4] يقول الزجاجي في التعريفات: الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه.

وهو ينتقد الزجاجي في حده للاسم فيقول: "واما تحديد الاسم بأنه هو ما جاز أن يكون فاعلاً ومفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض فإنه لا يصح على الإطلاق لأننا نجد من الأسماء ما يكون فاعلاً أو مفعولاً ولا يدخل عليه حرف خافض وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في قوله: "باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره" من ذلك قول العرب: ياهناه أقبل، ولا رأيت هناه ولا مررت بهناه لأنه للنداء خاصة".[1]وبهذا يكون حد الاسم عند الزجاجي ليس جامعاً لكل الأسماء وبهذا يقول ابن السيد: "ومثل هذا لا يسمى حداً وإنما يسمى رسماً".[2] لأن الحد إنما هو قول وحيز يستغرق المحدود ويحيط به ولذلك سماه المكتملون: الجامع المانع"[3]

لقد تعددت الحدود النحوية للمصطلح الواحد حتى صار للاسم أكثر من سبعين حداً، يقول أبو البركات الأنباري (577) "وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً وأقصره أن تقول: "كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته لا بالغرض على الزمان المُحصَّل)[4]

ويُعدُّ هذا التعريف جامعاً لصفات الاسم ولا يدخل فيه غير الأسماء، فقوله: "كل لفظ دال على معنى مفرد" يجمع صفات كل الألفاظ أو الكلمات ويدخل فيه الاسم والفعل والحرف وبقوله عن المعنى "يمكن أن يفهم بنفسه لوحده" خرج بذلك من هذا الحروف إذ أنها لا تدل على المعنى بنفسها، وخرج بقوله:" من غير أن يدل ببنيته لا بالغرض على الزمان المحصل" يخرج الأفعال لأنها تدل على الزمان ببنيتها.

وقد أخذ النحويون يوازنون بين الحدود النحوية وينتقون منها الحد الجامع المانع، وينتقد الشلوبين(64) بعض النحويون في حدهم للإعراب إذ يقولون: "تغير أخر الكلمة لتغير العواملِ" لأن ثم معربات لا يعمل فيها إلا عامل النصب خاصة كالمصادر والظروف غير المتمكنة غالباً.[5]

---

[1] إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، البطليموسي تحقيق حمزة عبد الله، دار المريخ الرياض، ط:1، 1399هـ، ص:5

[2] التعريفات بالرسم: هو التعريف الذي يتم بذكر خاصة من خواص الشيء المعرف تميزه عن بقية الأشياء الأخرى ولكنه لا يوضح طبيعة هذا الشيء أو خواصه الذاتية.

[3] إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة عبد الله، ص: 7

[4] اسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ج: 1، ص: 34

[5] التوطئة، الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، 1401هـ، ص: 116

ويفضل الشلوبين أن يكون حد الإعراب: "حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل نحو: قام زيد وضربت زيداً ومررت يزيدٍ"[1]

وفي هذا الحد يخالف أكثر النحاة إذ جعل الجنس (حكم) واتفق معهم في خصائصه كون آخر الكلمة ويوجهه العامل ثم حده بالمثال.

وخير من يمثل هذه المرحلة في تنفيذ المقاييس المنطقية ابن عصفور الإشبيلي الأندلسي (669) إذ يعنى بالحدود عناية كبيرة كما يتضح ذلك في كتابه (المقرب): إذ يذكر حد كل مصطلح يتكلم عنه أول الباب "وقد ارتضى النحاة حدوده لأبواب النحو ونقلوها في كتبهم"[2]

إذ يقول في حد النحو: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي يأتلف منها).[3] وينقل الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك عنه هذا الحد[4] وقوله (علم) جنس يشمل كل أصناف العلوم العقلية والنقلية.

وقوله: "مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" إشارة إلى نوع العلم وهي مقاييس النحو المستنبطة من كلام العرب وقوله:" الموصلة إلى معرفة أجزائه التي يأتلف منها" ومعناه أن هذه المقاييس هي التي تستطيع بها تحليل وتركيب الكلام قياساً عليها، ويحد الإعراب بقوله: "تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها لفظاً أو تقديراً" وهو هنا يحد الإعراب بذكر الجنس أولاً وهو قوله "تغير" لأنه يشكل سائر جنس التغيرات، ثم يذكر خاصة هذا التغير في قوله "آخر الكلمة" محترزاً بذلك ما يدخل الكلمة من تغير في الأول أو الوسط كالتصغير،

خاصية أخرى للإعراب وهي سبب هذا التغير يدخل عيها) ثم يقول: (لفظاً أو تقديراً) ما عني بذلك حركة الإعراب تكون ظاهرة أو مقدرة، أو العامل لكونه مذكوراً أو مقدراً.

ونجد ابن يعيش (643هـ) يعقب على حدود الزمخشري (538هـ) في شرحه لكتاب المفصل عندما حد الاسم: "الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"[5] فيحلل ابن يعيش هذا الحد إذ يقول إن قوله: "ما دل" ترجمة عن الكلمة ولو أنه صرح بها لكان أدل عن الحقيقة لأنها أقرب إلى المحدود، ولكنه وضع العام موضع الخاص وقوله: "في نفسه" فصل

---

1 المرجع السابق، ص: 116
2 شرح المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، على محمد فاخر، مطبعة السعادة المنصورة، 1990م ط: 1، ص: 11
3 المقرب ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، مطبعة العاني (بغداد)، ط: 3، 1986، ج: 1، ص: 44
4 حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان المطبعة الشرقية المنامة، ج: 1، ص: 36
5 المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق على أبو ملحم، مكتبة الهلال (بيروت)، ط: 3، 1993م، ص: 23

احترز به عن الحروف إذا الحرف يدل على معنى في غيره، واحتراز عن الفعل بقوله: "دلالة مجردة عن الاقتران".

لأن الفعل يدل على معنى مقترن بزمان، ولكنه لم يقيد الزمان لكونه حاصلاً معيناً مما يجعل الحد عرضة للإيراد عليه لعدم شموله المصادر لكونها تدل على معنى وزمان مبهم لكنه بادر إلى دفع هذا الإيراد المحتمل بقوله: "الحق أنه لا يحتاج إلى قوله (محصل)، لأننا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية، والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وإنما الزمان من لوازمها وضرورتها. وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز منها، ألا ترى أن الأفعال لابد من وقوعها في مكان، ولا قائل إن العقل دال على المكان كما يقال إنه دال على الزمن"[1] وما يلاحظ على هذا التعقيب على تعريف الزمخشري أن المنهج الذي ذكره ابن يعيش هو المنهج المنطقي الأرسطي في التعرف الذي يشترط أن يدخل في التعريف عناصر المعرف فقط وأن يخرج منه العناصر الأخرى.

لقد أصبحت مصطلحات المنطق تدخل في الحدود والتعريفات والعلل والعوامل، والأقيسة والأساليب ولا تكاد تجد كتاباً الا وهو مليء بعلم المنطق، وكثرت المصنفات في الحدود وجمعها من أمهات الكتب النحوية ولمّ شعثها بعبارات موجزة جامعة دقيقة يستطيع الدارس استيعابها بأقصر طريق ليمكن تعلم القواعد وتيسير معضلها واستذكرها فوجود متن يتميز بالاقتصار على الأسس العامة يكون معيناً على حفظ أصول العلم وقواعدها وتقريب الحقائق إلى إذهان المتعلمين بشتى مستوياتهم لضبط أصول العلم بدقة وإحكام ومن هذه المصنفات:(رسالة في الحدود النحوية المنسوبة لأبي الفضل القاسم التلمساني) (854هـ) وكان صاحب الرسالة يحد كل مصطلح بثلاثة حدود وبعضها قد يزيد عن الثلاثة وقليل منها بحدين فقط،

وهذا يعد توسعا في مجال التعريفات وأغلب حدوده منقول بدقة من حدود الرماني وكتب أبي علي الفارسي، وجمل الزجاجي.[2]

ومن المصطلحات التي يحدها بثلاثة حدود: المبتدأ إذ يقول عنه: "كل اسم تبتدئ به لتخبر عنه بغيره معرى من العوامل اللفظية" وقيل:" كل اسم معرفه أو ما قارب المعرفة اهتممت به قبل ذاكره

[1] شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج: 1، ص: 23

[2] رسالة في الحدود النحوية المنسوبة لأبي الفضل القاسم التلمساني، عالم المحفوظات والنوادر 4/رجب، ذو الحجة/1423هـ، ص: 251

وذكرته قبل غيره معرى من العوامل اللفظية" وقيل:" كل اسم ابتدأت به وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولاً لثان بكون الثاني حديثاً عن الأول ومسنداً إليه"[1]

ونلاحظ أن التعريف الأول للمبتدأ تعريف شكلي بنيوي اعتمد فيه على الجنس، "كل اسم" والخاصية "بدأت به لتخبر عنه بغيره معرى من العوامل اللفظية" والتعريف الثاني اعتمد فيه على الجنس: "كل اسم" والفصل "معرفة أو ما يقارب المعرفة" ويقصد بما قارب النكرة المخصوصة"[2] والتعريف الأخير منقول كما هو من كتاب اللمع لابن جني[3] ويحد البناء بقوله: "لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة"[4] وهذا الحد منقول بنصه من كتاب الحدود النحوية للرماني[5] وهو تعريف شكلي.

ومن كتب الحدود النحوية في هذه المرحلة كتاب (حدود النحو) لشهاب الدين الأبذي (860) وهو كتاب موجز مختصر، لأنه ألفه للمبتدئين من طلبة العلم، كما يشير مؤلفه في مقدمته إذ يقول:" هذه حدود وضعتها معونة للمبدئي"[6]

وأكثر الحدود في كتاب الأبذي يعبر فيها عن الجنس "ما" إشارة إلى الجنس البعيد بدون تحديد نوع هذا الجنس وهو تعريف دلالي، يقول في حد المضمر: "ما دل على مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبه"[7]

---

[1] رسالة في الحدود النحوية، التلمساني، ص: 368
[2] تكون النكرة مخصوصة إذا انطبقت على بعض أفرادها دون بعض وتخصص النكرة بوصف أو إضافة.
[3] يقول ابن جني: " اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأت به وعريتة من العوامل اللفظية وعرضته لها.
[4] رسالة في الحدود النحوية، التلمساني، ص: 366
[5] يقول الرماني: "البناء لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة" الحدود النحوية، ج:1، ص: 67
[6] كتابان في الحدود النحوية، الأبذي والفاكهي، تحقيق على توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن(أربد) 1988م، ص: 42
[7] المرجع السابق، ص: 44

وهو تعريف دلالي شكلي وفي حد جمع المؤنث السالم: "ما جمع بألف وتاء مزيدتين"[1] تعريف شكلي بنيوي في حد الفاعل:" ما اسند إليه فعل تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول"[2] تعريف شكلي، وأكثر النحويين المتقدمين في حدودهم يجعلون الجنس (ما) دون أن يحددوه.

وقد شرح ابن قاسم المالكي النحوي كتاب الأبدي في الحدود[3] واعتمد في ذلك على أسلوب موجز مركز وجانب التطويل حرصاً على سرعة وصوله إلى الفهم، ويشرح الحدود بطريقة إدخال الأشياء وإخراجها حسب القيود المذكورة في الحد مع الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي والشعر. وأورد عدداً من الحدود النحوية لبعض المصطلحات النحوية التي لم يذكرها الأبذي في مثل شرح حد الإعراب يذكر لنا حد العامل: "ماجيئ به لبيان مقتضي العامل من حركة أو حرف أو يكون. أو حذف واحترز ب" ما جيئ به لا لبيان مقتضى العامل فإنه بناء المراد بالعامل: ما به بتقدم المعنى المقتضى للاعراب لا شيء آخر[4] ويوضح هذا التعريف بضرب الأمثلة فيقول: (فالعامل في: قام زيد – مثلاً والمقتضى الإعرابي: الفاعلين وإنما يتحصل ويقول بِ (قام) كذا عرفه ابن الحاجب وهو في ذلك يعرض أراء النحويين ويناقشها ويذكر اعتراض بعضهم على هذا الحل "واعترض بأنه لا يتناول عامل الفعل، لأن عامله ليس بسبب لمقتضى إعرابه إذ مقتضى إعرابه مشابهته للاسم".[5]

وكتاب الحدود النحوية لجمال الدين الفاكهي (972هـ) وشرحه أيضاً في كتاب شرح الحدود النحوية[6] وفي هذا الشرح ذكر تعريف المحدود لغة كحد النحو والكلام واللفظ، وإعراب بعض الألفاظ الواردة في متن الحدود وفسر معاني الكلمات وبين محترزات الحد، وتابع أراء النحاة في المسائل النحوية التي لها اتصال بالحد، واستشهد على ذلك بالقرآن الكريم، والشعر والمأثور من كلام العرب.[7]

يقول في حد الفعل:" كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وصفاً، وهو ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر".[8]

---

1 المرجع السابق، ص: 49
2 المرجع السابق، ص: 52
3 شرح كتاب الحدود للأبذي، ابن قاسم المالكي تحقيق المتولي الدميري، مصر 1413هـ، ص: 63
4 شرح كتاب الحدود الأبذي، ابن قاسم المالكي، تحقيق المتولي الدميري، ص: 64
5 المرجع السابق، ص: 41
6 المرجع السابق، ص: 26
7 شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي تحقيق محمد الطيب الابراهيم، دار صادر بيروت، ط:1، 1411هـ، ص: 19
8 حدود النحو، الفاكهي، ص: 66

ويفصل شرح التعريف إذ يقول: "كلمة دلت على معنى في نفسها" أي من غير حاجة إلى انضمام غيرها إليها، فخرج الحرف، و"مقترنة بزمن معين" فخرج الاسم، "وضعاً" أي من حيث الوضع كقام وقم، وكذا يقوم، وخرج عن الحد ما دلالته على الزمان من الأسماء كأسماء

الفاعلين ودخل من الأفعال ما تجرد عن معنى الزمان بسبب الاستعمال كعسى وفعل التعجب لوضعه في الأصل للدلالة على الزمان.[1]

وهو في شرحه للحدود يستشهد بأقوال النحاة ويوازن بين كلام البصريين والكوفيين.

ويحد جمع المذكر السالم بتعريف دلالي فيقول: "حد جمع المذكر السالم: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء الواحد)[2] وفي شرح التعريف: "ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في أخره" خرج ما دل على أقل أو على ذلك لكن بجوهره كاسم الجمع) مع سلامة بناء الواحد أي صيغة مفردة من التغير حالة جمعه كعاقل وعاقلون فخرج مالم يسلم ذلك كجمع طالب.[3]

---

1 شرح الحدود النحوية، الفاكهي، ص: 78

2المرجع السابق، ص: 69

3المرجع السابق، ص: 92

الفصل الثاني

الحدود والتعريفات النحوية في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم

المبحث الأول: تعريف النحو وأجزاء الكلام والإعراب والبناء.

المبحث الثاني: حدود وتعريفات الأسماء المرفوعة.

المبحث الثالث: حدود وتعريفات الأسماء المنصوبة.

المبحث الرابع: حدود وتعريفات الأسماء المجرورة وبقية الحدود.

لما كان موضوع هذا البحث الحدود والتعريفات النحوية والصرفية في كتاب "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي" وبعد الإحصاء الدقيق وجدت الباحثة أنّ هذا الكشاف يحتوي على اثنتين وثمانين ومائة مصطلح نحوي وصرفي مرتبة ترتيباً هجائياً" ألف بائياً" ورأت الباحثة أن تبدأ بتعريف علم النحو.

علم النحو:

تحدث التهانوي في كشافه عن علم النحو في موضعين: الموضع الأول عندما تحدث عن علوم العربية،[1] أما الموضع الثاني فعندما عرّف النحو[2].

قال التهانوي:" وعلم النحو ويُسمى علم الإعراب أيضا على ما في شرح اللبيب"[3] وهو علم يُعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسِقاما، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه. فقوله: علم جنس، وقوله: كيفية التركيب العربي، فصل يُخرج علم أصول الفقه والفقه وغيرهما؛ فإنه لا يُعرف بها كيفية التركيب العربي، وهو أي التركيب العربي لا يستلزم كون جميع أجزائه عربياً، فيشمل أحوال المركبات وأحوال الأسماء الأعجمية، ولو قيل كيفية الكلم العربية كما قال البعض يخرج الأعجمية ... وقوله: "صحة وسقاما" تمييز لقوله كيفية التراكيب، إذ لا يُعرف به نحو: ضرب غلامه زيدُ صحيح وضرب غلامُه زيداً فاسد. وخرج به علم المعاني والبيان والبديع والعروض فإنها تُعرف بها كيفية التراكيب من حيث البلاغة والفصاحة ونحوها لا من حيث الصحة والسقم، ويتناول أيضاً أحكام ضرورة الشعر؛ لأنها أيضاً تُبحث من حيث الصحة والسقام.

أما في قوله: ما يتعلق عبارة عن الأحوال أي يُعرف به أحوال الألفاظ لكن لا مطلقاً بل من حيث وقوعها في التركيب العربي من حيث هو، كتقديم المبتدأ أو تأخيره، وتذكير الفعل وتأنيثه، لا مثل الأحوال التي هي الحركات والسكنات ونحوها

خرج علم الصرف.

وعند ذكر المصطلحات النحوية مرتبة في الكشاف ورد مصطلح النحو، قال التهانوي:"النحو بفتح النون وسكون الحاء في اللغة: الجانب والطريق والقصد وإعراب كلام العرب، وفي الاصطلاح: اسم لعلم من العلوم المدونة وقد سبق في المقدمة، وصاحب هذا

[1]-الكشاف في اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، :ص23.
[2]-المرجع السابق، ص 1684.
[3]-المرجع السابق، ص 1684.

العلم يُسمى نحوياً، والنحويون الجمع، أما النحاة فهو جمع ناحٍ بمعنى النحوي على ما في القاموس كالنظّار جمع ناظر.[1]

مما سبق يتضح لنا أن التهانوي يُسمي علم النحو بعلم الإعراب وهو أمين حيث يذكر المصدر الذي استقى منه معلومته وهو شرح اللبيب، كما يستعين التهانوي في شرحه للتعريف بذكر مميزات التعريف، وذلك حتى لا يدخل فيه ما ليس منه كإخراجه لعلوم البلاغة الثلاثة (البيان والبديع والمعاني) كما يركز على التعريف اللغوي للمصطلح كما فعل في تعريف النحو، كما أنه يُحيل للتعريف إذا تقدم وذلك دفعاً للتكرار.

وقد ذكر الجرجاني في كتابه" التعريفات" ثلاثة تعريفات للنحو منها:" علم بقوانين يُعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها"[2] فقوله: "علم" جنس المعرف ثم يذكر خصائص هذا العلم، ويبدو أن هذه أفضل صيغة يُمكن طرحها لتعريف النحو؛ لأن هذا الحد مانع من دخول مسائل الصرف إذ موضعها هو الكلمة المفردة[3].

ويختلف النحويون المتقدمون في تسمية علم النحو بهذا المصطلح، فمنهم من يسميه النحو ومنهم من يسميه علم العربية.[4]

يقول ابن السراج:" النحو إنما أُريد أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[5] وليس هذا تحديد لحقيقة النحو بقدر ما هو تعريف بمصادره وبيان الهدف من تدوينه ودراسته.

ويقول ابن جني:" النحو من انتحاء سَمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك"[6]

ويُلاحظ على هذا التعريف أنه تمييز بين نوعين من التناول أولهما (الإعراب) وهو داخل في اختصاص علم النحو، والثاني ما يُعنى بدراسة بِنية الكلمة مفردة وهو الذي اختصّ به علم الصرف.

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 2.
[2]-المرجع السابق، ص 1684.
[3]-الحدود النحوية، جنان بنت عبد العزيز التميمي.
[4]-شرح المقرب لابن عصفور، ص 38.
[5]-الأصول في النحو: ابن السراج، ج 1، ص 35.
[6]-الخصائص، ابنجني، ج 1، ص 34.

وقد حدّ ابن عُصفور النحو بأنه:" علم مُستخرَج بالمقاييس المُستنبطة من كلام العرب المؤُصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تتألف منها فيُحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامه.[1]

وهو هنا يحدّ النحو وهو يُراعي صناعة الحدود المنطقية، وذلك لأنه يذكر الجنس القريب للمصطلح المحدود، فهو أولاً علم، أما علم النحو فإننا نذكر في حده الجنس القريب له وهو المعرفة أي معرفة استخراج هذه المقاييس وهذا التمييز بين المصطلحات هو الذي يعبر عن البراعة، أما الدقة فتتجلى فيما أورد في الحدّ من فصول مميزة للمصطلح بعد ذكر جنسه ليخرج بقوله:" الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه " علم الصرف من الحد[2].

أما المُحدَثون فقد تناولوا تعريف النحو من جانين: الأول التعريف بعلم النحو، والثاني التعريف بموضوعه، ومنهم من دمج بين الجانبين في تعريف واحد، فمن الأول قولهم:" النحو علم بأصول تُعرف بها أحوال أواخر الكلمات من الإعراب والبناء[3]. وهذا التعريف مُشابه لحدّ القدماء للنحو فقد حدّ الفاكهي النحو بأنه:" علم بأصول يُعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءً"[4]

وغير خافٍ مقدار التطابق بين حدّ الفاكهي والتعريف السابق وإخراج علم النحو من باب الصرف.

إلّا أن المُحدثين قصّروا فلم يعمدوا إلى شرح تعريفاتهم بما تتضمنه من كلمات قد تكون غريبة على الناشئة، لتكون بعد ذلك محتملة بعض الإبهام فما هي هذه الأصول التي يُعرف بها أواخر الكلمات؟ لقد شرح الفاكهي معنى قوله: "علم بأصول" فأشار إلى أنها علم "بقواعد كلية منطبقة على جزئياتها منها: كلّما اشتمل على علم الفاعلية فإنه مرفوع، وكلّ ما اشتمل على علم المفعولية فإنه منصوب"[5]

---

[1]-شرح المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة القاني، بغداد، ط 1، 1972م، ج 1،ص 18.
[2]-الحدود النحوية في كتاب التعريفات للجرجاني تحليل ونقد،جنان ص142.
[3]-النحو والصرف والبيان، جرجي شاهين عطية، دار الريحاني، بيروت، ط4 د ت، ص135.
[4]-شرح الحدود النحوية، الفاكهي، ص 44-45.
[5]-المرجع السابق، ص 44-45.

الاسم

قال التهانوي بالكسر والضم لغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى: "وعلّم آدم الأسماء كلها"[1] وفي شرح المقاصد: "الاسم هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى وهو يعمّ جميع الكلمة، والمسمّى هو المعنى الذي وُضع الاسم بإزائه، والتسمية هي وضع الاسم للمعنى"[2]

وفي اصطلاح النحاة يُطلق الاسم على خمسة أشياء:

1-الاسم العلم، مقابل اللقب والكنية.

2-كلمة لا تمل معنىً وصفياً، وهي بهذا تقابل الصفة.

3-كلمة لا تحمل معنىً ظرفياً، وهي بهذا تقابل الظرف.

4-كلمة تحمل معنىً حاصلاً، كالمصدر.

5-كلمة بدون إضافة كلمة أخرى إليها تدلّ على معنى ولا تدلّ على أيّ زمان من أزمنة الفعل من الماضي والمضارع والاستقبال، وهي بهذا الاصطلاح تقابل الفعل والحرف.[3]

ثمّ إنّ الاسم والفعل يشتركان في كونهما مستقلين بالمفهومية إلا أنهما يفترقان في انّ الاسم يصلح لأن يقع مُسنداً ومُسنداً إليه، والفعل لا يقع إلا مُسنداً.

ولمّا عُرف اشتراك الاسم والفعل في الاستقلال بالمفهومية، فلا بُدّ من مميز بينهما فزيد قيد عدم الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة في حد الاسم احترازاً عن الفعل، ولا يخرج من الحدّ لفظ أمس وغد وصباح ونحو ذلك لأنّ معانيها الزمان.[4]

ويظهر لنا انّ التهانوي أفاد من تعريفات النحاة المتقدمين للاسم؛ لذا جاء تعريفه جامعاً، كما نلاحظ أنّه عرّف كلاً من الاسم والمسمّى والتسمية وذلك تعميماً للفائدة.

كما أنه فصّل القول في بيان معنى الاسم حيث ذكر خمسة معانٍ وفي الخامس عرّف الاسم تعريفاً جامعاً وهو:" ما يدلّ على معنى غير مقترن بزمان"

---

[1]-سورة البقرة، الآية 31.
[2]-الكشاف، للتهانوي، ص 181.

[3]المرجع السابق، ص 158.
[4]-المرجع السابق، ص 189.

وعرّف الجرجاني الاسم بقوله:" ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ينقسم إلى: اسم عين، وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو، وإلى اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء أكان معناه وجودياً كالعلم أو عدميّاً كالجهل.[1]

وهذا التعريف ينظر إلى الاسم من حيث دلالته على معنى إذ يقول:" ما دلّ على معنىً في نفسه" واترز بقوله" في نفسه" عن الحرف الذي يدلّ على معنى في غيره وقوله:" غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" يخرج من الاسم الذي يحمل دلالة على معنى مرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة مثل أمس واليوم.

ونلاحظ أنه يقسّم الاسم بعد تعريفه إلى نوعين: اسم عين واسم معنى ويعرفهما دلالياً مستعيناً بالتمثيل فيقول في اسم العين" الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو" ويعرف اسم المعنى بقوله" ما لا يقوم بذاته سواء أكان معناه وجودياً كالعلم أو عدمياً كالجهل.

واعتنى أكثر النحاة السابقين من بعد سيبويه بتعريف الاسم دون غيره من المصطلحات، ولا يكاد أحدهم يتركه من دون تعريف واحد على الأقل، ويكتفي سيبويه في تعريف الاسم بالمثال إذ يقول:" فالاسم رجل وفرس وحائط"[2]

ويعرف المبرد الاسم بقوله:" ما كان واقعاً على معنى، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وتُعتبر الأسماء بواحدة، كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم"[3] فقوله:" الاسم ما كان واقعاً على معنى" تعريف دلالي أو معنوي، وقوله :" نحو رجل وفرس وزيد وعمرو" تعريف تمثيلي، وقوله:" وتُعتبر الأسماء بواحدة كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم" تعريف شكلي إذ يذكر علامة الاسم من الجانب اللفظي وهي اختصاصه بدخول حرف الجر عليه، وبذلك لا يشمل هذا التعريف أسماء الاستفهام نحوك كيف وأين إذ لا تدخل عليها حروف الجر.

ويعرف الرماني الاسم بتعريف دلالي يقترب من تعريف الجرجاني إذ يقول:" الاسم كلمة تدلّ على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"[4] ونلاحظ انه يدخل في هذا التعريف

1-التعريفات، للجرجاني، ص 40.
2-الكتاب، سيبويه ص 2.
3-المقتضب، المبرد، ج ص3.
4-الحدود، الرماني، ص 67.

الحرف إذ يدلّ على معنى ولكن ليس بذاته، ويحترز الرماني في تعريفه عن دخول الفعل بقوله:" من غير اختصاص بزمان.

يقول الزمخشري:" الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"[1] ونلاحظ تطابق هذا التعريف مع تعريف التهانوي للاسم إذ يذكر دلالته على معنى في نفسه ويحترز بقوله:" مجردة عن الاقتران" عن الفعل الذي عبّر عنه التهانوي بقوله:" ولا تدلّ على أيّ زمان من أزمنة الفعل"

ويقول ابن الأنباري في حدّ الاسم:" كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترنة بزمان محصّل"[2] ونلاحظ انّ تعريف ابن الانباري للاسم يتطابق ايضاً مع تعريف التهانوي إذ يُعرف الاسم من ناحية دلالته على معنى.

ويقتصر ابن مالك في تعريف الاسم على الجانب الوظيفي فيقول:" الاسم كلمة يُسند ما لمعناها إلى نفسها او نظيرها" [3]إذ تمثل الوظيفة النحوية للاسم في الإسناد ضمن الجملة النحوية وفي استخدام الاسم مُسنداً إليه.

ويتطابق تعريف التهانوي للاسم مع تعريف ابن هشام إذ يقول:" فالاسم في الاصطلاح مادلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[4]

الفعل

بكسر الفاء وسكون العين هو عند النحاة قسم من الكلمة وهو: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقد سبق توضيحه في لفظ الاسم.

اعلم انّ الفعل مشتمل على ثلاثة معانٍ يدلّ عليها مفصلة أحدها: الحدث الذي هو المعنى المصدري، وثانيها: الزمان، وثالثها: النسبة إلى فاعل ما.

---

[1]-المفصل، الزمخشري، ج 1، ص23.
[2]-أسرار العربية، ابن الأنباري، ص 34.
[3]-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص 3.
[4]-شرح شذور الذهب لابن هشام، محمد الجوجري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ط1 1404هـ، ج 1 ص 143.

فالمادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث والهيئة أي الحركات مع الترتيب. وقيل: إنما سُمّي فعلاً لتضمنه الفعل اللُغوي وهو المصدر وفيه نظر؛ لأنّ ما تضمنه الفعل الاصطلاحي فهو الفَعل بفتح الفاء لا بكسرها.[1]

ويُكثر ابن جنّي في استخدام الخاصية أو العلامة في الحدود النحوية؛ إذ يقول في حدّ الفعل:" هو ما حسُن فيه قد أو كان أمرا، فأما قد فنحو قولك: قد قام وقد قعد وقد يقوم وقد يقعد، وكونه أمرا نحو: قم واقعد"[2] ونلحظ أنه لا يترك الاستعانة بالمثال في أكثر الحدود النحوية التي يذكرها في كتابه.

يقول جمال الدين الفاكهي في جد الفعل:" كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً وهو ثلاثة أقسام ماضٍ ومضارع وأمر"[3] ويفصل في شرح التعريف إذ يقول:" كلمة دلت على معنى في نفسها" أي من غير حاجة إلى انضمام غيرها إليها فخرج الحرف و" مقترنة بزمن معين" خرج الاسم و" وضعاً" أي من حيث الوضع كقام وقعد، وخرج من الحدّ ما دلالته على الزمان من الأسماء العارضة كأسماء الفاعلين وكل من الأفعال ما تجرد عن معنى الزمان بسبب الاستعمال كعسى وفعل التعجب لوضعه في الأصل للدلالة على الزمان.[4]

ويقول الجرجاني في تعريف الفعل:" ما دل على معنى فينفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة"[5]

وهذا تعريف دلالي وصف فيه الجانب الذي يدل عليه معنى الفعل، يقول سيبويه:" الفعل فأمثلته أخذت من لفظ احداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"[6] فقوله:" فأمثلته أُخذت من لفظ أحداث الأسماء" تعريف شكلي، وقوله:" بُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع" تعريف دلالي إذ الأفعال أبنية أو صيغ مأخوذة من المصادر فهي تدل بمادتها على المصدر أو الحدث، وبصيغتها على زمان وقوعه من ماضٍ أو حاضر أو مستقبل.

ويكتفي المبرد بذكر أقسام الفعل مباشرة من دون أن يعرفه فيقول:" الأفعال ثلاثة أصناف منها هذا المضارع"[7]

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1182.
[2]-اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م ج 1، ص 8.
[3]-حدود النحو، الفاكهي، ص 86.
[4]-المرجع السابق، ص 78،
[5]-التعريفات، الجرجاني ص 215،
[6]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 12.
[7]-المقتضب، المبرد، ج2، ص 2.

ويقول الفارسي:" واما الفعل فما كان مُسنداً إلى شيء ولم يُسند إليه شيء مثال ذلك: خرج عبد الله وينطلق بكر، واذهب ولا تضرب" فقولنا: خرج وينطلق كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده، وكذلك فقولنا: اذهب ولا تضرب الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب

المأمور أو المنهي وهو مضمر فيه.[1]فقوله: "ما كان مسنداً إلى شيء ولم يُسند إليه شيء" تعريف وظيفي، وقوله:" خرج عبدا الله، وينطلق بكر، واذهب، ولا تضرب" تعريف تمثيلي.

وذكر الزمخشري تعريفاً دلالياً للفعل فقال:" والفعل ما دل على اقتران حدث بزمان"[2]

ويقول ابن الأنباري:" فإن قيل فما حدّ الفعل قيل: حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل"[3]

ويقول ابن هشام:" الفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[4]

ونلاحظ تطابق تعريف التهانوي مع تعريفي الزمخشري والأنباري وابن هشام والجرجاني في الجانب الدلالي فقط.

الحرف

في اصطلاح النحاة كلمة دلت على معنى في غيره، ويُسمى بحرف المعنى أيضاً. ومعنى قولهم:" على معنى في غيره"على معنى ثابت في لفظ غيره، فإن اللام في قولنا الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل، وهل في قولنا: هل قام زيد؟ يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد، وقيل المعنى على معنى حاصل في غيره أي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه وهذا هو التحقيق، وقد مرّ ذلك مُستوفىً في الاسم.[5]

يقول الجرجاني في تعريف الحرف:" الحرف ما دل على معنى في غيره" وهذا تعريف دلالي، فالحرف لا يحمل معنى بذاته.[6]

ولم يذكر سيبويه تعريفاً للحرف في كتابه. ويقول المبرد:" الكلام كله اسم وفعل وحرف"[1] ولا يذكر تعريفاً له، ويقول عنه ابن السراج:" الحرف ما لا يجوز أن يُخبر عنه"[2]

---

[1]-الإيضاح العضدي، الفارسي، ص 53.
[2]-المفصل، الزمخشري، ص 319.
[3]-أسرار العربية، الأنباري، ص 35.
[4]-شذور الذهب، ابن هشام، ص-18.
[5]-الكشاف، للتهانوي، ص 651.
[6]-التعريفات، الجرجاني، ص 114.

إذ أنّ الحرف لا يحمل دلالة معنوية بذاته فلا نستطيع أن نخبر عنه أو نخبر به، وعند الزمخشري نفس التعريف الجرجاني إذ يقول:" والحرف ما دل على معنى في غيره"[3].

ويقول ابن الأنباري في تعريف الحرف:" ما لا يُخبر به ولا يُخبر عنه وهو الحرف نحو هل وبل.[4] كما يذكر ابن هشام نفس تعريف الزمخشري والجرجاني للحرف فيقول:" والحرف في الاصطلاح ما دل على معنى في غيره".[5]

الإعراب

قال التهانوي: الإعراب بكسر الهمزة عند النحاة: "ما اختلف آخر المعرب به على ما ذكره ابن الحاجب في الكافية، والمعرب شامل للاسم والفعل المضارع، أي الإعراب حركة او حرف يتحول به آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً–كما في الإعراب بالحروف–أو صفة كما في الإعراب بالحركات، فخرج حركة نحو غلامي فإنه معرب على اختيار ابن الحاجب".[6]

نلاحظ أن التهانوي قد اختار تعريف ابن الحاجب للإعراب وهو اختلاف حركة آخر الاسم العرب، ثم بين التهانوي أن الاسم والفعل المضارع معربان، ويفهم من كلامه أن الماضي والامر مبنيان، ثم جعل الاسم المرفوع أو المنصوب بالحركة المقدرة معرباً، ومثل لذلك بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم(غلامي).

وبد ذلك وضح التهانوي أصل كلمة الإعراب في اللغة قائلاً:" والإعراب مأخوذ من أعربه إذا أوضحه لأن الإعراب يوضح المعاني المقتضبة، أو من عربت معدته إذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه إزالة الفساد، سُمّي بذلك لأنه يُزيل التباس التباس بعض المعاني ببعض، هذا كله خلاصة ما في شرح الكافية وغيرها".[7] ونلاحظ أن التهانوي إذا فاته التعريف اللغوي أتى مؤخرا تحت عنوان(فائدة).

1-المقتضب، المبرد، ج 1، ص 3.
2-الأصول في النحو، ابن السراج، ج 1، ص 40.
3-المفصل، الزمخشري، ص 379.
4-أسرار العربية، ابن الأنباري، ص 29.
5-شرح شذور الذهب لابن هشام، محمد الجوجري، ص 18,
6-الكشاف، للتهانوي، ص 231.
7-المرجع السابق، ص 234.

يقول الجرجاني:" الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً"[1] وهذا التعريف يراعي الجانب الشكلي في قوله:" هو اختلاف آخر الكلمة" وكذلك يراعي الجانب الوظيفي والشكلي في قوله:" باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرا".

ويذكر سيبويه مصطلح الإعراب في باب" مجاري الكلم من العربية"[2] ولا يحدد له تعريفاً.

ويترك المبر مصطلح الإعراب دون تعريف، كما يذكر الرماني للإعراب تعريفين في الحدود فيقول:" الإعراب تغيير آخر الاسم بعامل "[3] ويقول:" الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى".[4]

ونلاحظ أن تعريف الرماني الأول يخصّ فيه الإعراب بالاسم فقط في حين يجعله لجنس الكلمة عامة في التعريف الثاني، وفي الأول يصف الجانب الشكلي فقط وفي الثاني يراعي الجانب الدلالي إضافة إلى الجانب الشكلي.

ويعرف الزمخشري الاسم المعرب فقط بقوله:" الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أو محلّاً".[5]

ويقول الأنباري في تعريف الإعراب:" أما الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً"[6]

ونلاحظ أن التهانوي يتفق مع الزمخشري والأنباري والجرجاني مع الاختلاف الطفيف.

ويعرف ابن هشام الإعراب بصورة أدقّ ممن سبقه من النحويين فيقول:" الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة"[7] ويقول في تعريف آخر:" الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع".[8]

ونلاحظ أن مصطلح الإعراب تُرك دون تعريف عند سيبويه والمبرد ثم يذكر له الرماني والزمخشري والأنباري وابن هشام وأخيراً التهانوي تعريفاً شكلياً.

---

[1]-التعريفات، الجرجاني، ص 47.
[2]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 3.
[3]-الحدود، الرماني، ص 67.
[4]-المرجع السابق، ص 69.
[5]-المفصل، الزمخشري، ج 1، ص 33.
[6]-أسرار العربية، الأنباري، ص 41.
[7]-أوضح المسالك، ابن هشام، ج 1، ص 39.
[8]-شذور الذهب، ابن هشام، ج 1، ص 41.

وذكر التهانوي في كشافه مصطلح الاسم المتمكن بقوله:" ما تغير آخره بتغير العوامل في أوله ولم يُشابه مبنيّ الأصل، أعني الماضي والأمر بغير اللام والحرف ويرادفه الاسم المعرب، هكذا في الجرجاني".[1]

ويعرف الجرجاني الاسم المتمكن:" ما تغير آخره بتغير العوامل في اوله ولم يشابه الحرف نحو قولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وقيل: الاسم المتمكن هو الاسم الذي لا يشابه الحرف والفعل، وقيل: الاسم المتمكن هو ما يجري عليه الإعراب"[2] فالاسم المتمكن والاسم التام مصطلحان لمفهوم واحد؛ لأن الإعراب من تمام الاسم.

ونلاحظ أن التهانوي ينقل تعريف الجرجاني للاسم المتمكن ويراعي فيه الجانب الشكلي فقط ونلاحظ أن الجرجاني يذكر عدة تعريفات للاسم المتمكن.

ويرد مصطلح الاسم المتمكن كثيراً عند سيبويه والمبرد إذ يطلقانه على الاسم المعرب دون ان يحددا له تعريفاً معيناً، يقول سيبويه:" فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة".[3]

ويبدو أن التهانوي قد اخذ تعريف الاسم المتمكن من تعريف ابن جني إذ يقول:" فالاسم المتمكن ما تغير آخره لتغير العوامل فيه ولم يشابه الحرف نحو قولك: هذا زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ".[4]

يقول الأنباري في تعريف الاسم المتمكن:" فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه"[5] وهذا تعريف بالضدّ. ويذكر ابن هشام مصطلح الاسم المتمكن في تقسيم الأسماء من حيث الإعراب والبناء إذ يقول:" الاسم ضربان: معرب وهو الأصل ويُسمّى متمكناً، ومبني وهو الفرع ويُسمّى غير متمكن"[6]

---

[1]-الكشاف، التهانوي، ص 195.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 42.
[3]-الكتاب، سيبويه، ص 23.
[4]4-اللمع، ابن جني، ص 9.
[5]-أسرار العربية، الأنباري، ص 44.
[6]-أوضح المسالك، ابن هشام، ج 1، ص 29.

البناء

قال التهانوي:" البناء بالكسر والمد وعند الصرفيين والنحاة يطلق على عدم اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل يجيء تحقيقه في لفظ المعرب"[1]

ويقول في موضع آخر:" المبنيّ بتشديد الياء كمرميّ اسم مفعول مأخوذ من البناء والمقصود منه القرار وعدم التغيير، وهو عند النحاة: ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظاً ولا تقديراً ويقابله المعرب. وقولهم: "لا يختلف آخره" يخرج المعرب، وإنما قُيّد عدم الاختلاف بكونه بسبب اختلاف العوامل إذ قد يختلف آخر المبنيّ لا لاختلاف العوامل نحو: من رجل ومن امرأة ومن زيد، فالمبني ما لا يؤثر فيه العامل أصلاً لفظاً ولا تقديراً بسبب مانع من تأثيره. وهو أي مبني الأصل الحروف بأسرها والماضي والأمر بغير اللام"[2]

يقول الجرجاني:" المبني ما كان حركته وسكونه لا بعامل"[3] وهذا التعريف تعريف شكلي يبدو انه أخذه من الزمخشري إذ يقول:" وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل".[4]

ويعرف ابن الأنباري المبني بالنقيض أو الضدّ فيقول:" وأما المبني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه" وقوله:" وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه"[5] تعريف شكلي.

كما عرفه ابن هشام بالضد النقيض في شرح شذور الذهب فيقول:" باب البناء ضدّ الإعراب" وفي شرح قطر الندى يعرفه شكلياً فيقول:" الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه".[6]

مما تقدم يتبين للباحثة أن تعريف التهانوي للبناء قد بدأ بالأصل اللغوي المعجمي وذكر جملة" عدم إعراب اللفظ" وهذا هو التعريف بالضد أو النقيض، وقد وافق التهانوي في هذا التعريف كلاً من الأنباري في تعريف المبني في قوله:" واما المبني فهو ضد المعرب كما وافق ابن هشام في شرح شذور الذهب وذلك في قوله:" باب البناء ضد الإعراب" وكذلك في قوله في شرح قطر الندى:" باب البناء ضد الإعراب"[7] أما تعريف النحاة الذي ذكره التهانوي للبناء فقد وافق فيه الأنباري إذ يقول:" هو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه"

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 345.
[2]-المرجع السابق، ص 1432.
[3]-التعريفات، الجرجاني، ص 252.
[4]-المفصل، الزمخشري، ص 163.
[5]-أسرار العربية، الأنباري، ص 49.
[6]شرح قطر الندى، ابن هشام، ص 13.
[7]-شرح شذور الذهب لان هشام، محمد الجوجري، ص 88.

الحدود والتعريفات النحوية الخاصة بالأسماء المرفوعة

أولاً الابتداء:

قال التهانوي:" هو لغة الافتتاح، وفي مصطلح النحاة هو: تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد–أي ليسند إلى شيء أو ليسند غليه شيء–وقولهم "للإسناد" لإخراج التجريد الذي يكون للعد، فإن الأسماء المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للإسناد، وذلك الاسم يسمى بالمبتدأ وذلك الشيء يسمى بالخبر، واحترز بقوله:" مجرد من العوامل اللفظية" عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي إنّ وكان، وإنما قُيّد التجرد بالإسناد إليه إذ لو جُرّد لا للإسناد لكان حكمه حكم الأصوات التي يُنعق بها غير معربة وفيه احتراز عن الخبر".[1] ويقول الجرجاني في تعريف الابتداء:" هو عند النحويين تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد نحو: زيدُ منطلقٌ وهذا المعنى عامل فيهما ويُسمى الأول مبتدأ أو مسنداً إليه أو مُحدَّثاً عنه والثاني خبراً وحديثاً ومسنداً".[2]

ونلاحظ أن التهانوي يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المجال المراد تعريفه بقوله:" في مصطلح النحاة" والتهانوي يتبع هذا النهج غالباً إذا كان للمصطلح أكثر من تعريف. وفي تعريفه للابتداء بقوله:" تجريد الاسم عن العوامل...." وهذا تعريف شكلي لظاهر اللفظ ولم يستعن بالمثال خلاف تعريف الجرجاني الذي استعان بالمثال نحو: زيد منطلق.

وقد ورد مصطلح الابتداء عند قدماء النحاة فنجده في كتاب سيبويه في قوله في باب المسند والمسند إليه:" واعلم أن الاسم اول أحواله الابتداء "[3] ويتكرر ذلك في الكتاب دون أن يذكر له تعريفا.وقد ورد أيضاً عند المبرد في المقتضب، ولم يذكر له تعريفاً، حيث يقول:" قولك: زيد منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ".[4]ويقول ابن فارس في تعريف الابتداء:" وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرّىً من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء ومثاله: زيد منطلق. وتعريف التهانوي للابتداء يتطابق مع تعريف الجرجاني، وكذلك يتطابق مع تعريف ابن الأنباري إذ يقول:" والابتداء هو التعرِّي من العوامل اللفظية".[5]

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 81-82.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 20.
[3]-الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 5 .
[4]-المقتضب، المبرد، ج 2، ص 49.
[5]-الكشاف، للتهانوي، ص1262.

ثانياً: الفاعل

قال التهانوي:" هو عند النحاة ما أُسند إليه الفعل أو شبهه مقدم عليه على وجه قيامه به كما ذكر ابن الحاجب والمراد بما الاسم حقيقة أو حكماً ليدخل فيه مثل قولهم: أعجبني ان ضربت زيداً، والمراد بالإسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء اكان أصلياً أملا، فيشمل إسناد الصفات للضمائر المستترة المرفوعة بها سواء تعلق به إدراك وقوعه أو إدراك عدم وقوعه، ففيما قام سلب الوقوع لا سلب الإسناد، وفي إن قام فرض الوقوع لا فرض الإسناد.

والفعل يشمل التام والناقص فلا بدّ من تحقيق الفعل بالتام، والمراد بشبه الفعل ما يشبهه في العمل فيتناول الحد فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسم الفعل والمصدر والمنسوب" وفي قوله: "قُدّم عليه" أي قُدم الفعل أو شبهه على ما أُسند إليه من زيد في" زيدٌ ضربت" فإنه فاعل مقدم على الفعل عند الكوفيين، والمراد بالتقديم ما كان وجوباً ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو: كريمُ من يكرمك. وعلى طريقة قيامه به أن يكون على صفة المعلوم كاسم الفاعل والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يُسمّ فاعله كزيد في ضُرب زيدٌ على صيغة المجهول.[1]

ونلاحظ ان تعريف التهانوي للفاعل تعريف جامع مانع فقوله:" ما أُسند إليه فعل او شبهه وقُدّم عليه على وجه قيامه به" هذا هو التعريف نفسه الذي ذكره الجرجاني في التعريفات ولم يختلفا إلا في إضافة التهانوي جملة" وقُدّم عليه" وهذا يدلّ على دقّة التهانوي في حدوده النحوية، قال الجرجاني:" الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به ".[2]

ولم يذكر سيبويه تعريفاً للفاعل، ويقول المبرد في باب الفاعل:" وهو رفع" تعريف شكلي لا يختصّ به الفاعل فقط إذ يدخل فيه المبتدأ والخبر وغيرهما من المرفوعات إلا أنه يحدد ذلك بالمثال فيقول:" قام عبد الله وجلس زيدٌ".[3]

ويقول الزمخشري:" الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك: ضرب زيدُ وزيدُ ضاربُ غلامه وحسن وجهُه".[4]

---

[1]-المرجع السابق، ص 1262.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 221.
[3]-المقتضب، المبرد، ج 1، ص 8.
[4]-المفصل، الزمخشري، ص 38.

ونلاحظ تشابه تعريف التهانوي للفاعل مع تعريف الزمخشري ولكن التهانوي يضيف للفاعل " على جهة قيامه به " ليخرج عن هذا التعريف مفعول ما لم يُسمّ

ويقول الأنباري في تعريف الفاعل: "كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم نحو: قام زيدٌ وذهب عمرو" وقوله:" كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم" تعريف شكلي، ثم يمثل الأنباري على ذلك بقوله:" نحو: قام زيدٌ وذهب عمرٌو".[1]

ويذكر ابن هشام تعريفاً للفاعل فيقول:" الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به مقدماً عليه بالأصالة واقعاً منه أو قائماً به مثال ذلك: زيدٌ في قولك: ضرب زيدٌ عمراً"[2] ويقصد بقوله:" اسم مؤول أسند إليه فعل" إذا كان الفاعل مصدراً مؤولاً من أنّ ومعموليها في مثل قوله تعالى:" أو لم يكفهم أنّا أنزلنا عليك الكتاب"[3] وقوله:" مقدم عليه بالأصالة" لدفع تَوهم دخول نحو: زيدٌ قائمٌ.

مما سبق يتضح لنا أن هنالك تطابقاً بين تعريف التهانوي وتعريف كل من الزمخشري والجرجاني، كما نلاحظ أن ابن هشام قد عرّف الفاعل تعريفاً جامعاً مانعاً.

نائب الفاعل

ذكره التهانوي باسم" مفعول ما لم يُسمّ فاعله" وهو عند النحاة مفعول حُذف فاعله وأُقيم هو مقامه، أي أُقيم ذلك المفعول مقام الفاعل في كونه مسنداً إليه الفعل أو شبهه مقدماً عليه أو جارياً مجراه في كل ما له أي للفاعل من الرفع لفظاً أو معنىً والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء. قوله:" حُذف فاعله: شامل لمفعول المصدر المحذوف فاعله ولمفعول الفعل المحذوف فاعله، وكذلك أنبت الربيعُ البقل؛ لأنه لا يستفاد مفعولية الربيع بخلاف ضُرب يوم الجمعة فإنه يُستفاد منه مفعولية يوم الجمعة، وشرطه في الحذف والإقامة إذا كان عامله فعلاً أن تُغيير صيغة الفعل للمجهول".[4]

يلاحظ على تعريف التهانوي لنائب الفاعل بأنه جامع مانع حيث بين ان نائب الفاعل ينوب عن الفاعل ويأخذ أحكامه من حيث تقديم الفعل عليه ووجوب رفعه، ثم بين محترزات التعريف ليخرج عنه ما ليس فيه كما اشترط في نائب الفاعل ان يسبقه فعل مبنيّ للمجهول،

1-أسرار العربية، الأنباري، ص 87.
2-شرح قطر الندى، ابن هشام، ص 180.
3-سورة العنكبوت، الآية 51.
4-الكشاف، للتهانوي، ص 1616.

كما بين التهانوي مصادره التي استقى منها هذا المصطلح وذلك بقوله:" هذا البحث مستفاد من شروح الكافية واللب واللباب والمفصل وغيرها".[1]

وتسمية بعض النحاة لهذا المصطلح بنائب الفاعل أفضل لأنه أدعى للإيجاز ذكر ذلك الصبان في حاشيته حيث قال:" وهذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يُسمّ فاعله".[2]

وتعريف التهانوي لنائب الفاعل تعريف شكلي، وقد عرفه الجرجاني بقوله:" مفعول ما لم يُسم فاعله وهو: كل مفعول حُذف فاعله وأُقيم مقامه".[3]

ومن قدماء النحاة الذين عرفوا نائب الفاعل ابن هشام في قطر الندى إذ يقول:" النائب عن الفاعل يحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها مفعول به".[4]

ويقول ابن عقيل:" إذا بُني الفعل لما لم يُسمّ فاعله أُقيم المفعول به مقام الفاعل ".[5]

ونلاحظ أن التهانوي والجرجاني وابن هشام وابن عقيل يعرّفون نائب الفاعل تعريفاً شكلياً من جانب إقامة المفعول مقام الفاعل فينوب عنه ولا يُشيرون إلى التغيير الذي يطرأ على الفعل باستثناء التهانوي الذي يُشير إلى ذلك.

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1617.
[2]-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج 4، ص 174.
[3]-التعريفات، الجرجاني، ص 288.
[4]-قطر الندى، ابن هشام، ص 187.
[5]-شرح ابن عقيل، ج 2، ص 119.

الحدود والتعريفات الخاصة بالأسماء المنصوبة

المفعول به

قال التهانوي:" المفعول لغة الشيء المحدث مشتق من الإحداث وفي اصطلاح النحاة اسم قُرن بفعل لفائدة ولم يُسند إليه ذلك الفعل ويتعلق به تعلقاً مخصوصاً، وقيّد لم يُسند لإخراج مفعول

ما لم يُسمّ فاعله؛ لأنه ليس مفعولاً اصطلاحاً، والمراد بالتعلق المخصوص هو كونه جزء مدلوله أو محله أو ظرفه فخرج التمييز والحال والمشتق"[1]

نلاحظ أن التهانوي ذكر مصطلح المفعول ولم يقل المفعول به ليدخل فيه بقية المفعولات كما نلاحظ ان التهانوي قد جرد المفعول به عن الإسناد ليدخله في الفضلات، كما نلاحظ اختصار التهانوي لهذا الحد فلم يُشر إلى المصدر المؤول.

ويقول الجرجاني:" المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف جر أو بها أي بواسطة حرف الجر".[2]

فقوله:" ما وقع عليه فعل الفاعل" تعريف دلالي، ويقصد بقوله: بغير واسطة حرف الجر نحو قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، أو بحرف الجر نحو: تمرون الديارَ.

والجرجاني يعني بالأول" بغير واسطة" الفعل المتعدي، وبالثاني" أو بواسطة" الفعل اللازم.

ويقول المبرد:" المفعول به نصبٌ إذا ذكرت من فُعِل به وذلك لأنه يتعدى إليه بفعل الفاعل.[3] وقول المبرد في تعريفه للمفعول" نصب" من الأخطاء التي تقع في التعريف إذ النصب حكم والحكم على الشيء فرع تصوره ولا يمكننا ان نجعل الحكم تعريفاً، وقوله:" نصبٌ إذا ذكرت من فُعِل به" غير صحيح؛ لأنه يجوز حذف عامل المفعول به إذا دلت عليه قرينة، ويجب حذفه في أبواب معينة في النحو كالتحذير والنداء.[4]

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1613.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 287.
[3]-المقتضب، المبرد، ح 1، ص 8.
[4]-الحدود النحوية في كتاب التعريفات للجرجاني تحليل ونقد، جنان.

ويقول الزمخشري:" المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضربي زيدٌ عمراً، وبلغتُ البلد وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة".[1]

ويفهم من تعريف الزمخشري أن الفعل اللازم هو الذي لا يحتاج لمفعول به والفعل المتعدي ما يحتاج إلى مفعول به، وأن الفعل المتعدي ثلاثة أنواع: ما يتعدى لمفعول واحد، وما يتعدى لمفعولين، وما يتعدى لثلاثة مفاعيل.

ونلاحظ تشابه تعريف التهانوي للمفعول به مع تعريف الزمخشري في المعنى وكذلك تعريف ابن هشام إذ يقول:" المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيداً"[2]

الإغراء والتحذير

قال التهانوي: الإغراء" عند النحاة هو معمول الزمْ المقدر ويكون مكرراً مثل التحذير نحو: أخاك أخاك أي الزم أخاك".[3]

ويلاحظ على تعريف التهانوي في قوله:" معمول الزم المقدر" تعريف وظيفي، أما قوله نحو:" أخاك أخاك" فتعريف تمثيلي، ونرى أن التهانوي هنا ابتعد عن التعريفات المتداولة التي تعرف الإغراء بأنه:" تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله" وذلك لأن تعريف التهانوي يناسب مهمة النحو التي هي البحث في أحوال الكلم إعراباً وبناءً".[4]

كما ذكر التهانوي حدّ التحذير بقوله:" هو المفعول بتقدير اتّقِ ونحوه مثل حذّر وبعّد واجتنب، وهو تعريف تمثيلي.

وعرّف الجرجاني التحذير حيث قال:" هو معمول بتقدير اتّقِ تحديراً لما بعده نحو: إياك والأسد، أو ذكر المحذّر منه مكرراً نحو: الطريقَ الطريقَ.[5]أما قوله:" بتقدير اتّقِ" فتعريف وظيفي، وقوله:" نحو إياك والأسد تعريف تمثيلي، أما التعريف الثاني فتعريف شكلي إذ يقول:" ذكر المحذر منه مكرراً" وتمثيلي في قوله:" نحو الطريق الطريق".

---

[1]-المفصل، الزمخشري، ص 58.
[2]-شرح قطر الندى، ابن هشام، ص 201.
[3]-الكشاف، للتهانوي، ص 234.
[4]-النحو الوافي، عباس حسن، ج 4، ص 126.
[5]-التعريفات، الجرجاني، ص 75.

وعند سيبويه:" التحذير كقولك: الأسد الأسد والجدار الجدار والصبي الصبي"[1] ونلاحظ أنه عرّفه بالمثال.

ولا يذكر المبرد مصطلح التحذير في كتابه وقد تحدث عن أحكامه في باب" أياك في الأمر".[2]

وعرّفه الزمخشري بقوله:" المنصوب بالّازم إضماره قولك في التحذير: إياك والأسد أي اتقِ نفسك أن تتعرض للأسد والأسد ان يهلكك ونحو: راسكَ والحائطَ".[3]

ويُلاحظ أن الزمخشري يذكر الحكم النحوي في التحذير في قوله:" المنصوب باللازم إضماره " ثم يذكر التعريف بالمثال فيقول:" التحذير في نحو قولهم: الاسدَ الأسدَ".

ويذكر ابن عقيل للتحذير تعريفاً دلالياً فيقول:" تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه"[4] ويلاحظ أن تعريف التهانوي قد تطابق مع تعريف الجرجاني والزمخشري.

الاختصاص

قال التهانوي: " قال النحاة من المواضع التي يُضمر فيها الفعل قياساً باب الاختصاص ويكون الاختصاص على طريقة النداء بان يكون منقولاًن وذلك بان يذكر المتكلم أولاً ضمير المتكلم ويُوتى بعده بلفظ أي ويجري مجراه في النداء من ضمه والإتيان بعده بها التنبيه ووصفه بذي اللام"[5]

يلاحظ على تعريف التهانوي للاختصاص أنه قام بشرح وتوضيح الاختصاص اوّلاً بأن الفعل يُضمر فيه قياساً وأنه على طريقة النداء ومدى مخالفته للنداء فالتهانوي لم يذكر للاختصاص تعريفاً جامعاً مانعاً.

ويقول التهانوي في موضع آخر: وقد يكون الاختصاص على غير طريقة النداء بأن لا يكون منقولاً عنه نحو: نحن العرب أكرم الناس للضيف، فإنه ليس منقولاً من النداء لأن المنادى لا يكون معرفاً باللام فيكون نصبه بفعل مقدر أي أخصّ العربَ".[6]

---

[1]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 253.
[2]-المقتضب، المبرد، ج 3، ص 212.
[3]-المفصل، الزمخشري، ص 72.
[4]-شرح ابن عقيل، ج 4، ص 75.
[5]-الكشاف، للتهانوي، ص 115.
[6]-المرجع السابق، ص 116.

ولم يذكر الجرجاني في تعريفاته مصطلح الاختصاص، أما سيبويه فقد ذكر الاختصاص تحت باب:" ما جري على حرف النداء وصفاً له، حيث قال: هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيئ لفظه على موضع النداء نصّاً؛ لأن موضع النداء نصب .....وذلك قولك: إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، فكأنه قال أعني لكنه فعل لا يظهر".[1]

وعرفه الزمخشري بقوله:" وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء وقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا أيّها الرجل".[2]

وعرفه الصبان بقوله:" وهو تخصيص حكم عُلّق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لاخصّ واجب الحذف".[3]

وتبدو من عبارات هذا التعريف النزعة المنطقية. وعرف ابن هشام المنصوب على الاختصاص بقوله:" هو اسم معمول ل(أخصّ) واجب الحذف"[4] ثم مثّل له بقوله: نحن العرب اقرى الناس للضيف.

وعرفه ابن مالك في ألفيته بقوله:

الاختصاص كنداء دون يا كأيّها الفتى بإثر ارجوينا

ولم يزد ابن عقيل على تعريف ابن مالك شيئاً حيث قال:" الاختصاص يشبه النداء لفظاً ويخالفه في ثلاثة أوجه".[5]

المفعول المطلق (المصدر)

قال التهانوي:" المفعول المطلق هو المصدر سُمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل"[6] وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه والمراد بما الأثر الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري، والمراد بالفاعل أعمّ من المعنى الحقيقي والحكمي فدخل في الحد: ضُرب زيدٌ ضرباً على صيغة المجهول، وزيادة لفظ الاسم تنبيه على ان المفعول المطلق من أقسام اللفظ".[7]

---

[1]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 140.
[2]-المفصل، الزمخشري، ص 13.
[3]-حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 1، ص 1526.
[4]-شرح شذور الذهبلابن هشام، محمد الجوجري، ج 2، ص 413.
[5]-شرح ابن عقيل، ج3، ص 298.
[6]-الكشاف، للتهانوي، ص 1113.
[7]-المرجع السابق، ص 1114.

وعرفه الجرجاني بقوله:" هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه عن معنى الفعل"[1] وشرح تعريفه قائلاً: احترز بقوله: ما صدر عن فاعل فعل عما لا يصدر عنه كزيد وعمرو وغيرهما، وبقوله: مذكور عن نحو: أعجبني قيامك، فإن قيامك ليس مما فعله فاعل فعل مذكور إلا أنه ليس بمعناه"[2]

ويجمع الجرجاني في تعريفه بين الجانب الشكلي والدلالي.

ومن النحويين المتقدمين الذين عرّفوا المفعول المطلق الزمخشري إذ يقول:" المفعول المطلق هو المصدر سُمّي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، وينقسم إلى مبهم نحو: ضربت ضرباً وإلى مؤقت نحو: ضربته ضربة وضربتين"[3] وقوله: هو المصدر تعريف بالمرادف، ثم ذكر قسميه وهما: مبهم ويكون الغرض منه التوكيد أي (مؤكد لفعله) ويمثل له بـ (ضربت ضرباً) والقسم الثاني ويسميه المؤقت ويقصد به المصدر المبين للعدد.

ويقول ابن هشام:" المفعول المطلق هو المصدر ويشرح ابن هشام هذا التعريف فيقول: احترز بذكر الفضلة عن نحوك كلامك كلام حسن، وقول العرب: جدّ جدّه، فكلام الثاني وجده مصدران سُلّط عليهما عامل من الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه ك(ضربتُ ضرباً) أو من معناه ك(قعدت جلوساً)[4] لفظهما وهو الفعل في المثال الثاني والمبتدأ في المثال الأول بناء على قول سيبويه بأن المبتدأ عامل في الخبر وليسا من باب المفعول المطلق في شيء.

ويعرّف ابن هشام المفعول لمطلق في شرح شذور الذهب فيقول:" المصدر الفضلة المؤكد لعامله او المبين لنوعه أو عدده"[5] ويشرح هذا التعريف فيقول:" وقولي الفضلة احتراز عن نحو قولك: ركوع زيد ركوع حسن أو طويل، فإنه يُفيد بيان النوع ولكنه ليس بفضلة، وقولي: المؤكد لعامله مُخرج لنحو قولك: كرهت الفجور الفجور، فإن الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد"[6]

ونلاحظ أن تعريف التهانوي تطابق مع تعريف الجرجاني.

---

[1]-التعريفات، الجرجاني، ص 288.
[2]-المرجع السابق، ص 288.
[3]-المفصل، الزمخشري، ص 55.
[4]-شرح قطر الندى، ابن هشام، ص 224،
[5]-شرح شذور الذهب لابن هشام، محمد الجوجري، ص 292.
[6]-المرجع السابق، ص 193-194.

المفعول لأجله

قال التهانوي:" المفعول له هو ما فُعل لأجله فعل مذكور كذا ذكر ابن الحاجب، وقوله" لأجله" أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده احترازاً عن سائر المفاعيل. والمراد بالفعل الحدث، وبكونه مذكوراً أعمّ من الحقيقي [1]والحكمي فلا يخرج عنه تأديباً فيمن قال" لِمَ ضربت زيداً؟ فقوله" مذكور" احترز عن مثل: أعجبني التأديب. واعلم أن هذا التعريف شامل لما كان مجروراً باللام أيضاً".

نلاحظ على تعريف التهانوي أنه تعريف دلالي مدعم بالمثال عند ذكر المحترزات، كما ذكر التهانوي المصدر الذي استقى منه التعريف" ابن الحاجب".

وعرفه الجرجاني" المفعول له هو علة الاقدام على الفعل نحو: ضربته تأديباً له"[2] وقوله:" هو علم الإقدام على الفعل" تعريف دلالي، وقوله:" ضربته تأديباً له" تمثيل، ونلاحظ أن الجرجاني يهمل الجانب الشكلي في تعريفه للمفعول له وهو كونه مصدراً.

ويقول سيبويه عند حديثه عن المفعول له:" هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الامر" ثم يذكر شواهد شعرية على ذلك ثم يقول:" فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل له لِمَ فعلت كذا فقال لكذا وكذا" من كلام سيبويه نفهم أن المفعول له مصدر منصوب يبين سبب او علة ما قبله.

ويقول الزمخشري في تعريف المفعول له:" هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب لمه وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشرّ، وضربته تأديباً لهن وقعدت عن الحرب جبناً، وفعلت ذلك أجل كذا"[3]

ويلاحظ على تعريف التهانوي المتقدم أنه أخصر هذه التعريفات.

المفعول معه

قال التهانوي:" هو المذكور بعد الواو لمصاحبته معمول فعل لفظاً أو معنى كذا ذكره ابن الحاجب، أي المذكور بعد الواو التي بمعنى مع فخرج به سائر المفاعيل، والذي ذكره بعد غير الواو كالفاء ومع، والمراد ب"مصاحبته لمعمول فعل" مشاركته له في لك الفعل في زمان واحد نحو: سرتُ وزيداً، أو مكان واحد نحو: لو تُركت الناقة وفصيلتها لرضعتها، والمعمول أعمّ من ان

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1615.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 287.
[3]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 367.

يكون فاعلاً أم مفعولاً كما سبق في المثالين، والمراد بالفعل أعمّ من أن يكون فعلاً اصطلاحياً أو شبههن فمثال الفعل الاصطلاحي اللفظي قد سبق ومثال الشِّبه نحو: زيدُ ضاربُ وعمراً، ومثال المعنوي: ما لك وزيداً أي ما تصنع".[1]

يلاحظ على تعريف التهانوي للمفعول معه بانه جامع مانع مدعّم بالمثال، كما انه ذكر المصدر الذي أخذ منه التعريف.

وعرّفه الجرجاني بأنه:" هو المذكور بعد الواو لمصاحبته معمول فعل لفظاً نحو: استوى الماء والخشبة، أو معنى نحو: ما شأنك وزيداً؟".[2]

وتحدث سيبويه عن المفعول معه في باب" ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه .....وذلك قولك: ما صنعت وأباك؟ ولو تركت الناقة وفصيلتها لرضعتها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلتها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك"[3] ويكتفي سيبويه في تعريف المفعول معه بالمثال إذ يقوا:" وذلك قولك: ما صنعت وأباك؟"

ويقول الزمخشري في تعريف شكلي دلالي:" المفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع"[4] فقوله:" هو المنصوب"؛ لأن ثمة أشياء كثيرة الواو فيها بمعنى مع ومع ذلك لبست مفعولاً معه كقولك كل رجلٍ وضيعتُه".

أما ابن هشام فيعرف المفعول معه بصورة أكثر دقة ممن سبقه فيقول:" المفعول معه هو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه ك (سرتُ والنيلَ)، وأنا سائر والنيلَ"[5]

وقد خرج بقوله:" الاسم" الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنه على معنى الجمع، ويصدق على هذا الفعل أنه منتصب بعد واو

مع، وبقوله:" الفضلة" ما بعد الواو في نحو: اشترك زيد وعمرو؛ فإنه عمدة؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه....لأن الاشتراك لا يأتي إلا بين اثنين.

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1615.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 288.
[3]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 297.
[4]-المفصل، الزمخشري، ص 83.س
[5]-شرح قطر الندى، ابن هشام، ص 231,

ونلاحظ أن تعريف المفعول معه كان شكلياً دلالياً عند التهانوي، وتمثيلياً عند سيبويه ثم شكلياً دلالياً عند الزمخشري وابن هشام والجرجاني، ونجد حرص ابن هشام على ذكر الخصائص التي تميز المصطلح حتى لا يدخل فيه غيره، كما نلاحظ ان تعريف التهانوي قد تطابق مع تعريف الجرجاني والزمخشري وابن هشام مع زيادة تفصيل.

المفعول فيه

قال التهانوي:" هو ما فُعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان، كذا ذكره ابن الحاجب، ويسمى ظرفاً أيضاً وعند الكوفيين يسمّى محلّاً. والمراد بالفعل الحدث وبذكره أعمّ من أن يكون مذكوراً تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر أو شبهه: وقوله: " ما فُعل فيه فعل" شامل لأسماء الزمان كلها سواء ذُكر الفعل الذي فُعل فيهما أم لا. وقوله: مذكور يخرج منه ما لم يذكر فعل فُعل فيه ك" يوم الجمعة يوم طيّب. قال ابن الحاجب: وشط نصبه تقدير(في)، فجعل المفعول فيه ضربين: ما يظهر فيه (في) وما يقدر فيه(في) قال شارحه: وهذا خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يطلقونه إلا على المنصوب.

وإنما سمي بالظرف تشبيهاً له بالأواني تحلّ فيها الأشياء، وإنما سماه الكوفيون بالمحل لحلول الأفعال فيه.[1]

يقول الجرجاني:" المفعول فيه: ما فُعل فيه فعل مذكور لفظاً أو تقديراً"[2] ويلاحظ أن الجرجاني يجمع في تعريفه بين الجانب الشكلي والدلالي كما فعل التهانوي، ويقصد بقوله:" فيه لزمان أو المكان الذي وقع فيه الفعل وقد يكون الفعل مذكوراً أو مقدراً"

ويطلق المبرد مصطلح المفعول فيه على الحال فيقول:" هذا باب من المفعول....وهو الذي يسميه النحويون الحال" ويقول في موضع آخر:" وإنما الظروف أسماء الأمكنة والأزمنة فإن وقع فيها فعل نصبها كما ينصب(زيداً) إذا وقع به

إلا أن زيداً مفعول به وهذه مفعولاً فيها".[3]

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1615.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 281.
[3]-المقتضب، المبرد، ج4، ص 341.

ويلاحظ التباس مصطلح المفعول فيه بمصطلح الحال عند المبرد، وقد كانت مصطلحات النحو لم تستقر بعد آنذاك. ويقول الزمخشري في تعريف موجز:" المفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان"[1] ويعدّ هذا التعريف من باب التعريف بالمرادف.

ويلاحظ تطابق تعريف التهانوي مع تعريف الجرجاني والزمخشري إلا أن التهانوي زاد تسميته عنه الكوفيين وسبب التسمية.

الحال

قال التهانوي:" الحال في اصطلاح النحاة لفظ يدل على الحال بمعنى الزمان الذي أنت فيه وضعاً، وعلى لفظ يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى على ما ذكره ابن الحاجب في الكافية، والمراد بالهيئة الحالة" نلاحظ أن تعريف التهانوي تعريف دلالي خالٍ من التمثيل كما انه ذكر المصدر الذي استقى منه تعريف الحال كما حصر صاحب الحال في الفاعل او المفعول به خلافاً للذين أجازوا الحال من المجرور والمضاف، ولكن التهانوي عاد وذكر ذلك عند ذكر محترزات التعريف فاجلز مجيء الحال من المصدر نحو: ضربت الضرب شديداً، وكذلك الحال من المفعول معه وكذا المضاف إليه نحو قوله تعالى:" بل ملة إبراهيم حنيفاً"[2] وقوله تعالى:" إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين"[3] فإنه حال من هؤلاء.[4]

وعرّف الجرجاني الحال قائلاً:" الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً نحو: ضربت زيداً قائماً، أو معنى نحو: زيد في الدار قائماً"[5] وقوله:" ما يبين هيئة الفاعل او المفعول" تعريف دلالي، وقوله:" ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار قائماً" تعريف تمثيلي، وقد تحدث سيبويه عن الحال في باب:" ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال وذلك قولك: أ قائماً وقد قعد الناس وقاعداً وقد سار الرّكب"[6] واكتفى بالمثال في تحديده.

---

[1]-المفصل، الزمخشري، ص 81.
[2]-سورة البقرة، الآية 135.
[3]-سورة الحجر، الآية 66.
[4]-الكشاف، للتهانوي، ص 612-613.
[5]-التعريفات، الجرجاني، ص 110.
[6]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 340.

ويقول الرماني في الحدود:" الحال انقلاب المعنى في صفة النكرة عمّا كان عليه للزيادة للفائدة"[1] ويقصد بقوله انقلاب المعنى في صفة النكرة " أن الحال يبين صفة متحولة أو غير ثابتة في النكرة زيادة في المعنى، وهذا تعريف دلالي يشوبه الغموض "

ويقول ابن الأنباري:" الحال هيئة الفاعل أو المفعول"[2] ونلاحظ تشابه تعريف التهانوي مع الجرجاني وابن الأنباري. ويقول ابن هشام في تعريف الحال:" وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله او مضمون الجملة قبله"[3] ونلاحظ تطور التعريف من التمثيل عند سيبويه إلى التعريف الدلالي عند الرماني وابن هشام والجرجاني مع ملاحظة أن ابن هشام استوفى جميع أنواع الحال.

التمييز

قال التهانوي:" اسم نكرة يرفع الابهام المستقر في ذات مذكورة أو مقدرة" فبقيد الاسم خرج نحو فعلت أي قتلت فإن قتلت يرفع الابهام الوصفي عن فعلت لكنه ليس باسم، وبقيد النكرة خرج نحو زيدٌ حسنٌ الوجهَ أو وجهَه بالنصب لأنهما يرفعان الابهام ك(وجهاً) مع أنه ليس تمييزاً عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تمييزاً بل هو شبيه بالمفعول، وقوله:" يرفع الابهام" يخرج البدل فإن المبدل منه فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وإيراد معين، واحترز بقوله:" المستقر" عن نحو: رأيت عيناً جارية فإن جارية يرفع الابهام عن عين لكنه غير مستقر بحسب الوضع، وقوله: عن ذات أي لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال.

وقوله:" مذكور أو مقدر" إشارة إلى تقسيم التمييز فالمذكور نحو: رطل زيتاً، والمقدر نحو: طاب زيد نفساً"[4]

يلاحظ على تعريف التهانوي للتمييز وشرحه له أنه عرّفه تعريفاً جامعاً مانعاً مع المثال مدخلاً في التعريف أنواع التمييز.

ويعرّف الجرجاني التمييز بقوله:" ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة نحو: السمن منوان بدرهم، أو مقدرة نحو: لله دره فارساً، فإن فارساً تمييز عن الضمير في دره وهو لا يرجع إلى

1-الحدود، الرماني، ص 69.
2-أسرار العربية، الأنباري، ص 167.
3-شرح شذور الذهب لابن هشام، محمد الجوجري، ص 316.
4-الكشاف، للتهانوي، ص 510-511.

سابق معين"[1] فبداية تعريفه إلى كلمة مذكورة، تعريف دلالي، ونهايه تعريفه تمثيلي:" نحو: السمن منوان بدرهم..."

ولم يرد في كناب سيبويه مصطلح التمييز، ولم يذكر المبرد له تعريفاً بل تحدث عنه في باب التبيين والتمييز.

ويعرفه الرماني تعريفاً دلالياً فيقول:" التمييز تمييز النكرة المفسرة للمبهم"[2] ويكتفي الأنباري أيضاً بالتعريف الدلالي فيقول:" هو النكرة المفسرة للمبهم"[3] و" يقال له التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته".[4]

ويقول ابن مالك:

اسم بمعنى من مبين نكرة يُنصب تمييزاً بما قد فسرا

كشِبرٍ أرضاً أو قفيزٍ بُرّاً ومنوين عسلاً وتمرا

وقول ابن مالك:" اسم بمعنى من مبين نكرة" تعريف دلالي، وقوله:" ينصب تمييزاً بما قد فسّرا" تعريف وظيفي شكلي، وقوله:" كشبرٍ أرضاً" إلى نهاية التعريف تعريف تمثيلي.

ويعرف ابن هشام التمييز تعريفاً دلالياً فيقول:" التمييز اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبة"[5]

المستثنى

قال التهانوي:" على ما في الرضي هو المذكور بعد إلّا غير الصفة واخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً، ففي قوله: له عليّ عشرة إلّا ثلاثة صدر الكلام عشر والمستثنى ثلاثة فكأنه تكلّم بالسبعة وقال: عليّ سبعة.

كما عرّف التهانوي المستثنى منه بقوله:" هم المذكور قبل إلّا وأخواتها المخالف لما بعده أي المستثنى نفياً وإثباتاً".[6]

---

[1]-التعريفات، الجرجاني، ص 92.
[2]-الحدود، الرماني، ص 69.
[3]-أسرار العربية، الأنباري' ص 181.
[4]-المفصل، الزمخشري، ص 93.
[5]-أوضح المسالك، ابن هشام، ج 1، ص 15.
[6]-الكشاف، للتهانوي، ص 1530-1531.

ونلاحظ أن التهانوي عرّف المستثنى ولكنه لم يذكر وجه دخوله في منصوبات الأسماء والتحقيق أن المستثنى في الأصل مفعول به، فقولنا: جاء القوم إلّا زيداً فإن إلّا نابت مناب فعل محذوف والتقدير أستثني زيداً.

وعرفه الجرجاني بقوله:" المستثنى المتصل هو المُخرج من متعدد لفظاً بإلّا وأخواتها نحو: جاءني الرجال إلّا زيداً فزيد مُخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً ونحو: جاءني القوم إلّا زيداً فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديراً"[1] وقوله:" المخرج من متعدد لفظاً بإلّا وأخواتها" تعريف شكلي شرحه بعد ذلك في التمثيل الذي يعرضه فيقول:" نحو جاءني الرجال إلّا زيداً فزيد مخرج من متعدد لفظاً".

ولم أقف على تعريف عند النحويين المتقدمين للمستثنى المتّصل غير ابن عقيل إذ يقول:" والمراد بالمستثنى المتّصل أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله" ويريد بقوله:" أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله"[2] أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه والمستثنى منه قد يكون متعدد الافراد.

المنادى

قال التهانوي:" يطلق عند أهل العربية على طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً، والمطلوب بالإقبال يسمّى منادى"[3] والمراد بالإقبال التوجه سواء كان بالوجه أو بالقلب حقيقة مثل: يا زيد أو حكماً مثلك يا سماء ويا جبال ويا أرض، فإنها نزّلت منزل' من له صلاحية النداء ثم أدخل عليه حرف النداء، ومنه نداء الله تعالى لتنزهه عن الإقبال والمراد بالإقبال الإجابة. وقوله:" بحرف نائب مناب أدعو" فالحروف النائبة مناب أدعو خمسة وهي:" يا وأيا وهيا وأي والهمزة" واحترز بهذا القول عن نحو فليقبل زيد، وقوله:" لفظاً أو تقديراً" تفصيل للطلب أي طلباً لفظياً بأن تكون آلة الطلب ملفوظة نحو: يا زيد أو تقديراً بأن تكون آلة الطلب مقدرة نحو:" يوسف أعرض عن هذا" أي يا يوسف.

وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه فعل مقدر وأصله أدعو زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته،[4] وعند المبرد بحرف النداء

---

[1]-التعريفات، الجرجاني، ص 217.
[2]-شرح ابن عقيل، ج 2، ص 212.
[3]- الكشاف، للتهانوي، ص 1684.
[4]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 128.

لسدّه مسدّ الفعل.[1] وقال ابن الأنباري:" لأن التقدير في قولك (يازيد) أدعو زيداً، وأنادي زيداً فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة"[2]

وذكر ابن هشام أن" انتصاب المنادى على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه وأصله أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال"[3]

مما تقدم يتبين لنا أن علماء النحو يكادون يتفقون في تعريفهم للمنادى على أنه: طلب الإقبال بحوف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً.

المنصوب بنزع الخافض

ذكره التهانوي تحت مصطلح الحذف والإيصال قائلاً:" عند أهل العربية عبارة عن حذف الجار وإيصال الفعل أو شبهه إلى المجرور. هذا يستفاد من بعض حواشي التلخيص".[4]

وقد وجدت للتهانوي جملة يلمح فيها إلى أن حذف المضاف من جملة ما يمكن أن يطلق عليه نزع الخافض وذلك قوله في الظرف:" إلّا أن يقال إنه منصوب بنزع الخافض نحو: أتيتك خفوقَ النجم أي وقت خفوق النجم".[5]ويقول المبرد:" اعلم إنك إذا حذفت حروف الإضافة (أي حروف الجر) من المُقسَم به نصبته لأن الفعل يصل فيعمل، فتقول: اللهَ لأفعلنّ، لأنك أردت: أحلف اللهَ لأفعلنّ. وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته ووصل الفعل فعمل فيما بعده"[6] والذي تراه الباحثة أن مصطلح نزع الخافض يشمل حذف حرف الجر والمضاف؛ لأن كليهما عامل للخفض فإذا حذف الخافض[7] فإمّا ان يصل العامل الذي هو قبل الخافض إلى الاسم المجرور فيؤثر فيه بما يقتضيه عمله، وإما أن يبقى الاسم مجروراً. وذكر عباس حسن أن حذف حرف الجر ونصب المجرور المسمّى بنزع الخافض فالمشهور ان النصب على نزع الخافض غير قياسي.

1-الكشاف، للتهانوي، ص 1684.
2-أسرار العربية، ابن الأنباري، ص 15.
3-شرح شذور الذهبلابن هشام، محمد الجوجري، ج 2ن ص 412.
4-الكشاف، للتهانوي، ص 640.
5-المرجع السابق، ص 3120.
6-المقتضب، المبرد، ص 321.
7-النحو الوافي، عباس حسن، ج 1، ص 104.

الحدود والمصطلحات النحوية للمجرورات

الجرُّ:

قال التهانوي:" الجرُّ بالفتح والتشديد إعراب آخر الكلمة بحركة الجرّ" الكسر"، وعند النحاة يطلق على نوع من الإعراب حركة كان أو حرفاً ويسمى علامة أيضاً كما يستفاد من الموشح في شرح الكافية. ويجيء في لفظ الإعراب. والذي يحصل به الجرّ يسمى جارّاً وعامل الجرّ، واللفظ الذي في آخره الجرّ يسمى مجروراً. وجرّ الجوار عندهم هو أن تصير الكلمة مجرورة بسبب اتصالها بكلمة مجرورة سابقة عليها لا بسبب غير الاتصال، فيكون جر الأولى بسبب العامل، وجرّ الثانية لا بعامل، ولا بسبب التبعية كجرّ التوابع بل إنما يكون بسبب الاتصال والمجاورة كجرّ (أرجلِكم)[1] في قوله تعالى:" وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم".[2]

نلاحظ أن التهانوي بدأ التعريف اللغوي وبعد ذلك ذكر حدّ الجرّ عند النحاة مع ذكر المصدر الذي أخذ منه المعلومة بطريقة غير مباشرة وذلك بقوله:" يستفاد من الموشح في شرح الكافية" ثم ذكر الموضع الذي بحث فيه حدّ الجرّ وهو" لفظ الإعراب" كما تظهر الموسوعية في التناول عنده في التفريق بين الجرّ حرف الجرّ (الجارّ) والمجرور، كما نلاحظ أنه عندما استوفى شرح هذه الألفاظ عرّج على جرّ الجوار وهو خلاف جرّ التبعية ومثّل له بالآية الكريمة،

ويمكن أن نطلق على حرف الجرّ أداة الجرّ لأن الأداة كما عرّفها التهانوي:" هي عند النحاة الحرف المقابل للاسم والفعل".[3]

وعرف الجرجاني المجرورات بقوله:" المجرورات ما اشتمل على علم المضاف إليه"[4] والجرجاني هنا يخصّ مصطلح المجرورات بقسم منها فقط وهو المجرور بالإضافة ويهمل الجرور بحرف الجر والمجرور التابع للمجرور وبهذا يكون هذا التعريف غير جامع وغير سليم.

ومن متقدمي النحويين الذين عرّفوا المجرورات الزمخشري إذ يقول في باب المجرورات:" لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلين والمفعولين هما المقتضيان للرفع والنصب ".[5]

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 556.
[2]-سورة المائدة، الآية 6.
[3]-الكشاف، للتهانوي، ص 127.
[4]-التعريفات، الجرجاني، ص 260.
[5]-المفصل، الزمخشري، ص 113.

ويعرّف ابن هشام المجرورات بذكر أقسامها فيقول:" المجرورات ثلاثة: أحدها المجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاورة مجرور"[1]

الإضافة

قال التهانوي:" وهي عند النحاة نسبة شيئ إلى شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً مراداً، والشيء يضمّ الاسم والفعل، والشيء المنسوب إليه يسمى مضافاً إليه. وقيّد بواسطة حرف الجر احترازاً عن مثل الفاعل والمفعول به نحو: ضرب زيدٌ عمراً، فإن ضرب نسبة إليهما لا بواسطة حرف الجر، واللفظ بمعنى الملفوظ، مثاله: مررت بزيد فغن مررت وزيد مضاف إليه، والتقدير بمعنى المقدر مثاله: غلام زيد فإن الغلام مضاف بتقدير حرف الجر

اللام إذ تقديره غلام لزيدن و"قوله مرادا حال" أي حال كون ذلك التقدير أي المقدّر مُراداً من حيث العمل بإبقاء أثره وهو الجرّ.[2]

".....وهذا مبني على مذهب سيبويه، والمصطلح المشهور فيما بينهم أن الإضافة نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجرّ تقديراً، وبهذا المعنى غدت من خواصّ الاسم.[3]

وقد ذكر سيبويه الإضافة التي بمعنى اللام في باب:" علم ما الكلم من العربية" حيث قال:" وأما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثمّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"[4] واللام هنا تحتمل ان تكون لا الجر ويحتمل أن تكون الإضافة بمعنى اللام نحو: هذا كتاب زيد أي كتاب لزيد.

وقد عرّف الرماني الإضافة بقوله:" اختصاص أول بشأن داخل في اسمه كالجزء منه"[5]

أما ابن هشام فقد عرف الإضافة بقوله:" الإضافة ضمّ كلمة إلى أخرى بمنزلة من الأولى منزلة من التنوين مما قبله ك (غلام زيد) و(صاحب عمرو).[6]كما عرّف المضاف في موضع آخر من كتابه قطر الندى بقوله:" المضاف ما أُضيف إلى واحد من الخمسة الأنواع المذكورة نحو:

---

[1]-شرح شذور الذهب ابن هشام، محمد الجوجري، ص 408.
[2]-الكشاف، للتهانوي، ص 205.
[3]-المرجع السابق، ص 216.
[4]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 12.

[5]-الحدود في النحو، الرماني، ص 3.
[6]-شرح شذور الذهب لابن هشام، محمد الجوجري، ج 2، ص 569.

غلامي وغلام هذا..."[1] ويعني بالخمسة الأنواع المذكورة المعارف كالعلم والضمير واسم الإشارة والاسم الموصول والمعرف بأل.

أما ابن عقيل فلم يعرف الإضافة وإنما ذكر ما يُحذف للإضافة وذلك بقوله:" وإذا أُريد إضافة اسم إلى آخر حُذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب وهي نون التثنية والجمع وكذا ما يُلحق بها من تنوين وجُرَّ المضاف إليه فتقول: هذا غلام زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه".[2]

حدود وتعريفات المجرور بالتبعية

التابع

قال التهانوي:" وعند النحاة هو الثاني بإعراب سابقه من جهة واحدة، والسابق يسمى متبوعاً. فقولهم: الثاني جنس يشمل التابع وغيره كخبر المبتدأ وخبر كان وإنّ ونحو ذلك. وقولهم: بإعراب سابقه يخرج ما يكون ثانياً ولكن ليس بإعراب سابقه كخبر كان ونحوه، ولا يرد خروج التابع الثالث فصاعداً عن التعريفات لأن المراد بالثاني المتأخر؛ ولذا لم يقل بإعراب أوله أو المراد الثاني في الرتبة، والإعراب اعمّ من أن يكون لفظاً أو تقديراً محلّاً أو حقيقة أو حكماً فلا يخرج عن التعريف نحو: جاءني هؤلاء الرجال، ويا زيد العاقل، وقولهم من جهة ولحدة يخرج ما يكون ثانياً معرباً بإعراب سابقه لا من جهة واحدة كخبر المبتدأ ثاني المفاعيل ثالثها وكذا الخبر بعد الخبر والحال بعد الحال ونحو ذلك"[3]

نلاحظ أن التهانوي قد عرف التابع وبين محترزات التعريف واستعان بالمثال، والتعريف الذي ذكره التهانوي للتابع هو نفس تعريف الجرجاني إذ يقول:" هو كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة وخرج بهذا القيد خبر المبتدأ والمفعول الثاني والمفعول الثالث من باب علمت...".[4]

كما يعرف الجرجاني التوابع مرة أخرى بقوله:" التوابع هي الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بالحروف وكل ثاني إعراب بإعراب سابقه من جهة واحدة".[5]

1-شرح قطر الندى، ابن هشام، ج 1، ص 116.
2-شرح ابن عقيل، ج 3، ص 43.
3-الكشاف، للتهانوي، ص 360.
4-التعريفات، الجرجاني،ص 71.
5-المرجع السابق، ص 94.

ونلاحظ أن التعريفين يراعيان الجانب الوظيفي النحوي. ويتحدث سيبويه عن التوابع دون أن يذكر مصطلحاتها إذ يقول:" هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك".[1] ويرد مصطلح التابع عند المبرد مع مصطلح النعت دون أن يعرفه أو يذكر أقسامه إذ يقول:" والنعت تابع للمنعوت كاتباع الفعل الاسم".[2]

ويعرفها الرماني وظيفياً في الحدود فيقول:" التوابع وهي الجارية على إعراب الأول وهي أربعة: التأكيد والصفة وعطف البيان والنسق".[3]

ويتطابق تعريف الجرجاني مع تعريف الزمخشري إذ يقول:" التوابع هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة اضرب: تأكيد وصفة وبدل وعطف بياب وعطف بحرف"[4] وكذلك تعريف ابن هشام في قوله:" التوابع عبارة عن الكلمة التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها".[5]

البدل

قال التهانوي:" وعند النحاة تابع مقصود دون متبوعه، ولفظ التابع يتناول تابع الاسم وغيره لعدم اختصاص البدل بالاسم فإنه يجوز أن يقع الاسم المشتق بدلاً من الفعل نحو: مررت برجل يضرب ضارب على ما في بعض حواشي الارشاد في بيان خواص الاسم، وكذا يجوز ان يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجحاً في البيان على الأول، وقوله: مقصوداً دون متبوعه، خرج من الحد النعت والتأكيد وعطف البيان لعدم كونها مقصودة وكذا العطف بالحرف لكون متبوعه مقصوداً أيضاً"[6] ثم شرع في ذكر أنواع البدل.

وعرف الجرجاني البدل بقوله:" تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه" قوله "بما نُسب إلى المتبوع" يخرج عنه النعت والتأكيد وعطف البيان لأنها ليست بمقصودة بما نُسب إلى المتبوع، وبقوله:" دونه" يخرج عنه العطف والعطف بالحروف لأنه وإن كان تابعاً مقصوداً بما نسب إلى المتبوع بال.....".[7]

---

[1]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 421.
[2]-المقتضب، المبرد، ج 3، ص 311.
[3]-الحدود، الرماني، ص 68.
[4]-المفصل، الزمخشري، ج 1، ص 134.
[5]-شرح قطر الندى، ابن هشام، ج 1، ص 283.
[6]-الكشاف، للتهانوي، ص 315.
[7]-التعريفات، الجرجاني، ص 62.

وتعريف الجرجاني يتطابق في المعنى مع تعريف التهانوي إلا أن الأخير أدخل فيه بدل الفعل من الفعل.

وقد أوجز الرماني تعريف البدل بقوله:" قول يُقدّر في موضع الأول".[1]

وذكر ابن هشام أن البدل هو:" التابع المقصود بالحكم بلا واسطة".[2] وتسمية البدل بذلك طريقة البصريين، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين وربما سموه التكرير، وقوله "التابع" دخل فيه الخمسة" أي التوابع" وقوله" المقصود" يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان فإن كلاً

منهما مكمل للمقصود وليس مقصودا، ويخرج أيضاً المعطوف بلا وبل ولكن نحو: جاءني زيد لا عمرو، ويخرج أيضاً المعطوف بالواو".[3]

كما عرفه ابن هشام بنفس التعريف في كتابه (شرح قطر الندى) بإضافة التعريف اللغوي له فقال:" هو في اللغة العِوض وفي الاصطلاح تابع مقصود بالحكم بلا واسطة"[4] ثم ذكر محترزات التعريف.

وعرفه ابن مالك في ألفيته بقوله:

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلا

ثم شرح ابن عقيل التعريف وذكر محترزاته ثم ذكر أنواع البدل.[5]

التوكيد

قال التهانوي:" التأكيد وكذا التوكيد في اللغة هو أحد التوابع الخمسة للاسم وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، أي يقرر حالته وشأنه عند السامع، نحو: زيد قتيل قتيل، أو يقرر شمول المتبوع أفراده نحوك جاءني القوم كلّهم، وهذا التقرير هو الغرض في جميع ألفاظ التوكيد فبقولنا" يقرر أمر المتبوع" خرج البدا وعطف النسق وهذا ظاهر وكذلك الصفة؛ لأن وضعها للدلالة على معنى في متبوعها، وبقولنا:" في النسبة أو الشمول" خرج عطف البيان".[6]

---

[1]-رسالة الحدود، الرماني، ص 3.
[2]-شرح شذور الذهب لابن هشام، محمد الجوجري، ج 2، ص 785.
[3]-المرجع السابق، ج 2، ص 786.
[4]-شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام،ج 2، ص 785.
[5]-شرح ابن عقيل، ج 3، ص 247.
[6]-الكشاف، للتهانوي، ص 473.

يلاحظ على تعريف التهانوي أنه تعريف وظيفي اشتمل على التمثيل ويدخل فيه نوعا التأكيد الأول اللفظي والثاني المعنوي، كما نجد أن التهانوي يسمّي التأكيد اللفظي(صريحاً) والمعنوي (غير صريح) وذلك في قوله:" ثم ‘ن هذا التأكيد قسمان: لفظي ويسمى صريحاً ومعنوي ويسمى غير صريح وهو بخلافه وسُمّي به لحصوله من ملاحظة المعنى كما سمي باللفظي لحصوله من تكرير اللفظ".[1]

وتظهر موسوعية التهانوي في أنه عند ذكر التوكيد المعنوي ذكر أنواع التوكيد الأُخر كتوكيد الفعل بالمصدر والمفعول المطلق والحال المؤكد.

ويعرف الجرجاني التأكيد بقوله:" تابع يقرر امر المتبوع في النسبة أو الشمول وقيل: عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله"[2] ونلاحظ في التعريف الأول اهتمام الجرجاني بذكر جنس المعرف إذ يقول" تابع" ثم يذكر التعريف الدلالي فيقول:" يقرر امر المتبوع في النسبة أو الشمول" وفي التعريف الثاني يكتفي بالجانب الدلالي فقط.

ويتشابه تعريف التهانوي والجرجاني مع تعريف ابن هشام للتأكيد إذ يقول:" التوكيد هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول؛ فالأول نحو: جاءني زيد نفسه، والثاني نحو: جاء الزيدان كلاهما والهندات كلتاهما".[3]

ويتطابق التعريف الثاني للتوكيد مع قول ابن السرّاج في تعريف التوكيد أنه:" إعادة المعنى بلفظ آخر، نحو قولك: مررت بزيد نفسه وبكم أنفسكم، وجاءني زيد نفسه ورأيت زيداً نفسه ومررت بهم أنفسهم".[4]

ولم نجد تعريفاً للتوكيد عند سيبويه والمبرد، وورد مصطلح التوكيد اللفظي عند الزمخشري باسم (التوكيد الصريح) وعرفه بالمثال إذ يقول:" التأكيد صريح وغير صريح فالصريح نحو قولك: رأيت زيداً زيداً، وغير الصريح نحو: فعل زيد نفسه أو عينه والقوم أنفسهم وأعينهم والنساء جُمع".[5]

ويلاحظ تطابق تعريف التهانوي مع تعريف الزمخشري ولم يختلفا إلا في المثال.

---

[1]-المرجع السابق، ص 374.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 17.
[3]-شرح شذور الذهبلابن هشام، محمد الجوجري، ج 1، ص 550.
[4]-الأصول في النحو، ابن السراج، 1 ، ص 20.
[5]-المفصل، الزمخشري، ج 1، ص 145.

النعت

قال التهانوي:" النَّعْت بالفتح وسكون العين هو لغة الصفة. وقيل النعت لا يستعمل إلا في المدح، والصفة تستعمل فيه وفي الذم ايضاً. فبينهما عموم وخصوص، وهو عند النحاة يطلق على قسم من توابع الاسم ويسمى وصفاً وصفة ايضاً، وعُرِّف بأنه "تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً" فقولنا تابع احتراز عن غير التوابع كالحال، وقولنا: يدل على معنى إلى آخره أي يدل بهيئته التركيبية على معنى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازاً عن سائر التوابع، ولا يرد عليه البدل في مثل قولك: أعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك: أعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك: جاء القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى

الشمول في القوم؛ لأن دلالة هذه التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي لخصوص موادها.[1]

ونلاحظ أن التهانوي بدأ بالتفريق لغوياً بين الصفة والنعت ثم عرف النعت ذاكراً محترزات التعريف، وقد عرفه تعريفاً دلالياً، وعندما ذكر مصطلح الصفة لم يعرفها عند النحاة بل أرجأ التعريف وذكره في مصطلح النعت، كما استعان التهانوي بالمثال عند ذكر محترزات التعريف.

وعرف الجرجاني كلّاً من الصفة والنعت في موضعين حيث قال:" الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها"[2] وقوله:" هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" تعريف دلالي، وقوله:" نحو طويل وقصير وأحمق" تعريف تمثيلي.

ويختلف قدماء النحاة في مصطلح الصفة، إذ يسميه البصريون نعتاً والكوفيون صفة.

ويعرف الجرجاني مصطلح النعت بقوله:" تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً، وبهذا القيد يخرج مثل ضربت زيداً وإن تُوهّم أنه تابع يدل على معنى لكن لا يدل عليه مطلقاً بل حال صدور الفعل عنه".[3]

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1711.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 175.
[3]-المرجع السابق، ص 311.

ويقول سيبويه:" فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد"[1] فقول سيبويه:" مررت برجل ظريف" تعريف تمثيلي.

أما المبرد فيعرف النعت بالمثال حيث يقول:" فأما النعت فمثل الطويل والقصير والصغير والعاقل والأحمق".[2]

ويقول الرماني:" الصفة قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختصّ به"[3] وقول الرماني:" قول" تعريف شكلي وقوله:" له بيان زائد على بيان الاسم" تعريف دلالي.

ويقول الزمخشري:" هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح..."[4] فقوله:" هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" تعريف دلالي، وقوله:" نحو طويل وقصير...الخ" تعريف تمثيلي.

ويعرف ابن هشام النعت بقوله:" التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به"[5] ويقصد بقوله:" الذي يكمل متبوعه" أي الموضح للمعرفة نحو: جاءني زيد التاجرُ أو التاجرُ أبوه، والمخصص للنكرة نحو: جاءني رجل تاجر، وخرج بقيد التكميل أيضاً النسق والبدل، وبقوله:" بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به" عطف البيان والتوكيد.

ونلاحظ تطور تعريف الصفة من التعريف بالمثال عند سيبويه والمبرد إلى التعريف الشكلي عند الرماني ثم الدلالي عند الزمخشري فالدلالي الشكلي عند ابن هشام ثم الاكتفاء بالتعريف الدلالي فقط عند الجرجاني.[6]

العطف

قال التهانوي:" العَطْف بالفتح وسكون الطاء المهملة في اللغة الإمالة، وعند النحاة يطلق على المعنى المصدري وهو أن يميل المعطوف إلى المعطوف عليه في الإعراب أو الحكم وعلى المعطوف".[7]

---

[1]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 421.
[2]-المقتضب، المبرد، ج 3، ص 175.
[3]-الحدود، الرماني، ص 69.
[4]-المفصل، الزمخشري، ص 149.
[5]-أوضح المسالك، ابن هشام، ج 3، ص 300.
[6]-الحدود النحوية في كتاب التعريفات للجرجاني نقد وتحليل.
[7]-الكشاف، للتهانوي، ص 1187.

عطف النسق

قال التهانوي:" العطف بالحرف ويسمى عطف النسق لكونه مع متبوعه على نسق واحد، وهو تابع يُقصد مع متبوعه متوسطاً بينهما إحدى الحروف العشرة وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأو وأمّا وأم ولا وبل ولكن، والمراد بكون المتبوع مقصوداً أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع، فخرج جميع التوابع، أما غير البدل فلعدم كونه مقصوداً، وأما البدل فلكونه مقصوداً دون المتبوع....وقيد التوسط لزيادة التوضيح لأن الحد تام بدونه جميعاً".[1]

نلاحظ الموسوعية في عرض التهانوي لمصطلح عطف النسق حيث بيّن سبب التسمية ثم عدد حروف العطف وذكر محترزات التعريف، والتعريف الذي ذكره تعريف دلالي، ونلاحظ أنه لم يمثل لهذا التعريف.

وعرف الجرجاني عطف النسق بقوله:" العطف تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مه متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف العشرة مثل: قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد"[2]ونلاحظ أن تعريف التهانوي يتطابق مع تعريف الجرجاني فكأنه أخذ التعريف منه غير أن الجرجاني مثّل لعطف النسق بخلاف التهانوي ولكن التهانوي بيّن سبب تسمية عطف النسق بهذا الاسم.

يقول الزمخشري في تعريف عطف النسق:" العطف بالحرف هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو"[3] ونلاحظ أن تعريفه موجز حيث اعتمد على التمثيل فقط. ويذكر ابن هشام تعريفاً شكلياً لعطف النسق فيقول:" عطف النسق هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها"[4]

عطف البيان

قال التهانوي:" عطف البيان هو تابع يوضح أمر المتبوع من الدال عليه لا على معنى فيه، فبقيد الإيضاح خرج التأكيد والبدل وعطف النسق؛ لعدم كونها موضحة للمتبوع، وقولنا من الدال عليه أي على المتبوع لا على معنى فيه أي في المتبوع خرج الصفة لأنها تدلّ على معنى في المتبوع بخلاف عطف البيان فإنه يدل على نفس المتبوع نحو: اقسم بالله أبو حفص عمر، ولا يلزم من

---

[1]-المرجع السابق، ص 1187.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 195.
[3]-المفصل، الزمخشري، ص 161.
[4]-أوضح المسالك، ابن هشام، ج 3، ص 353.

ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصحّ أن يكون الأول أوضح من الثاني".[1]

وعرف الجرجاني عطف البيان بقوله:" تابع غير صفة يوضح متبوعه نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه".[2]

فقول الجرجاني: "تابع" تعريف شكلي، وقوله:" غير صفة" تعريف بالضدّ أو النقيض، وقوله:" يوضح متبوعه" تعريف دلالي، وقوله:" نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر" تعريف تمثيلي.

ويعرف المبرد عطف البيان بالتمثيل فيقول:" من قال يا زيد الطويل قال يا هذا الطويل وليس بنعت لهذا ولكنه عطف عليه وهو الذي يسمى عطف البيان".[3]

ويقول الزمخشري في عطف البيان:" هو اسم غير صفة يكشف عن الراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها وذلك نحو قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر".[4]

وقول الزمخشري:" وهو اسم غير صفة" تعريف بالضدّ أو النقيض، وقوله:" يكشف عن المراد كشفها " تعريف دلالي، وقوله:" نحو قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر" تعريف تمثيلي.

ويقول ابن هشام:" عطف البيان هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة[5] فقوله "التابع" تعريف شكلي، وقوله:" المشبه للصفة في توضيح متبوعه...الخ" تعريف دلالي، ونلاحظ أن التعريفات النحوية لعطف البيان تكاد تكون متطابقة مع تعريف التهانوي، كما ان المثال الذي ذُكر قد تكرر.

الفرق بين عطف البيان والبدل

لقد حرص التهانوي على التفريق بين المصطلحات المتشابهة، ومن ذلك قوله:" يفترق عطف البيان عن البدل في أمور منها:

الأول: أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وأما البدل فيكون تابعاً لضمير بالاتفاق نحو قوله تعالى:" ونرثه ما يقول".[6]

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1191.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 195.
[3]-المقتضب، المبرد، ج 4، ص 220.
[4]-المفصل، الزمخشري، ص 159.
[5]-أوضح المسالك، ابن هشام، ج 3، ص 364.
[6]-سورة مريم، الآية 80.

الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، ولا يختلف النحاة في جواز ذلك في البدل نحو قوله تعالى:" بالناصية ناصية كاذبه خاطئة".[1]

الثالث: أنه لا يكون جملة بخلاف البدلنحو قوله تعالى:" مايقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم".[2]

الرابع: انه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى:" اتّبعوا المرسلين اتّبعوا من لا يسألكم أجراً".[3]

الخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى:" ومن يفعل ذلك يلقَ أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا"[4]

السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب:" وترى كل أمة جاثية كل أمة تُدعى إلى كتابها"[5] بنصب كلّ الثاني.[6]

---

[1]-سورة العلق، الآية 15-16.
[2]-سورة فصلت، الآية 43.
[3]-سورة يس ن الآيات 20-21.
[4]-سورة الفرقان، الآيات 68-69.
[5]-سورة الجاثية، الآية 28"
[6]-الكشاف، للتهانوي، ص 1191.

بقية الحدود والتعريفات النحوية

النكرة والمعرفة وأنواع المعارف

النكرة والمعرفة:

قال التهانوي:" النكرة ضدّ المعرفة كما أن التنكير ضدّ التعريف"[1] ونلاحظ أن التهانوي قد أوجز في هذا التعريف وهو تعريف بالضدّ والنقيض دون ان يمثل للنكرة، وأحسب أنه إنما فعل ذلك لأن تعريفها سهل ومشهور.

يقول الجرجاني:" النكرة ما وضع لشيء لا بعينه كرجل وفرس"[2] فقوله" ما وضع لشيء لا بعينه" تعريف دلالي، وقوله" كرجل وفرس" تعريف بالمثال.

وقد عرف الزمخشري النكرة إذ يقول:" والنكرة ما شاع في أمته، كقولك: جاءني رجل وركبت فرساً".[3]

وقال الأنباري:" حد النكرة ما لا يختصّ الواحد من جنسه، نحو رجل وفرس ودار وما اشبه ذلك"[4] وهو تعريف دلالي تمثيلي.

ويذكر ابن مالك التعريف الشكلي للنكرة فيقول في ألفيته:

نكرة قابل أل مؤثّرا أو واقع موقع ما قد ذُكرا

فالنكرة:" ما يقبل أل ويؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل أل".[5]

أما المعرفة فقد أوجز التهانوي تعريفها بقوله:" هي اسم وضع لشيء بعينه".[6]

أنواع المعارف

1-العلم

قال التهانوي:" العَلَم بفتح العين واللام عند النحاة قسم من المعرفة، وهو ما وضع لشيء غير متناول غيره بوضع واحد" فقولهم: لشيء بعينه أي لشيء معين شخصاً كان وهو العلم الشخصي

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1728.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 316.
[3]-المفصل، الزمخشري، ص 245.
[4]-أسرار العربية، الأنباري، ص 298.
[5]- شرح ابن عقيل، ج 1، ص 86.
[6]- الكشاف، للتهانوي، ص 1585.

كزيد، أو جنساً وهو العلم الجنسي كأسامة، واحترز بهذا عن النكرة والأعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لقلة الاستعمال فيه داخلة في التعريف ... فكأن هؤلاء المستعملين وضعوه لمعين، واحترز بقوله:" غير متناول غيره" من المعارف كلها".[1]

كما قال التهانوي:" وأيضاً العلم ثلاثة أقسام: لقب وكنية واسم، لأنه إما مصدّر بأب أو أم أو لا والأول الكنية والثاني إما مُشعر بالمدح أو الذم أو لا الأول اللقب والثاني الاسم".[2]

يلاحظ أن التهانوي قد توسع في تعريف مصطلح العلم حيث بدأ بالتعريف الدلالي" ما وضع لشيء بعينه" ثم ذكر محترزات التعريف مقسماً العلم إلى علم جنس وعلم شخص معرفاً القسمين بالمثال ثم قسّم العلم إلى اسم وكنية ولقب معرفا الكنية واللقب.

ولم يرد تعريف العلم في كتاب التعريفات للجرجاني وإنما عرف الكنية بقوله:" الكنية ما صدّر بأب أو أم أو ابن أو ابنة".[3]كما عرف اللقب بقوله:" اللقب ما يسمى به الإنسان بعد اسمه العلم من لفظ يدل على المدح أو الذم لمعنى فيه.[4]

ونلاحظ أن تعريف الجرجاني للقب أدقّ من تعريف التهانوي لذكره عبارة " ما يسمى به الإنسان بعد اسمه العلم".

وذكر سيبويه في كتابه علم الجنس في باب" هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة" ومثل له: نحو قولك للأسد أبو الحارث وأسامة وليس معناه معنى زيد وإن كان معرفة،[5] يشير بهذا إلى علم الشخص.

أما ابن هشام فقد عرف العلم بقوله:" العلم وهو شخصي إن عيّن مسماه مطلقاً ك"زيد" فخرج بالتعيين النكرات فإنها لا تعين مسماها، وخرج بالإطلاق غير العلم من المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيين مقيد، مثل المحلى بالألف واللام لا يعين مسماه إلا ما دامت "أل" موجودة فيه فإن زالت منه زال التعيين، وكذلك الموصول لا يعين إلا إذا وجدت الصلة فإن فارقته الصلة فارقه التعيين، وخرد به أيضاً العلم الجنسي فإن تعيينه مُعتَدّ بمشابهة ذي الأداة. أما العلم الجنسي فهو: ما يعين مسماه بغير قيد ذي الأداة الجنسية كقولك: أسامة أجرأ من ثعالة.[6]

---

[1]- الكشاف، للتهانوي، ص 1215.
[2]-المرجع السابق، ص 1217.
[3]-التعريفات، الجرجاني، ص 241ز
[4]-المرجع السابق، ص 247.
[5]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 110.
[6]-شرح شذور الذهب، شمس الدين بن محمد الجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط 1، 2004م، ص 289-290.

وعرف عباس حسن العلم تعريفاً وافياً مفصلاً مع الأمثلة حيث قال:" علم الشخص هو اللفظ الذي يدل على مسماه مطلقاً، والدلالة على فرد معين تشمل ثلاثة أنواع:

1-أفراد الناس مثل: على وسمير ونبيلة.

2-أفراد الحيوانات الأليفة التي يكون للواحد منها علم خاص به مثل" برق" علم لحصان و" بارع" علم لكلب.

3-أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم كأسماء البلاد والقبائل والنجوم والكتب وغيرها.[1]

علم الجنس: وهو اسم موضوع للصورة الخيالية التي داخل العقل والتي تدل على فرد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية وحكمه الدلالة على واحد غير معين كشأن النكرات ولكن هذا الواحد الشائع يكون بين الأشياء المسموعة عن العرب مثل:

1-حيوانات غير أليفة كالوحوش وجوارح الطيور مصل ثعالة للثعلب.

2-بعض حيوانات أليفة نحو: أبو أيوب للجمل.[2]

3-أمور معنوية نحو: أم صبور للأمر الصعب.[3]

2-الضمير

قال التهانوي:" الضمير ويسمى المضمر أيضاً اسم كنّي به عن متكلم أو كخاطب او غائب تقدم ذكره بوجه ما، فيقولهم: اسم خرج حرف الخطاب، وبقولهم: كني به خرج لفظ المتكلم والمخاطب والغائب، والمراد بالغائب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحاً فأن الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغائب، وكذا يكنى عن الله تعالى بضمير الغائب، وقولهم: بوجه ما متعلق بتقدم أي تقدم ذكره بوجه ما سواء كان التقدم لفظاً مثل: ضرب زيد غلامه أو تقديراً نحوك ضرب غلامه زيد".

فقول التهانوي:" ما كني به عن متكلم أو مخاطب أو غائب " تعريف دلالي، وقوله: "تقدم ذكره بوجه ما" تعريف شكلي.

---

[1]-النحو الوافي، عباس حسن، ج 1، ص 293.
[2]-المرجع السابق، ج 1، ص 296.
[3]-الكشاف، للتهانوي، ص 219.

كما عرف التهانوي كلاً من الضمير المنفصل والمتصل قائلاً:" الضمير المنفصل المستقل أي في التلفظ غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالجزء منها، بل هو كالاسم الظاهر ك "أنت" في: إما أنت منطلقاً.

كما عرف الضمير المتصل قائلاً:" غير المستقل بنفسه في التلفظ أي محتاج إلى عامله قبله الذي يتصل به ويكون كالجزء منه ك "الألف" في: ضربا.

كما تناول التهانوي تعريف ضمير الشأن والقصة قائلاً:" هو ضمير غائب يتقدم الجملة ويعود إلى مت في الذهن من شأن أو قصة، فإن اعتبر مرجعه مذكراً سمي ضمير الشأن، وإن اعتبر مرجعه مؤنثاً سمي ضمير القصة رعاية للمطابقة".[1]

ويقول الجرجاني في تعريف المضمر:" ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً، نحو: زيد ضربت غلامه أو معنى بأن ذُكر مشتقه كقوله تعالى:" اعدلوا هو أقرب للتقوى"[2] أي العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه، أو حكماً أي ثابتاً في الذهن كما في ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم وهو عبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما بعد ما سبق اسمه تحقيقاً أو تقديراً"[3] ونلاحظ تطابق تعريف التهانوي للضمير مع تعريف الجرجاني.

ويعرف المبرد الضمير بالمثال فيقول:" المضمر نحو الهاء في ضربته ومررت به والكاف في ضربتك ومررت بك والتاء في قمتُ وقمتَ وقمتِ يا امرأة".[4]

ويعرفه ابن مالك دلالياً إذ يقول:" هو الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته"[5] وفي شرح عمدة الحافظ يقول:" والمضمر ما دلّ على نفس المتكلم نحو: أنا وتاء فعلتُ وإياي وياء أكرمني وأنت وتاء فعلتَ".[6]

ويقول ابن هشام:" وهو عبارة عمّا دلّ على متكلم نحو: أنا نحن أو مخاطب نحو: أنت وأنتما أو غائب نحو: هو وهما"[7] وقول ابن هشام:" هو عبارة عمّا دلّ على متكلم" تعريف دلالي، وقوله:" نحو أنا ونحن" تعريف تمثيلي.

1-الكشاف، للتهانوي، ص 220.
2-سورة المائدة، الآية 8.
3-التعريفات، الجرجاني، ص 279.
4-المقتضب، المبرد، ج4، ص 279.
5-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص 22.
6-الكشاف، للتهانوي، ص 189.
7-شرح شذور الذهبلابن هشام، محمد الجوجري، ج1 ص 278..

3-اسم الإشارة

قال التهانوي:" عند النحاة قسم من المعرفة وهو ما وضع لمشار إليه أي لمعنى يشار إليه إشارة حسية بالجوارح والأعضاء، لأن الإشارة حقيقة في الإشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله فإنها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنية لا حسية".[1]

وتعريف التهانوي لاسم الإشارة تعريف دلالي، وقد ذكر أن اسم الإشارة يفيد أكمل تمييز أي أعرف المعارف بسبب اقترانه بالإشارة والتي هي بمنزلة وضع اليد بخلاف العلم والمضمر فإن المقصد بهما يمتاز عند العقل وحده.

ويقول الجرجاني في تعريف اسم الإشارة:" ما وضع لمشار إليه ولم يلزم التعريف دورياً أو بما هو اخفى منه أو بما هو مثله لأن عرف اسم الإشارة الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوي المعلوم".[2] ويلاحظ أن هذا التعريف يراعي الجانب الدلالي المعنوي فقط. ولم ترد أسماء الإشارة عند سيبويه بهذا المصطلح وإنما أطلق عليها الأسماء المبهمة حيث يقول:" وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء...وما اشبه ذلك وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته".[3]

كما وردت أسماء الإشارة أيضاً عند المبرد باسم:" الأسماء المبهمة" ويعرفها دلالياً بقوله:" ومن الأسماء المبهمة التي تقع للإشارة ولا تخصّ شيئاً دون شيء وهي: هذا وهذاك وأولئك وهؤلاء ونحوه".[4]

أما الزمخشري فقد عدد أسماء الإشارة دون ان يذكر لها تعريفاً حيث يقول:" أسماء الإشارة تعدادها: ذا للمذكر ولمثناه ذان في الرفع وذين في النصب والجر".[5]

وقد ذكر ابن هشام في قطر الندى أقسام اسم الإشارة دون ان يذكر تعريفاً لها حيث قال:" اسم الإشارة ينقسم بحيث المشار إليه إلى ثلاثة أقسام: ما يشار به للمفرد، وما يشار به للمثنى، وما يشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث".[6] كما عرفه في شرح شذور

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 190.
[2]-كتاب التعريفات، الجرجاني، ص 40.
[3]كتاب سيبويه، ج2نص 5.
[4]- المقتضب، المبرد، ج3، ص 186.
[5]-المفصل، الزمخشري، ج 1، ص 180.
[6]-شرح قطر الندى، ابن هشام، ج 1، ص 99.

الذهب بقوله:" هو ما دل على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمى فتقول مشيراً إلى زيد مثلاً هذا فتدل لفظة(ذا) على زيد وعلى الإشارة لتلك الذات".[1]

ونلاحظ ان تعريف ابن هشام والجرجاني يكاد يتطابق مع تعريف التهانوي لاسم الإشارة إذ راعى فيه الجانب الدلالي فقط، لكن ابن هشام يكتفى بالتمثيل لتوضيح التعريف بخلاف التهانوي الذي يشرح التعريف دون تمثيل.

4-اسم الموصول

قسّم التهانوي اسم الموصول إلى قسمين اسمي وحرفي وعرف الموصول الاسمي بقوله:" هو اسم لا يتم جزءاً إلا مع صلة وعائد، أما الموصول الحرفي فقد عرّف بما أوّل مع ما بليه من

الجمل بمصدر: إن" الناصبة، و"ما" المصدرية، فخرج نحو: صه ومه على قول من يؤوله بمصدر، مخرج الفعل الذي أضيف إليه الظرف نحو: يوم ينفع الصادقين؛ لأن ذلك مؤول بالمصدر بنفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول-أي الحرفي-لا يحتاج إلى العائد بل لا يجوز أن يعود إليه شيء".[2]

ونلاحظ أن التهانوي ربما اكتفى بإيراد التعريف عند ذكر ما يلائمه فقد عرف اسم الموصول عند ذكر مصطلح الصلة ولم يعرفه عند ذكر مصطلح الموصول.

ويطلق النحاة على أسماء الإشارة وأسماء الموصول المبهمات؛ لوقوعها على كل شيء من حيوان أو نبات أو جماد وعدم دلالتها على شيء معين، فالموصول لا يزال إبهامه إلا بالصلة".[3]

فالاسم الموصول هو:" ما يدل على معين بواسطة جملة أو شبهها تذكر بعده البتة، وتسمى صلة وتكون مشتملة على ضمير يطابق الموصول ويسمى عائداً".[4]

وذكر الأنباري اسم الموصول تحت باب أسماء الصلات قائلاً:" وإن قال قائل لِمَ سُمي الذي والتي ومن وما وأي أسماء الصلات؟ قيل لأنها تفتقر إلى صلات توضحها وتبينها؛ لأنه لا يُفهم معناها بأنفسها".[5]

---

[1]-شرح شذور الذهبلابن هشام، محمد الجوجري، ج 1، ص 181.
[2]-الكشاف، التهانوي، ص 1094.
[3]-النحو الوافي، عباس حسن، ج 1، ص 229.
[4]-التحفة السنية شرح المقدمة الأجرمية، محمد محي الدين عبد الحميد، ج 1، ص 88.
[5]-أسرار العربية، الأنباري، ج 1، ص 162.

وقد عقد سيبويه باباً عنوانه:" هذا باب الأسماء التي يُجازى بها وتكون بمنزلة الذي وحدد الأسماء ب "من" و "ما" فنقول: آتي من يأتني، وأقول ما تقول، ففي هذه الجمل" من" و "ما" أسماء موصولة وأسماء شرط".[1]

وعرفه ابن هشام في قطر الندى بقوله:" الاسم الموصول هو اسم يعين مسماه بقيد الصلة المشتملة على عائد نحو: حضر الذي فاز ابنه، ف "الذي" اسم موصول مبهم لا يدل على معين، وجملة" فاز ابنه" هي الصلة التي عينت المراد".[2]

قال الأشموني:" موصول حرفي وهو كل حرف أُوّل مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد وهو ليس من أقسام المعارف لكونه حرفاً، ولم يذكره ابن مالك في الألفية نحو: عجبت من أن تأخر الضيف، أي من تأخّره".[3]

وعرفه عباس حسن بقوله:" اسم مبهم يحتاج دائماً في تعيين مدلوله وإيضاح المراد منه إلى أحد شيئين بعده إما جملة وإما شبهها ولا بدّ في الجملة من ضمير يعود عليه".[4]

5-المعرف بال

قال التهانوي:" واعلم أن معنى التعريف مطلقاً هو الإشارة إلى أنّ مدلول اللفظ معهود، أي معهود حاضر في الذهن، فلا فرق بين لام الجنس ولام العهد إذ كل منهما إشارة إلى معهود غايته أن المعهود في أحدهما جنس وفي الآخر حصة منه".[5]

وعرف الجرجاني اسم الجنس الذي يحتوي على(ال) الجنسية بقوله: ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعيينه"[6] وقول الجرجاني: "ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه" تعريف دلالي، ثم يذكر التعريف التمثيلي مع الشرح للدلالي إذ يقول:" كالرجل فإنه موضوع لكل فرد".

ولم أجد ذكراً لمصطلح اسم الجنس في كتاب سيبويه، ويعرفه الزمخشري بقوله:" اسم الجنس هو ما علّق على شيء وعلى كل ما أشبهه".[7]

---

[1]-بحوث في اللغة العربية، اتحاد الكتاب العرب، أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير، ج 1، ص 244.
[2]-قطر الندى، ابن هشام.
[3]-دليل السالك، إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، ج 1، ص 94.
[4]-النحو الوافي، عباس حسن، ج 1، ص 230.
[5]-الكشاف، للتهانوي، ص 1588.
[6]-التعريفات، الجرجاني، ص 41.
[7]-المفصل، الزمخشري، ج1، ص 23.

وقد ذكر ابن هشام أنواع ال التعريفية قائلاً:" أن تكون حرف تعريف وهي نوعان: عهدية وجنسية كل منهما ثلاثة أقسام: فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً نحو:" كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول"[1] أو معهوداً ذهنياً نحو:" إذ هما في الغار"[2]

أو معهوداً حضورياً ولا يقع هذا إلا بعد أسماء الإشارة نحو: جاءني ابن هذا الرجل، أو بعد أي نحو: يأيها الرجل.

والجنسية إما لاستغراق الأفراد نحو:" وخُلق الإنسان ضعيفا"[3] أو لاستغراق خصائص الافراد نحو: زيد الرجل علماً، أو لتعريف الماهية[4] نحو:" وجعلنا من الماء كل شيء حي".[5]

6-المعرف بالإضافة

ذكر التهانوي المعرف بالإضافة على أنه من أنواع المعارف لكنه لم يعرفه.

قال سيبويه:" وأما المضاف إلى معرفة فنحو: هذا أخوك ومررت بأخيك وما أشبه ذلك.[6] ونلاحظ أن كلاً من التهانوي وسيبويه لم يذكرا تعريفاً للمعرف بالإضافة.

1-المضاف إلى ا المعرف بالإضافة هوما أضيف إلى واحد من هذه المعارف الستة وهو: الاسم النكرة الذي اكتسب التعريف بالإضافة إلى أحد المعارف وإليك بيانها:

لضمير نحو: هذا كتابك.

2-المضاف إلى اسم الإشارة نحو: كتاب هذا الطالب جديد.

3-المضاف إلى اسم الموصول نحو: هذا كتاب الذي جاءني.

4-المضاف إلى العلم نحو: كتاب محمد جديد.

5-المضاف إلى المعرف بال نحو: كتاب الطالب جديد.[7]

---

[1]-سورة المزمل الآية 15. .
[2]-سورة التوبة، الآية 40..
[3]-سورة النساء، الآية 28. .
[4]-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج1، ص 18.
[5]-سورة الأنبياء، الآية 30 .
[6]-كتاب سيبويه، ج 1، ص 32.
[7]-الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد بن عبد الله آل علين تحقيق: عبد الرحمن سلمان، دار الفكر العربي، ط1ن 2000م، ج1، ص 468.

واختلف في المعرف بالإضافة على مذهبين: أحدهما أنه في مرتبة ما لأضيف إليه مطلقاً حتى المضمر لأنه اكتسب التعريف منه فصار مثله، والثاني انه في مرتبة المضاف إلى المضمر فإنه دونه في رتبة العلم لئلا ينتقض أن المضمر أعرق المعارف.

وذكر ابن مالك في ألفيته أن من المعرف بالإضافة أو الأداة "ال " يصير علماً بالغلبة مثال المضاف: ابن عمر ومثال مصحوب ال: العقبة والمدينة، قال ابن مالك:

وقد يصير علماً بالغلبه مضاف أو مصحوب ال كالعقبه

7-المعرف بالنداء

قال التهانوي:" لم يذكر المتقدمون ما عُرّف بالنداء لرجوعه إلى ذي اللام، إذ أصل يا رجل يأيها الرجل".[1] نلاحظ أن التهانوي لم يذكر تعريفاً للمعرف بالنداء لكنه علل عدم ذكر المتقدمين له.

وأعرف المعارف المضمر المتكلم نحو: "أنا" ثم المخاطب نحو: "أنت" ثم الغائب نحو: "هو" ثم العلم ثم المبهمات مثل: "هذا والذي" ثم المعرف باللام مثل: "الرجل" ثم المضاف إلى أحدها إضافة معنوية مثل: "كتاب سعيد" وهو في قوة المضاف إليه، ثم المعرف بالنداء مثل: "يا رجل".[2]والمعرف بالنداء: هو الاسم النكرة الذي اكتسب التعريف بالنداء نحو: يا رجل، يا بنت، يا شيخ.[3]

وذكر عباس حسن أن من أنواع المنادى نوعاً يكتسب التعريف بالنداء وهذا النوع الوحيد هو النكرة المقصودة مثل: يا شرطي أو يا حارس إذا كنت تنادي واحداً منهما معيناً تقصده دون غيره، ودرجة هذا المنادى في التعريف درجة اسم الإشارة.[4]

الاستدراك

قال التهانوي:" يطلق عند النحاة على دفع توهم ناشئ من كلام سابق وأداته لكنّ، فإذا قلت جاءني زيد مثلاً فكأنه تُوُهِّم أن عمراً أيضاً جاءك لما بينهما من الإلف، فرفعت ذلك الوهم بقولك: لكن عمراً لم يجئ، ولهذا يتوسط لكنّ بين كلامين متغايرين نفياً وإثباتاً تغايُراً لفظياً كما في المثال المذكور، أو معنوياً كما في قولك: زيد حاضر لكنّ عمراً غائب".[5]

---

[1]-الكشاف، للتهانوي، ص 1587.
[2]-الهداية في شرح النحو، المجمع العلمي الإسلامي، تحقيق: علي بن نايف الشحود، ج1، ص 90.
[3]-الأجوبة الجلية لمن سال عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن عبد الله آل علي، ج 1، ص 100.
[4]-النحو الوافي، عباس حسن، ج 1، ص 440.
[5]-الكشاف، للتهانوي، ص 150.

كما بيّن التهانوي الفرق بين الإضراب والاستدراك بأن الإضراب هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه فإذا قلتَ ضربت زيداً كنت قاصداً للإخبار بضرب زيد، ثم ظهر لك

أنك غلطت فيه فتضرب عنه إلى عمرو فتقول: بل عمراً، ففي الإضراب تبطل الحكم السابق وفي الاستدراك لا تبطله.[1]

ويعرّف الجرجاني الاستدراك بقوله:" الاستدراك في الاصطلاح رفع توهم تولّد من كلام سابق، والفرق بين الاستدراك والإضراب أن الاستدراك هو رفع توهم تولّد من الكلام المتقدم رفعاً شبيهاً بالاستثناء نحو: جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب أن عمراً جاء كزيد بناءً على ملابسة بينهما، والإضراب هو أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فيحتمل أن يلابسه الحكم أو لا يلابسه فنحو: جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد او عدم مجيئه".[2]

نلاحظ أن التهانوي يرفق تعريف الإضراب مع الاستدراك كي يفرق بينهما كما ذكر مصطلح الاستدراك ناصّاً على الحقل الذي ينتمي إليه، وقول التهانوي:" رفع توهم ناشئ من كلام سابق " هذا تعريف دلالي ثم أعقبه بالمثال.

ولم أجد في كتب النحو التي اطّلعت عليها ذكراً لتعريف مصطلحي الاستدراك والإضراب سوى ذكرهم في لأن معنى بل الإضراب ومعنى لكنّ الاستدراك.

وقد وجدت تعريفاً للاستدراك عند ابن هشام إذ يقول:" الاستدراك تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهّم ثبوته أو نفيه، يقال: زيد عالم فيُوهم ذلك أنه صالح، فتقولك لكنه فاسق، وتقول: ما زيد شجاع فيوهم ذلك أنه ليس بكريم فتقول: لكنه كريم".[3]

ونلاحظ تطابق تعريف التهانوي مع تعريف الجرجاني وابن هشام:" رفع توهم تولد من كلام سابق".

الاستفهام

قال التهانوي:" هو كلام يدلّ على طلب فهم ما اتصل به أداة الطلب قد يصدق على افهم، فإن المطلوب ليس فهم ما اتصلت به أداة.....صيغة الأمر وقد اتصلت بالفهم بخلاف أزيد قائم؟ فإن المطلوب به طلب فهم مضمون زيد قائم، وسمّي استفهاماً لذلك".[1]

---

[1]-المرجع السابق، ص 150.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 133.
[3]-شرح قطر الندى، ابن هشام، ج 1، ص 148.

يقول الجرجاني:" الاستفهام استعلام عمّا في ضمير المخاطب".[2]

وقول التهانوي:" هو كلام يدل على طلب فهم ما اتصل به" تعريف دلالي، ونلاحظ أن التهانوي أشار إلى أداة الاستفهام بخلاف الجرجاني.

اسم الفعل

قال التهانوي:" هو عند النحاة اسم يكون بمعنى الأمر والماضي ولا يرد عليه نحو: أُفٍّ بمعنى أتضجر، وأوّه بمعنى أتوجع؛ لأنها بمعنى تضجرت وتوجعت إلا أنه عُبّر عنهما بالمستقبل كما يُعبّرعن الماضي لبعض الأوقات لنكتة؛ وذلك لأن أكثر الأسماء وجدت بمعنى الأمر والماضي، فحمل ما وُجد منه بمعنى المستقبل على أنه بمعنى الماضي وقالوا إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لاتترف تصرفها[3]

نلاحظ أن التهانوي توسع في تعريف اسم الفعل وبين العلة في سبب تسميته ودعّم ذلك بالمثال كما بين الفرق بينها وبين الأفعال.

ويعرف الجرجاني اسم الفعل بقوله:" أسماء الأفعال ما كانت بمعن الأمر والماضي مثل: رويداً زيداً أي أمهله، وهيهات الأمر أي بعُد".[4]

وذكر سيبويه أسماء الأفعال في قوله:" هذا باب من الفعل يُسمى الفعل منه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث"[5] ويجعل ذلك عنواناً للباب ثم يفصّل الحديث عن هذه الأسماء دون أن يحدد لها تعريفاً.

وقد أورد المبرد لها تعريفاً شكلياً وهو:" أسماء وضعت للفعل تدل عليه فأُجريت مجراه"[6] وهذا التعريف يتفق مع تعريف التهانوي والجرجاني لكن دون التفصيل الذي عند التهانوي في تفصيل الدلالة هل هي للأمر أم للماضي؟

---

[1]-الكشاف، التهانوي، ص 171.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 37.
[3]-الكشاف، للتهانوي، ص 194.
[4]-التعريفات، الجرجاني، ص 4
[5]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 241.
[6]-المقتضب، المبرد، ج 3، ص 202.

ويزيد المبرد على تعريف التهانوي بقوله:" فأجريت مجراه" إشارة إلى الناحية الوظيفية لاسم الفعل إذ يُعامل معاملة الفعل من ناحية العمل النحوي.

وقال ابن مالك في تعريف اسم الفعل:" إنه ما ناب عن فعل كشتان وصه".[1]

ويحدد ابن هشام في تعريف اسم الفعل الناحية التي ينوب فيها اسم الفعل عن الفعل فيقول:" اسم الفعل ما ناب معنى واستعمالاً: "شتّانَ" و"صه" و"أوّه" فقوله:" ما ناب عن الفعل معنى" تعريف دلالي، وقوله:" استعمالاً" تعريف وظيفي، وقوله:" : "شتان" و"صه" تعريف تمثيلي، ويلاحظ أن تعريف ابن هشام لاسم الفعل أدقّ أشمل من تعريف التهانوي.

أفعال القلوب

قال التهانوي:" وتسمّى أفعال الشكّ واليقين أيضاً وهي عند النحاة ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمن ورأيت ووجدت وتسمينها بأفعال القلوب ظاهر، وأما تسميتها بأفعال الشكّ واليقين فكأنهم أرادوا بالشكّ الظنّ وإلّا فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشكّ، فهذه السبعة أفعال تشترك في أنها موضوعة للحكم بتعلّق شيء بشيء على صفته فلذا اقتضت مفعولين".[2]

أفعال المدح والذمّ

قال التهانوي:" عند النحاة هي ما وضع لإنشاء مدح او ذمّ، فلم يكن مثل: مدحته او ذممته منها؛ لأنه لم يوضع للإنشاء، وذلك لأنك لو قلت: نعم الرجل زيد فإنما تنشئ المدح وتُحْدِثه بهذا اللفظ .....بخلاف مدحته وذممته فإن القصد فيه الإخبار بالمدح والذمّ والإعلام به موجوداً في الزمن الماضي وكذلك مثل: ما أحسن زيداً ليس منها بل لإنشاء التعجب".[3]

ونلاحظ أن التهانوي شرح التعريف ذاكراً محترزاته ممثلاً له.

ويقول الجرجاني:" أفعال المدح والذمّ ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ نحو نعم وبئس"[4]

ونلاحظ تطابق تعريف التهانوي مع تعريف الجرجاني إلا أن التهانوي زاد التعريف بالمثال.

وممن عرّف أفعال المدح والذم المبرد إذ يقول:" معنى نعم إذا أردت المدح ومعنى بئس إذا أردت الذمّ".[1]

1-شرح ابن عقيل، ج3، ص 302.
2-الكشاف، للتهانوي، ص 236.
3-الكشاف، للتهانوي، ص 236.
4-التعريفات، الجرجاني، ص 49.

يقول الزمخشري في تعريف دلالي لأفعال المدح والذمّ:" فعلا المدح والذمّ هما نعم وبئس وُضعا للمدح العام والذمّ العام".[2]

أفعال المقاربة

قال التهانوي:" قال بعض النحاة هي أفعال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لمّا خُصّت بأحكام أفردوها بالذكر، ولا يخفى ما فيه إذ كل فرقة من الأفعال الناقصة مختصة بأحكام لا توجد في الأخرى".[3] ونلاحظ أن التهانوي عرّفها مبيناً السبب في تسميتها بالأفعال الناقصة وكذلك السبب في إفرادها بالذكر لوحدها دون بقية الأفعال الناقصة لكنه لم يمثل لها.

وعرفها الجرجاني بقوله:" أفعال المقاربة ما وضع لدنوّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذ فيه"[4] وهذا تعريف دلالي يصف الجانب المعنوي لهذه الأفعال دونت حديد شكلها.

ولم يرد في كتاب سيبويه مصطلح أفعال المقاربة، وذكرها المبرد دون تعريف لها في قوله:" باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة وهي مختلفة المذاهب والتقدير مجتمعة في المقاربة".[5]

واقتصر الزمخشري في تعريف أفعال المقاربة بذكر عسى وكاد فقط حيث قال:" أفعال المقاربة عسى وكاد ثم يقول:" ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى، ومنها كرِب وأخذ وجعل وطفِق يستعملن استعمال كاد"[6]

ويقول ابن هشام في أوضح المسالك:" باب أفعال المقاربة وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة، وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وُضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة: كاد وأوشك وكرب، وما وضع للدلالة على رجائه وهو عسى واخلولق وحرى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه ومنه أنشأ وطفق وجعل وعلق وأخذ"

الأفعال الناقصة

قال التهانوي:" عند النحاة هي ما وضع لتقرير الفاعل على صفته ويقابلها الأفعال التامة كضرب وقعد، وقد تستعمل الناقصة بمعنى ما لم يتم بالمرفوع ويقابلها التامة".[7] يقول الجرجاني:" الأفعال

---

[1]-المقتضب، المبرد، ص .
[2]-المفصل، الزمخشري، ج 1، ص 361.
[3]-الكشاف، للتهانوي، ص 137.
[4]-التعريفات، الجرجاني، ص 49.
[5]-المقتضب، المبرد، ج 3، ص 68.
[6]-المفصل، الزمخشري، ج 1، ص 307.
[7]-أوضح المسالك، ابن هشام، ج 1، ص 301.

الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفته".[1] وتعريف كل من التهانوي والجرجاني يراعي الجانب الدلالي لهذه الأفعال.

ولم يذكر سيبويه تعريفاً لهذه الأفعال ويعدد من الأفعال الناقصة دون أن يسميها بمصطلح الأفعال الناقصة:" كان وصار ومادام وليس" ثم قال:" وما كان نحوهن من الفعل لا يستغني عن الخبر ومما يجوز أن يلحق بها".[2]

ويكتفي الزمخشري في تعريفه لها بتعدادها فيقول:" الأفعال الناقصة هي: كلن وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وما زال وما برح وما انفكّ وما فتئ ومادام"[3]

ونلاحظ أن تعريف التهانوي يتطابق مع تعريف الجرجاني تطابقاً تامّاً إلا أن التهانوي توسع في التعريف.

الترخيم

قال التهانوي:" عند النحاة هو حذف آخر الاسم تخفيفاً أي من غير علة توجبه سوى التخفيف، وهو جائز في غير المنادى عند الضرورة وفي المنادى بشروط".[4]نلاحظ أن التهانوي جعل الترخيم عاماً في المنادى وغيره بخلاف المتأخرين الذين عرّفوه بأنه حذف آخر المنادى بشروط كما سيأتي.

قال سيبويه:" الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً.[5] وعرفه ابن الأنباري بقوله:" هو حذف آخر الاسم في النداء تخفيفاً "[6] ونلاحظ أنه خصّ الترخيم بالنداء فقط. وعرفه ابن الأنباري في الإنصاف قائلاً:" الترخيم في عرف النحويين حذف حرف أو أكثر من آخر الكلمة في النداء نحو: يا سعا، والأصل يا سعادُ ونحوه: يل منصُ، والأصل: يا منصور"[7]

---

[1]-التعريفات، الجرجاني، ص 237.
[2]-الكتاب، سيبويه، ج 1ن ص 45.
[3]-المفصل، الزمخشري، ج1، ص 349.
[4]-الكشاف، للتهانوي، ص 419.
[5]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 45.
[6]-أسرار العربية، الأنباري، ج 1، ص 106.
[7]-الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، دار الفكر، دمشق، ج 1، ص 359.

وقال ابن السراج:" الترخيم حذف أواخر الاسماء المفردة الاعلام تخفيفاً، ولا يكون ذلك إلا في النداء". قال العكبري:" الترخيم حذف آخر الاسم المنادى المبني الزائد على ثلاثة أحرف غير المؤنث".[1]

قال الزمخشري:" الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط، ثم إمّا أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير وهو الكثير أو يُجعل ما بقي كأنه اسم براسه فيُعامل بما تُعامل به سائر الأسماء، فيقول في الأول: يا حارِ وفي الثاني: يا حارُ".[2]

ونلاحظ في تعريف الزمخشري أنه بيّن حركة الاسم بعد الترخيم، فإن بقيت كما هي سُميت لغة من ينتظر، وإن بُني الاسم على الضمّ سُميت لغة من لا ينتظر.

ونلاحظ تطابق تعريف التهانوي للترخيم مع تعريف سيبويه وابن السرّاج.

ومن الباحثين المتأخرين من دعا إلى إلقاء باب الترخيم؛ لأنه ليس له صورة حيّة في اللغة وإنما هي لهجة قديمة مهجورة وأن التراث الشعري قد حفظ لنا صورة الترخيم.[3]

والباحثة لا توافق شوقي ضيف في نظرته هذه؛ لأنّ الترخيم باب متأصل في العربية وله شواهد كثيرة من القرآن الكريم منه قوله تعالى في قراءة بعضهم:" وقالوا يا مالِ ليقض علينا ربك".

التنازع

قال التهانوي:" هو عند النحاة توجيه العاملين أو أكثر إلى معمول واحد باختلاف الجهة أو باتحادها، هكذا يستفاد من الهادية حاشية الكافية وغيرها".[4]

ويلاحظ أن التهانوي قد عرف التنازع دون أن يمثل له كما أنه نصّ على المصدر الذي أخذ منه العريف لكنه لم يأخذه بنصّه بل بأسلوبه هو بدليل قوله:" كذا يستفد من العادية شرح الكافية وغيرها.

قال سيبويه عن التنازع:" هذا باب الفاعلَين والمفعولَين اللذَين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يُفعل به ومل كان نحو ذلك".[5]

---

[1]-اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، دار الفكر، دمشق، تحقيق: غازي طليمات، ج1، ص 345.
[2]-المفصل، الزمخشري، تحقيق: على أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ج1، ص 71.
[3]-تجديد النحو، شوقي ضيف، ص .
[4]-الكشاف، للتهانوي، ص 510.
[5]-الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 73.

وقد اختلف البصريون والكوفيون عن أولى العاملين بالعمل، فذهب الكوفيون في إعمال الفعلين إلا أن إعمال الفعل الأول أولى لتقدمه، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى لقربه".[1]

قال ابن عقيل:" التنازع في العمل توجّه عاملين إلى معمول واحد ومعنى ذلك أن يتقدم عاملان وبعدهما معمول يطلبه كل واحد من العاملين ويتنازعان عليه نحو: كافأت وأكرمت زيداً".[2]

ولم يعرف ابن هشام التنازع في قطر الندى حيث قال:" باب في التنازع يجوز في ضربني وضربت زيداً إعمال الأول واختاره الكوفيون أو الثاني واختاره البصريون".[3]

وقد فصّل المتأخرون في تعريف التنازع حيث قال أحدهم:" التنازع هو أن يتقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما في العمل، أو فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب".[4]

ويلاحظ على هذا التعريف أنه ذكر الاسم المشبه للفعل وهذا لم تذكره التعريفات المتقدمة صراحة.

التنوين

قال التهانوي:" وفي اصطلاح النحاة نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة لا لتأكيد آخر الفعل، فقوله" ساكنة" أي بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل" عادن الأولى" وهي شاملة لنون من ولدنن فخرجت بقولهم" تتبع حركة آخر الكلمة" ولم يقل آخر الاسم ليشمل نون الترنم في الفعل، والقيد الأخير لإخراج نون التأكيد الخفيفة".[5]

ثم عرف التهانوي أنواع التنوين الخمسة قائلاً:

1–تنوين التمكين: وهو اللاحق للاسم المعرب المتصرف إعلاناً ببقائه على أصله ويسمى تنوين الأمكنة وتنوين الصرف.

---

[1]-الإنصاف في مسائل الخلاف، الانباري، ج 1، ص 83.
[2]-الأجوبة الجلية لمن سال عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج 2، ص 87.
[3]-قطر الندى، ابن هشام، ج ص و
[4]-معجم قواعد اللغة العربية، الشيخ عبد الغني الدقر، ج 4، ص 43.
[5]-الكشاف، للتهانوي، ص 519-520.

2–تنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ك" صه" و" مه".

3–تنوين المقابلة: كمسلمات جُعلت في مقابلة لنون مسلمين، يعني اللاحق لجمع المؤنث السالم.

4–تنوين الترنم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حروف الإطلاق وهو الألف والياء والواو.

5–التنوين الغالي: وهو اللاحق للقوافي المقيدة، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل.[1]

ويعرف الجرجاني التنوين قائلاً:" نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل. وتنوين العِوَض هو عوض عن المضاف إليه نحو: يومئذٍ أصله يوم إذ كان كذا.

وتنوين التنكير: وهو الذي يفرق بين المعرفة والنكرة كصهْوصهٍ".[2]

وثول الجرجاني:" نون ساكنة تتبع حركة الآخر" تعريف شكلي، وقوله:" لا لتأكيد الفعل" تعريف بالضدّ، وقوله:" نحو يومئذٍ" تعريف بالمثال.

وتعريف التهانوي يماثل تعريف الجرجاني وابن هشام إذ يقول:" نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطّاً لغير توكيد"[3] إلّا أن ابن هشام يُضيف في تعريفه الشكلي للتنوين أنه يكون لفظاً لا خَطّاً ثم يشرح ويفصل تعريفه فيقول: خرج بقيد السكون النون في" ضَيفِن" للطفيلي، و " رعْشِن" للمرتعش، وبقيد الآخر النون في انكسر ومنكسر، وبقيد لفظاً لا خَطّاً النون اللاحقة للقوافي، وبقوله:" من غير توكيد" نحو: لنسفعاً، ثم ذكر ابن هشام أنواع التوكيد وعرضها.

الجملة

قال التهانوي:" وعند بعض النحاة هي الكلام، والمشهور أنها أعمّ منه فإن الكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي المقصود لذاته والحملة ما تضمّنت الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أم لا.

ثم ذكر التهانوي أقسام الجملة قائلاً:" والجملة إمّا فعلية وهي ما كان صدرها فعلاً ك "قام زيد" و" كان زيد قائماً، وإمّا اسمية وهي: ما كان صدرها اسماً ك "زيد قائم" و" هيهات العقيق" وإمّا ظرفية: وهي ما كان صدرها ظرفاً أو الجار والمجرور، وإمّا شرطية وهي ما تشتمل على أداة

---

[1]-المرجع السابق، ص 520.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 94.
[3]-أوضح المسالك، ابن هشام، ج 1، ص 15.

الشرط سواءً كانت مركبة من فعلين نحو: إن تكرمني أكرمْك، أو شرطيتين معنى نحو: متى كان زيد يكتب فهو يحرّك يده.

والمراد بصدر الجملة: المسند والمسند إليه"[1] ونلاحظ أن التهانوي قد جعل الجملة قد جعل الجملة الظرفية والشرطية جُملاً مستقلة وإلّا فإن الشرطية من قبيل الفعلية، والظرفية إن كان متعلّها اسماً فهي اسمية، وإن كان فعلاً فهي فعلية.

يقول الجرجاني:" الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى سواءً أفاد كقولك: زيد قائم، أم لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنها جملة لا تفيد إلّا بعد مجيء جوابها فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً".[2]

يقول ابن الأنباري:" أما الكلام فلا يطلق إلّا على المفيد خاصّة".[3]

وعلى هذا فالجملة تركيب وقد تكون مفيدة وغير مفيدة، ولكن مصطلح الكلام لا يطلق إلّا على التركيب أو الجملة المفيدة.

يقول ابن السراج:" الجمل المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل وإمّا مبتدأ وخبر، أمّا الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك: زيدٌ ضربته وعمرٌو لقيت أخاه، وأمّا الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: زيد أبوه منطلق".[4]

فقوله:" أمّا فعل وفاعل" يقصد به الجملة الفعلية، وقوله:" أمّا مبتدأ وخبر" الجملة الاسمية.

يقول الزمخشري:" الكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلّا في اسمين كقولك: زيد أخوك، أو فعل واسم نحو: ضُرب زيد وانطلق بكر وتسمّى جملة". فقوله:" الكلام من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى" تعريف شكلي. ويرى الزمخشري أن الكلام والجملة مصطلحان متساويان إذ يقول: وتسمى جملة.[5]

---

[1]-الكشاف، التهانوي، ص 576-577.
[2]-التعريفات، الجرجاني، ص 106.
[3]-أسرار العربية، الأنباري، ص 28.
[4]-الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص 64.
[5]-المفصل، الزمخشري، ص 23.

الفصل الثالث

الحدود الصرفية في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم

المبحث الأول: تعريف الصرف.

المبحث الثاني: الحدود والتعريفات التي تبدأ بحرف الهمزة.

المبحث الثالث: الحدود والتعريفات من حرف التاء إلى السين.

المبحث الرابع: الحدود والتعريفات من حرف الفاء إلى الواو.

تعريف الصرف:

الصَّرْفُ لغة: هو التغيير والتحويل، ومنه قوله تعالى:" صرف الله قلوبهم بأنّهم قوم لا يفقهون"، وقوله تعالى:" كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلَصين"، وقوله تعالى:" ربنا اصرف عنّا عذاب جهنّم إنّ عذابها كان غراما".

ورد في لسان العرب مادة (ص ر ف)الصَّرْفُ ردّ الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفاً فانصرف، وصارف نفسه عن الوصول صرفها عنه، أي ردّ الشيْ ومنعه إلى غيره.[1]

وجاء في القاموس المحيط: "الصرف في الكلام: اشتقاق بعضه من بعض، وفي الرياح تحويلها من جهة إلى أخرى"

وفي مختار الصحاح:" الصرف، يقال: لا يُقبل منه صَرْفاً ولا عَدْلاً، وصُرُوف الدهر حادثاته"

إذن فكلمتي الصرف والتصريف تدور حول معنيي: التغيير والتحويل غير أنّ المعاجم العربية تكاد تتفق في توضيح معنى الصرف بأنه التحويل من وجه لآخر أو من حال لأخرى.

عرّف التهانوي الصرف في موضعين من كشافه: الأول في المقدمة عند تعريف علم الصرف. والثاني: عند تعريفه للمصطلحات التي رتبها ألف بائياً حيث قال عن علم الصرف:" ويسمى بعلم التصريف وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء، هكذا قال ابن الحاجب، فقوله: علمك بمنزلة الجنس؛ لأنه شامل للعلوم كلها، وقوله: تعرف بها أحوال ابنية الكلم يخرج الجميع سوى النحو. وقوله: ليست بإعراب ولا بناء يخرج النحو.

وفائدة" تعرف" على" تعلم" أنه اختار تعرف دون تعلم؛ لأن المعرفة إدراك الجزئي فكأنه قال: علم تستنبط به إدراكات جزئية وهي معرفة كل فرد من جزئياته، ثم المراد من بناء الكلمة وكذا من صيغتها ووزنها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاها المعينة وسكونها مع اعتبار حروفها الزائدة والأصلية كلّ في موضعه.

وغاية علم الصرف غاية الجدوى حيث تحتاج إليه جميع العلوم العربية والشرعية كعلم التفسير والحديث والفقه والكلام"[2]لذا قيل: اعلم أن الصرف ام العلوم والنحو أبوها، قال الرضي:" علم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة" والتصريف على ما حكى

---

[1]لسان العرب، مادة(ص ر ف)

[2]الكشاف، للتهانوي ص 23.

سيبويه وهو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنيته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم.

والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من زيادة وأصالة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك فالصرف والتصريف عند المتأخرين مترادفان، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء النحو؛[1] لأنه من مبادي النحو والمبادي من الأجزاء.

ومن تعريف التهانوي لعلم الصرف يتضح لنا سعة معرفته واطلاعه في هذا العلم؛ لأنه أورد تعريفات القدماء والمحدثين، كما نلاحظ معرفته الدقيقة للفروق اللغوية بين المفردات كما في كلمتي:" يعرف" و"يعلم".

كما ذكر التهانوي تعريفاً آخر للصرف حيث قال:" الصرف بالفتح وسكون الراء عند أهل اللغة له معنيان: أحدهما الفضل ونه سُمي التطوع من العبادات صرفاً؛ لأنه زيادة على الفرائض، ثانيها: ويطلق على علم من العلوم المدونة ويسمّى بالتصريف أيضاً، وصاحب هذا العلم يسمى صرفياً".[2]

وتوسع بعضهم في تعريف الصرف فقال:" هو علم يبحث في الكلمة وتغيرها من صورة إلى أخرى نحو: كرم يكرم كريم، وكذلك يتناول التغيير الذي يصيب صيغة الكلمة وبنيتها لإظهار ما في حروف الكلمة من أصالة، أو زيادة، أو حذف، أو إدغام، أو إعلال، أو إبدال. أو يتناول دراسة تحويا الكلمة إلى أبنية مختلفة كالتصغير والتكسير والتثنية والجمع والاشتقاق وبناء الفعل للمجهول، واسم الفاعل، واسم المفعول.....ويسمى التصريف".[3]

ويعرف القدماء الصرف بأنه:" العلم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء، والمقصود بالأحوال هنا التغيرات التي تطرأ علة الكلمة من تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة"

---

[1] ليس ادل على ارتباط النحو بالصرف وتكملة أحدهما للآخر من أن المتخصص في أحدهما يطلق على تخصصه (ا لنحو والصرف).
[2] الكشاف، للتهانوي، ص 1075-1076.
[3] لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم، دار إحياء التراث العربي، مادة: (ص ر ف) ج9 ص 198.

الإبدال

أورد التهانوي عدة تعريفات للإبدال، ويبدو أنه جمع تلك التعريفات من مصادر مختلفة.

يقول التهانوي:" هو عند الصرفيين وأهل العربية وكذا عند النحاة: إيراد الشيء بدلاً عن شيء سواء كان الشيء المبدل حرفاً أو كلمة ".[1]

أما ما قاله الصرفيون عن مصطلح الإبدال:" هو أن تضع حرفاً مكان حرف آخر بعد إزالته وهو مختص بالحروف الصحيحة، وهناك مفارقة بين اصطلاح(إبدال) و(بدل) إذ جُعل الأول اصطلاحاً صرفياً والثاني اصطلاحاً نحوياً.[2]

وقد فسر المهدي المخزومي هذه الظاهرة بقوله:" وظاهرة الإبدال مظهر من مظاهر الاختلاف بين اللهجات القديمة، وهي تختلف بعضها عن بعض فيما تقوده كل منها في إيثار الأصوات الشديدة أو الرخوة أو المهموسة او المجهورة، وهي تحمل الهمزة والتخفيف منه تسهيلاً أو حذفاً او إبدالاً إلى غير ذلك"[3]

وقد عرّف عباس حسن الإبدال بقوله:" حذف حرف ووضع آخر مكانه بحيث يختفي الأول ويحل في موضعه غيره سواء كان الحرفان صحيحين أم مختلفين فهو أعمّ من القلب؛ لأنه يشمل القلب وغيره ولهذا يستغنون بذكره عن القلب، ومن أمثلة الصحيحين تلعذم بدل تلعثم وهذا مقصور على السماع قليل فيه القياس كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال.[4]

قال التهانوي:" القلب هو إبدال حروف العلة والهمزة بعضها مع بعض، فهو أخص من الإبدال ويطلق أيضاً على تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ويسمى قلباً مكانياً نحو: آرام فإن أصله أرآم كما في الشافية وشرحه للرضي"[5]

ونلاحظ أن التهانوي عند تناوله للحدود والتعريفات الصرفية فإنه يذكر المصطلحات التي لها علاقة بالمصطلح الذي عرّفه وذلك كذكره القلب عند مصطلح الإبدال.

---

[1] الكشاف، للتهانوي، ص 87.
[2] الواضح في علم الصرف، أحمد حسن حامد، ويحي عبد الرؤوف، ص 149.

[3] جهود الفراء الصرفية، أطروحة ماجستير تكميلي، أيمن عبد الفتاح عبد الهادي، جامعة النجاح الوطنية، ص .
[4] النحو الوافي، عباس حسن، ج 4، ص 758,
[5] الكساف، للتهانوي، ص 1336.

الإدغام

قال التهانوي:" الإدغام بتخفيف الدال كما ذهب إلى ذلك البصريون، وبتشديد الدال كما ذهب إليه الكوفيون وفي اصطلاح الصرفيين والقراء هو إثبات الحرف من مخرجه مقدار إلباث الحرفين من مخرجهما، والأولى في تعريفه ما قيل من أنه عبارة عن إدراج الحرف الأول في الثاني والحرف الأول سُمي مُدغماً والثاني مُدغماً فيه، هكذا في شرح مراح الأرواح، وضدّ الإدغام الاظهار.

والإدغام ينقسم إلى صغير وكبير، فالكبير هو ما فيه المُدغَم والمُدغَم فيه متحركين، سُمي به لأنه يُسكّن الأول ويُدغم في الثاني فيحصل فيه عملان فصار كبيراً، وقيل سُمي به لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل لما فيه من الصعوبة. والصغير هو ما كان فيه المُدغَم ساكناً فيدغم في الثاني فيحصل فيه عمل واحد؛ لذا سُمي به، كذا في الإتقان وشرح الشاطبي".[1]

وعرفه الأنباري بقوله:" الإدغام أن تصل حرفاً بحرف مثله دون أن يفصل بينهما بحركة أو وقف"[2] وقسمه إلى ضربين: إدغام حرف في مثله من غير قلب نحو شدّ الأصل شدد، وإدغام حرف في مقاربه بعد القلب فهو أن أحدهما من جنس الآخر فتدغمه فيه نحو: ألحق كلدة واسلخ غنمك وما أشبه ذلك.

وعرفه الجرجاني بقوله:" الإدغام في اللغة إدخال الشيء في الشيء، يقال: ادغمت الثياب في الوعاء إذ أدخلتها، وفي الصناعة إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني يسمى الأول مُدغَماً والثاني مُدغَماً فيه، وقيل هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين نحو: مدّ وعدّ".[3]

وقد ذكر سيبويه الإدغام بنوعيه سواء في الحرفين المتماثلين أم المتقاربين في المخرج حيث يقول في النوع الأول:" باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه ويقول في النوع الثاني:" باب في إدغام الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد حيث يقول:" والحروف المتقاربة مخارجها إذا أُدغمت فإن حالها حال الحرفين هما سواء في حسن الإدغام"[4]

وعرفه أبو البقاء العكبري قائلاً:" الإدغام وصلك حرفاً ساكناً بمثله من موضعه من غير فاصل بينهما بحركة ولا وقف فتصيّرهما بالتداخل كحرف واحد ترفع لسانك بهما رفعة واحدة

---

[1] الكشاف، للتهانوي، ص 130.
[2] أسرار العربية، ابن الأنباري، ج 1 ص 358.
[3] التعريفات، الجرجاني، ص 29.
[4] كتاب سيبويه، ج 1 ص 452.

وتشدده وهو مقدّر بحرفين منها ساكن، والعلة في الإدغام: أن الحرفين إذا كانا مثلين كان مخرجهما واحداً فيثقل على اللسان أن يرفعه ثم يعيده في الحال إلى موضعه وهذا شبه بمشي المقيّد ويقع في الكلام على ضربين: أحدها إدغام حرف في مثله قبل الإدغام، الثاني: أن يكون الأول مقارباً للثاني فيبدل حرفاً مثله ليمكن إدغامه"[1]

وعرفه الزمخشري وتوسع في ذلك حيث يقول:" ثقُل التقاء المتجانسين على السنتهم فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة، والتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يسكن الأول ويتحرك الثاني فيجب الإدغام ضرورة كقولك: لم يرحْ حاتم.

الثاني: أن يتحرك الأول ويسكن الثاني فيمتنع الإدغام كقولك: ظلَلْت.

الثالث: أن يتحركا وهو على ثلاثة أوجه: ما الإدغام فيه واجب وما يؤدي إلى لبس"[2]

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الإدغام ظاهرة صوتية بيد أن له أثراً صرفياً ونحوياً؛ لأن جواز الإدغام والفك في المضارع المجزوم والأمر فيه مرتبط بوظيفته النحوية، وهو من مظاهر التخفيف في اللسان العربي لجأت إليه كل القبائل العربية حال تحريك لام الفعل ولم تختلف فيه إلا إذا كانت اللام ساكنة جزماً أو بناءً، فبينما فكت القبائل الحجازية إدغام الفعل حافظت القبائل الأخرى على الإدغام تخفيفاً في النطق".[3]

الأجوف

قال التهانوي:" هو عند الصرفيين لفظ عينه حرف علة، ويسمى معتل العين وذا الثلاثة أيضاً كقول وبيع وقال وباع، فإن كان حرف العلة واواً سُمي الأجوف الواوي وإن كان حرف العلة ياءً سُمي الأجوف اليائي".[4]

يقول الجرجاني في تعريف الفعل الأجوف:" ما اعتلّ عينه كقال وباع"[5] وهو تعريف شكلي يصف الشكل الظاهري للتعريف.

---

[1] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ج 2 ص 469.
[2] المفصل، الزمخشري، ج 1 ص .134
[3] دور اللهجة في التقعيد النحوي، علاء الدين الحمزاوي، ج 1 ص 24.
[4] الكشاف، للتهانوي، ص 100.
[5] التعريفات، الجرجاني، ص 250.

ويعرفه ابن الحاجب بأنه:" المعتل العين وذلك في سياق تقسيمه الصحيح والمعتل إذ يقول:" ينقسم إلى صحيح ومعتل، فالمعتل ما فيه حرف علة، والصحيح بخلافه، فالمعتل بالفاء مثال وبالعين أجوف".[1]

والملاحظ أن تعريف التهانوي أشمل تعريف حيث يضمّ الفعل والاسم بخلاف التعاريف الأخرى، كما نلاحظ أن تعريف الجرجاني يتطابق مع تعريف ابن الحاجب.

اسم التفضيل

قال التهانوي:" هو عند النحاة اسم اشتقّ من فعل الموصوف بزيادة على غيره، فقوله: اسم اشتق شامل المشتقات كلها، وقوله: لموصوف يُخرج أسماء الزمان والمكان والآلة؛ لأن المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا إبهام في تلك الأسماء، والمراد بالموصوف أعم أي موصوف قام به الفعل أو وقع عليه فيشمل قسمي اسم التفضيل أعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول، وقولهم: بزيادة بزيادة على غيره أي على غير الموصوف بعد اشتراكهما في أصل الفعل يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، ولا يرد صيغ المبالغة كضرّاب وضروب فإنها ما دلت على الزيادة لكنها لم يقصد بها الزيادة على الغير .....هذا كله خلاصة ما في شروح الكافية والعباب"[2]

وعرفه الجرجاني بقوله:" ما اشتُقّ من فعل الموصوف بزيادة على غيره" ونلاحظ أن التهانوي أخذ تعريفه من الجرجاني ولكنه زاد عليه بشرح التعريف وذكر محترزاته.

وذكره الاشموني بقوله:" إن التعبير باسم التفضيل أولى من أفعل التفضيل؛ ليشمل خيراً وشراً لأنهما ليسا على وزن أفعل".[3]

وعرفه الرضي بقوله:" ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره، قال الرضي: ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب.

وعرفه بعض المتأخرين بأنه: الصفة الدالة على المشاركة في شيئين في صفة من الصفات كالكرم والشجاعة، ومعنى الزيادة أي زيادة أحدهما على الآخر في هذه الصفة نحو: العلم أنفع من المال".[1]

---

[1] الشافية، ابن الحاجب، تحقيق: حسن العثمان، المكتبة الملكية، مكة، ط1 1415هـ، ج 1 ص 9.
[2] الكشاف، التهانوي، ص 190.
[3] حاشية الصبان على شرح الاشموني، ج 1 ص 243.

ورد في الفهرس الموضوعي لمجمع اللغة العربية عنواناً وهو" تحرير افعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد" وفيه عرض ومناقشة لما وضعه النحاة من أحكام لاسم التفضيل من حيث الصيغة وشروط بنائها، وحكمه من ميث مطابقته موصوفه أو ملازمته حالة واحدة، ومن حيث عمله وبيان ما في هذه الأحكام من فساد وما جاء من كلام العرب الفصحاء على غير ما وضع النحاة من أحكام، ويقترح التوسع في أحكام اسم التفضيل ثلاثة أمور: وهي أن يعد صوغ اسم التفضيل قياساً مطرداً في كل مادة تضمن معنىً تاماً يقبل التفاضل، وأن يكون أفعل التفضيل ملازماً للإفراد والتذكير كلما ذُكر المفضل عليه مجروراً بالحرف أو مضافاً أن يعمل الرفع في الضمير المستتر والبارز"[2]

اسم الفاعل

قال التهانوي:" هو عند النحاة اسم مشتق لما قام به الفعل بمعنى الحدوث، فالاسم جنس يشمل المشتق كالصفات واسم الزمان والمكان والآلة وغير المشتق، وبقيد المشتق خرج غير المشتق، وقوله: لما به الفعل يُخرج ما سوى الصفة المشبهة من اسم التفضيل وغيره، ولما قام به الفعل لزيادة يخرج اسم التفضيل".[3]

وعرفه الجرجاني بقوله:" ما اشتق من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لكزنهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث".[4]

ويفصل سيبويه الحديث عن اسم الفاعل دون تعريف حيث يقول:" هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونة".[5]

كما يفصل المبرد الحديث عن اسم الفاعل دون أن يعرفه فيقول:" فإن بنيت فاعلاً من قلت وبعت لزمك أن تهمز موضع العين لأنك تبنيه من فعل معتل".[6]

ويقول الزمخشري في تعريف اسم الفاعل:" هم ما يجري على يفعل من فعله كضارب ومُكرِم ومُنطلِق ومُستخرِج ومُدحرِج، ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار".[1]

---

[1]تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح الفوزان، ج 1 ص 241.
[2]الفهرس الموضوعي لمجلة مجمع اللغة العربية، ج 2 ص 30.
[3]الكشاف، للتهانوي، ص 193.
[4]التعريفات، الجرجاني، ص 42.
[5]الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 164.
[6]المقتضب، المبرد، ج 1 ص 99.

ويلاحظ تطابق التعريف عند التهانوي والزمخشري والجرجاني، كما يتطابق هذا التعريف مع تعريف ابن هشام إذ يقول:" اسم الفاعل وهو ما اشتقّ من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومُكرِم"[2] إلا أن ابن هشام يستعين بالتعريف بالمثال إذ يقول:" كضارب ومكرم" والتهانوي والجرجاني يهملان المثال.

اسم المفعول

قال التهانوي:" هو اسم مشتق لما وقع عليه الفعل والاصل فيه اسم المفعول به الذي فُعل به أي أُوقع عليه الفعل، يقال فعلت به الضرب أي أوقعته عليه، قولهم:" اسم مشتق" شامل لجميع المشتقات، وقولهم:" لما وقع عليه الفعل" يُخرج ما عداه كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل سواءً صيغ لتفضيل الفاعل أو المفعول به فإنه مشيقّ لموصوف بزيادة، والمراد بالوقوع التعلّق المعنوي ولو بواسطة حرف جرّ، كما يجيء في لفظ فعل مل لم يُسمّ فاعله"[3].

ويعرف الجرجاني اسم المفعول فيقول:" ما اشتقّ من يُفعل لمن وقع عليه الفعل"[4] وهذا تعريف يراعي فيه الجانب الشكلي في قوله:" ما اشتقّ من يُفعل" كما يراعي الجانب الدلالي إذ يقول:" لمن وقع عليه الفعل.

ولا يذكر سيبويه تعريفاً محدداً لاسم المفعول، ويهتم المبرد بوصف الجانب الشكلي إذ يقول:" والمفعول يجري على مثال(يُفعل) إلا أن الميم في أوله مضمومة؛ لأنه اسم والميم آية الأسماء فيما كان من الأفعال المزيدة"[5] يعني بذلك صياغة اسم المفعول من الفعل عير الثلاثين ويذكر التعريف بالمثال إضافة إلى وصفه الجانب الشكلي لاسم المفعول فيقول:" واسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذي معناه يُفعل، تقول: زيد مضروب سوطاً كما تقول: زيد يُضرب سوطاً".[6]

---

[1]المفصل، الزمخشري، ج 1 ص 285.
[2]شرح شذور الذهب، ابن هشام، ج 1 ص 496.
[3]الكشاف، للتهانوي، ص 196.
[4]التعريفات، الجرجاني، ص 42.
[5]المقتضب، المبرد، ج 1 ص 108.
[6]المقتضب، المبرد، ج2 ص 119

يقول الزمخشري:" هو الجاري على يُفعل من فعله نحو: مضروب لأن أصله مُفعل ومُكرَم ومُنطَلق ومُستَخرَج ومُدحرَج، ويعما عما الفعل تقول: زيد مضروب غلامه ومُكرَم جاره، ومُستَخرَج متاعه ومُدحرَج بيده الحجر"[1].

ونلاحظ أن الزمخشري يراعي الجانب الشكلي في قوله:" وهو الجاري على يُفعل من فعله، ثم يذكر التعريف التمثيلي نحو: مضروب لأن أصله مُفعل، ومُكرم ومُنطَلَق به ومُستخرَج ومُدحرَج، ثم يذكر التعريف الوظيفي إذ يعرفه من جانب الوظيفة النحوية التي يقوم بها مع ذكر التعريف التمثيلي على ذلك فيقول:" يعمل عمل الفعل تقول:" زيد مضروب غلامه" ويراعي ابن هشام الجانب الشكلي والدلالي في تعريفه لاسم المفعول فيقول:" اسم المفعول هو ما اشتقّ من فُعِل لمن وقع عليه كمضروب ومُكرَم".[2]

الاسم المنسوب

قال التهانوي:" هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كمل أُلحقت التاء علامة للتأنيث، كالبصريّ والهاشميّ وهكذا في الجرجاني".[3]

ونلاحظ ان التهانوي قد صرّح بأخذ التعريف من الجرجاني ولم يذكر محترزات التعريف.

ويعرف الجرجاني الاسم المنسوب فيقول:" هو الاسم الملحق بآخرة ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما أُلحقت التاء علامة للتأنيث نحو: يصريّ وهاشميّ"[4].

ونلاحظ أن قول التهانوي:" هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة" تعريف شكلي يصف الصورة الشكلية للاسم المنسوب، قوله:" نحو بصريّ وهاشميّ" تمثيل، ويبدو أن التهانوي متأثر بالزمخشري في تعريفه للاسم المنسوب إذ يقول:" الاسم المنسوب هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث وذلك نحو: هاشميّ وبصريّ".[5]

ولم أجد عند النحويين المتقدمين مما اطلعت عليه من يذكر مصطلح الاسم المنسوب أو يعرفه غير ما ذكره الزمخشري.

---

[1]المفصل، الزمخشري، ج 1 ص 291.
[2]شرح شذور الذهبلابن هشام، محمد الجوجري، ج 1 ص 508.
[3]الكشاف، التهانوي، ص 196.
[4]التعريفات، الجرجاني، ص 42.
[5]المفصل، الزمخشري، ج 1 ص 259.

الاشتقاق

قال التهانوي:" عند أهل العربية يحدّ تارة باعتبار العلم كما قال الميداني: هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في أصل المعنى والتركيب فتردّ أحدهما إلى الآخر، فالمردود مُشتَقّ والمردود إليه مُشتقّ منه، وتارة يعرف باعتبار العمل كما يقال: هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالاً على معنى يناسب معناه، فالمأخوذ مشتقّ والمأخوذ منه مشتقّ منه، مثلاً الضارب يناسب الضرب في الحروف والمعنى وقد أُخذ منه بناء على أن الوضع لما وجد في المعاني يتفرع منه معاني كثيرة بانضمام زيادات إليه".[1]

قال التهانوي:" والاشتقاق ثلاثة اقسام: لأنه إذا اعتُبرت فيه الموافقة في الحروف الأصول مع الترتيب بينهما سمي بالاشتقاق الأصغر، وإن اعتُبرت فيه الموافقة بينهما بدون الترتيب يُسمى بالاشتقاق الصفير، وإن اعتُبرت فيه المناسبة في الحروف الأصول في النوعية أو المخرج للقطع بعدم الاشتقاق في مثل الحبس مع المنع، والقعود مع الجلوس يُسمى بالأكبر، وثال الأصغر: الضارب والمضروب والضرب، ومثال الأكبر: ثلم وثلب، فالمعتبر في الأصغر الترتيب وفي الصفير عدم الترتيب، وفي الأكبر عدم الموافقة في جميع الحروف الأصول، والاشتقاق عند الاطلاق يراد به الأصغر"[2].

وفي تعريفات الجرجاني:" الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنىً وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة، والاشتقاق الصغير أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب نحو: ضرب من الضرب، والاشتقاق الكبير هو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو: جبذ من الجذب، والاشتقاق الأكبر هو أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج نحو: نعق من النهق".[3]

ونلاحظ على هذا التعريف أنه دلالي تمثيلي.

الإعلال

قال التهانوي:" الإعلال بكسر الهمزة عند الصرفيين تغير حرف العلة بالقلب أو الإسكان أو الحذف للتخفيف، ويسمى تعليلاً وإعلالاً أيضاً، وحروف العلة الألف والواو والياء، ولا يقال لتغيير

---

[1] الكشاف، التهانوي، ص 206.
[2] المرجع السابق، ص 207.
[3] الكشاف، التهانوي، ص 207.

الهمزة بأحد الثلاثة أي بالقلب أو الحذف او الإسكان إعلال، بل تخفيف الهمزة، ولا إبدال غير حروف العلة ولا لحذفه أو إسكانه إعلال.

وقد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الاطراد كحذف ألف عصا، وياء قاضي، والحذف الترخيمي والحذف لا لعلة غير المطرد كحذف لام يد ودم، ولفظ القلب في اصطلاحهم مختص بإبدال حروف العلة والهمزة ببعضها مكان بعض هكذا في الرضي شرح الكافية وغيرها"[1].

وعرفه الجرجاني بقوله:" هو تغيير حروف العلة للتخفيف، وقولنا تغيير شامل له ولتخفيف الهمزة والإبدال فلما قلنا حروف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة..... وبين الإعلال والإبدال عموم وخصوص من وجه إذا وجدا في نحو قال، ووجد الإعلال بدون إبدال في يقول، والإبدال بدون إعلال في أصيلان والأصل أصيلال"[2].

قال ابن الحاجب:" الإعلال تغيير حروف العلة للتخفيف، وبجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء ولا يكون الألف أصلاً في متمكن ولا في فعل ولكن عن واو أو ياء".[3]

وقد تناول مصطلح الإعلال بشيء من التفصيل عباس حسن فقد تناول الإعلال والإبدال فذكر أن من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ لكل منها مدلوله الخاص وضوابطه في أحكامه وهذه الأربعة هي: الإعلال، والقلب، والإبدال، والعوض والمراد بالإعلال: تغير يطرأ على أحد حروف العلة الثلاثة الواو والألف والياء وما يحدث فيها وهو بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه[4] ثم ذكر أمثلة لذلك.

الإلحاق

قال التهانوي:" هو عند الصرفيين أن يزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة في كلمة أخرى في عدد حروفها وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانها في الملحق بها وفي تصاريفها من المضارع والماضي والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً لا خماسياً، وفائدة الإلحاق

[1]المرجع السابق، ص 234.
[2]التعريفات، الجرجاني، ص 48.
[3]الشافية، ابن الحاجب، ج 1 ص 23.
[4]النحو الوافي، عباس حسن، ج 4 ص 757.س

أنه ربما يُحتاج في تلك الكلمة إلى مِثل ذلك التركيب في شعر أو سجع، ولا يجب عدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق ثم كما أن زيادة الهمزة في أكثر وأفعل التفضيل، وزيادة الميم في مفعل المصدر أو الزمان او المكان وفي مِفعل الآلة ومن ثَمَّ لم تقل إن هذه الزيادات للإلحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعي؛ لظهور كون هذه الزيادات للمعاني ثم مثل للإلحاق بقوله: قولنا: أن يزيد حرفاً نحو كوثر، قولنا: او حرفين كألندد، وأما اقعنسس فقالوا ليس الهمز والنون فيهما للإلحاق بل احد سيني اقعنسس فقط للإلحاق، وقد تلحق الكلمة بكلمة ثم يزاد على الملحقة ما قد يزاد على الملحق بها كما أُلحق شيطن وسلنقبدحرج ثم أُلحقت الزيادة فقالوا تشيطن واسلنقى كما قيل تدحرج واحرنجم. ثم ذكر فائدة نصّها: كل كلمة زائدة على ثلاثة أحرف في آخرها مثلان مظهران فهي ملحقة سواء كانا أصليين كما في ألندد أو أحدهما زائد كما في مهدد؛ لأن الكلمة ثقيلة وفك التضعيف ثقيل ولو قُصد مماثلتها لرباعي أو خماسي لأدغم الحرف طلباً للتخفيف لذا قيل مهدد ملحق بجعفر"[1].

وعرفه الجرجاني بقوله:" الإلحاق جعل مثال على مثال أزيد ليعامل معاملته وشرطه اتحاد المصدرين".[2]

قل ابن جني في الإلحاق:" إن اقيسه ان يكون بتكرير اللام فباب شملل وصعّرت اقيس من باب حوقلت وبيطرتوجهورت" ثم ذكر أن الإلحاق المطرد موضعه من جهة اللام نحو قعدد، وجعل الإلحاق بغير اللام شاذاً لا يقاس عليه وذلك نحو: جوهر وبيطر".[3]

وذكر ابن الحاجب أن الإلحاق زيادة لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته فنحو قردد ولحق ونحو مقتل غير ملحق لما ثبت من قياسها لغيره".[4]

وذكر العكبري أن القصد من الإلحاق أن تزيد على بناء حتى يصير مساوياً لبناء أصل أكثر منه، وهذا يوجب أن يزاد على الاسم الثلاثي حتى يصير رباعياً وخماسياً وقد تلحقه زيادتان، لأن أكثر أصول الأسماء خمسة، وأما الفعل فيزاد على الثلاثي واحد فيلحق بالرباعي لأن الفعل لا خماسي فيه، واعلم أن حرف الإلحاق لا يكون أولاً؛ لأن الزيادة أولاً تكون لمعنى إذ حق المعنى ان يُدلّ عليه من أول الكلمة ليستقرّ المعنى في النفس، وقد يكون حرف الإلحاق حشواً وآخرا".[5]

---

[1]الكشاف، التهانوي، ص 255-256.
[2]التعريفات، الجرجاني، ج 1 ص 358.
[3]الخصائص، ابن جني، ج1 ص 358.
[4]الشافية، ابن الحاجب، ج 1 ص 17.
[5]اللباب في علل النحو الإعراب، العكبري، ج2 ص 280..

ثم فصّل العكبري القول فذكر ان الإلحاق إذا كان آخراً جاز أن يكون بالحروف كلها إذا كان الملحق من جنس اللام، أما إذا كان الإلحاق حشواً فيكون بالياء والواو والنون نحو: جوهر وضيفن وعنبر.

الإمالة

قال التهانوي:" هي عند القرّاء والصرفيين أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيراً وهو المحض يقال له الاضجاع والبطح والكسر ويقال له التقليل والتلطّف وبين بين، وهي قسمان: شديدة ومتوسطة وكلاهما جائز في القراءة قال الداني وعلماؤنا أيهما أوجه وأولى وأنا أختار الإمالة الوسطى التي هي بين بين؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها وهو الإعلام بأن أصل الالف ياء والتنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء. وتوضيح المسائل يطلب من الإتقان".[1]

قال الأنباري:" الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، ثم بيّن أن الإمالة إنما دخلت في الكلام طلباً للتشاكل لئلا تختلف الأصوات فتتنافر وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم".[2]

وذكر البغدادي أن معنى الإمالة أن تميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة".[3]

وعرفها الجرجاني بقوله:" الإمالة أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة ". وعرفها العكبري بقوله:" الإمالة إلى الشيء التقريب منه وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء والفتحة قبلها من الكسرة والغرض من ذلك تجانس الصوتين".[4]

وذكر الزمخشري أن هنالك سبعة أحرف تمنع من الإمالة وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف إذا وليت الألف قبلها أو بعدها"[5]

التخفيف

قال التهانوي:" وتخفيف الهمزة عند الصرفيين يطلق على تغيير الهمزة بالقلب أو الحذف أو الإسكان كما ورد في لفظ الإعلال، والهمزة المخففة تسمى همزة بين بين كما في الصراح"[1]

---

[1]الكشاف، التهانوي، ص 259.
[2]أسرار العربية، الانباري، ج 1 ص 174.
[3]المرجع السابق، ج 1 ص 174.
[4]اللباب في علل النحو والإعراب، العكبري، ج 2 ص 452.
[5]المفصل، الزمخشري، ج 1 ص 47.

وفصّل ابن الحاجب القول في تخفيف الهمزة قائلاً:" يجمعه الإبدال والحذف وبين بين أي بينها وبين حرف حركتها وقيل أو حرف حركة ما قبلها وشرطه ألّا تكون مبتدأ بها. وهي ساكنة ومتحركة حرف حركة ما قبلها كراس وسير، والمتحركة إن كان ما قبلها ساكن وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق قلبت إليها وأدغمت فيها كخطيّة ومقروّة، وإن كان حرفاً صحيحاً أو معتلاً نُقلت حركتها إليه وحذفت نحو مسلة والخب".[2]

وظاهرة تخفيف الهمزة إنما تخضع لاختلاف اللهجات، قال صاحب مجمع البيان:" العرب إذا ليّنوا الهمزة المتحركة وقبلها ساكن ألقوا حركتها على ما قبلها قالوا: من بوك ومن مُكَ وكم بِلِكَ، ويبدو أن هذه المسألة إنما تخضع لظاهرة تخفيف الهمزة أو تحقيقها فكأنّ الأمر إذن راجع إلى اختلاف اللهجات".[3]

قال الزمخشري:" لا تخفيف للهمزة إلا إذا تقدمها سيء، فإن لم يتقدمها نحو قولك ابتداء أب، أم إبل فالتحقيق ليس إلا، وفي تخفيفها ثلاثة أوجه: الإبدال والحذف وأن تُجعل بين بين أي بين مخرجها وبين الحرف الذي منه حركتها".[4]

ورد في أحد قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إن كثرة تسهيل الهمزة في الكلمات وحذفها وتخفيفها إنما دعا إلى تسهيلها وتخفيفها بل حذفها أحياناً أنها أكثر الحروف ثقلاً في النطق إذ تضغط على مخرجها من أقصى الحلق حتى ليشبه صوتها-كما قال الأسلاف-التهوّع".[5]

---

[1]الكشاف، التهانوي، ص 297.
[2]الشافية، ابن الحاجب، ج 1 ص 22.
[3]مجمع البيان، ج 1 ص 118.
[4]المفصل، الزمخشري، ج 1 ص 118.
[5]قرارات مجمع اللغة العربة، القاهرة، ج 24 ص 3.

اسم الآلة

ذكره التهانوي عند ذكر المشتقات دون أن يعرفه، وعرفه الجرجاني قائلاً:" هو ما يعالج به الفاعل المفعول بوصول الأثر إليه"[1] ويظهر في تعريفه الجانب الدلالي.

ولا يوجد عند سيبويه والمبرد ذكراً لهذا المصطلح، ويتحدث عنه سيبويه في باب ما عالجت به فيقول:" كل سيء يُعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث ام لم تكن وذلك قولك مِحلب ومِنجل ومِكسحة ومِسلّة والمِصفى والمِخرز والمِخيط".[2]

وذكره ابن الحاجب إذ يقول:" اسم الآلة على مِفعل ومِفعال ومِفعلة كمِحلب والمِفتاح والمكسحة".[3]

ويقول الزمخشري عن اسم الآلة:" هو اسم يُعالج به ويُنقل على مِفعل ومِفعال ومِفعلة كالمِقص والمِحلب والمِكسحة والمِصفاة والمِفتاح".[4]

ونلاحظ تشابه تعريف الزمخشري مع تعريف الجرجاني في قوله:" ما يعالج به الفاعل المفعول" ويزيد عليه الزمخشري بالتعريف الشكلي في قوله:" ويجيء على مِفعل ومِفعلة ومِفعال" والتعريف التمثيلي في قوله:" كالمِقص والمِحلب والمِكسحة والمِصفاة والمِفتاح".

اسم الزمان والمكان

لم يعرفهما التهانوي لكنه ذكرهما عندما عدد أنواع المشتقات بقوله:" وظرفي الزمان والمكان".[5]

وقد عرفهما الجرجاني بقوله:" مشتق من يفعل لزمان أو مكان وقع فيه الفعل" وهذا تعريف يراعي الجانب الدلالي للمصطلح في قوله:" لزمان أو مكان وقع فيه الفعل"[6] إضافة إلى الجانب الشكلي في قوله:" مشتق من يفعل".

كما ورد مصطلح اسم الزمان عند سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولاً ولكنه لم يذكر له تعريفاً إذ يقول:" ذهبت أمس وسأذهب غداً فإن شئتَ لم تجعلهما ظرفاً فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان ويتعدى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى الزمان لأنه إذا قال

---

[1]التعريفات، الجرجاني، ص 40.
[2]الكتاب، سيبويه، ج 4 ص 94.
[3]الشافية، ابن الحاجب، ج 1 ص 31.
[4]المفصل، الزمخشري، ج 1 ص 301.
[5]الكشاف، التهانوي، ص 208.
[6]التعريفات، الجرجاني، ص 41.

ذهب أو قعد فقد عُلم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما عُلم أن قد كان ذهاب وذلك قولك ذهبت المذهب البعيد، وقعدت مقعدا".[1]

ويعرفه المبرد بالمثال فيقول:" والزمان والمكان مفعول فيهما وذلك قولك: أنزلته منزلاً"[2] وقوله: مفعول فيهما إشارة إلى الزمان او المكان الذي بقع فيه الفعل المشتق منه، وهو تعريف دلالي.

ويقول ابن الحاجب:" اسم الزمان أو المكان مَفعَل بالفتح من يفعُل أو يفعَل، ونرى أن تعريف ابن الحاجب يقتصر على الجانب الشكلي وهذا يتفق مع جزء من تعريف الجرجاني في قوله:" مشتق من يفعل كما نرى أنه أهمل اسم الزمان والمكان الذي يأتي على وزن يفعِل نحو مسجد ومورد".

ويفصل الزمخشري الحديث عن اسم الزمان والمكان دون أن يعرفهما إذ يقول:" ما بُني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين: مفتوح العين ومكسورها، فالأول بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعه مفتوحة كالمشرَب والملبَس والمذهَب أو مضمومة كالمصدَر والمقتَل والمقام".[3]

ويقول ابن هشام في تعريف اسم الزمان والمكان:" المأخوذ من الفعل فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو: المضرِب بكسر الراء اسماً لزمان الضرب أو مكانه" ويراعي هذا التعريف الجانب الشكلي في قوله:" المأخوذ من الفعل" والجانب الدلالي في قوله:"إنما اشتق لما وقع فيها لا لمن قامت به" قم يذكر المثال في قوله:" المِضرب بكسر الراء اسماً لزمان الضرب أو مكانه".[4]

الترخيم

قال التهانوي:"عند النحاة هو حذف أواخر الاسم تخفيفاً أي من غير علة توجبه سوى التخفيف وهو جائز في غير المنادى عند الضرورة وفي المنادى بشروط".[5]

قال الجرجاني:" هو حذف آخر الاسم تخفيفاً"[1] ويراعي كل من التهانوي والجرجاني الجانب الشكلي إلا أن التهانوي يشرح التعريف ويتوسع فيه.

---

[1]الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 44.
[2]المقتضب، المبرد، ج 1 ص 75.
[3]المفصل، الزمخشري، ج 1 ص 303.
[4]شرح شذور الذهبلابن هشام، محمد الجوجري، ج 1 ص 497.
[5]الكشاف، التهانوي، ص 419.

يقول سيبويه:" والترخيم حذف أواخر الاسم تخفيفاً"[2] ويرى الزمخشري أن الحذف في الترخيم اعتباطاً لا تخفيفاً فيقول:" الترخيم حذف في أخر على سبيل الاعتباط".[3]

ويخص الأنباري الترخيم بالنداء فيقول في تعريفه:" حذف آخر الاسم في النداء"[4] وكذلك ابن هشام إذ يقول:" وترخيم المنادي أي حذف آخره تخفيفاً".[5]

الثلاثي

قال التهانوي:" بالضم عند الصرفيين عبارة عن اسم أو فعل يوجد فيه ثلاثة أحرف أصول، بمعنى أنه لا يوجد فيه زائد من هذه الثلاثة.....ثم الثلاثي إذا لم توجد فيه إلا هذه الأحرف الثلاثة كزيد وضرب سمي ثلاثياً مجرداً وإن وجد فيه سوى هذه الأحرف الثلاثة أيضاً كأكرم واستنصر يسمى ثلاثيا مزيداً أيضاً وذو الثلاثة عندهم هو الأجوف أي معتل العين".[6]

وعرفه الجرجاني بقوله:" ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول".[7]

قال صلاح الدين الزعبلاوي:" وقد أصبح الفعل الثلاثي وحدة الكلمة وجرت عليه صنوف من الاشتقاق والتصريف والتقليب فاغتنت المادة اللغوية ثم اكتمل نماؤها بتوليد الرباعي من الثلاثي وهكذا".[8]

التعدي

قال التهانوي:" وفي اصطلاح النحاة تجاوز الفعل من فاعله إلى مفعول به، فالمصدر والظرف لا يسمى متعدياً كما في شرح التسهيل، وكذا اسم الفاعل واسم المفعول فإنها إنما تتصف بكونها متعدية وغير متعدية باعتبار الفعل، وعرّف المتعدي على صيغة اسم الفاعل بما يتوقف فهمه على متعلَّق ويسمّى مجاوِزاً أيضاً كما في الموشح، ويقابل المتعدي غير المتعدي ويُسمّى لازماً أيضاً وهو ما لا يتوقف فهمه على فهم غير الفاعل نحو كرُمن واعلم أن الفعل ليس منحصراً في

---

[1]التعريفات، الجرجاني، ص 78.
[2]الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 139.
[3]المفصل، الزمخشري، ص 71.
[4]أسرار العربية، ابن الأنباري، ص 214.
[5]أوضح المسالك، ابن هشام، ج 4 ص 55.
[6]الكشاف، التهانوي، ص 432.
[7]التعريفات، الجرجاني، ص 99.
[8]النحاة والقياس، صلاح الدين الزعبلاوي، ج 1 ص 3.

المتعدي واللازم، فغن الأفعال الناقصة ليست متعدية ولا لازمة هذا خلاصة ما في الفوائد الضيائية".[1]

وقد عرّف التهانوي التعدية في كشافه حيث قال:" وفي علم النحو والتصريف هي ألّا يقتصر الفعل على التعلق بالفاعل بل يتعلق بالمفعول ايضاً، وهذا الكلام يشير إلى أن التعدية في اصطلاحهم بمعنى كون الفعل متعدياً لا بمعنى جعله متعدياً وهو خلاف المتعارف".[2]

وعرف الجرجاني التعدية بقوله:" هي أن تجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلاً له قبل التعدية منسوباً إلى الفعل كقولك: خرج زيدٌ أخرجته فمفعول أخرجت هو الذي صيرته خارجاً، ونُقل الحكم من الأصل إلى الفرع بمعنى جالب الحكم".[3]

ونلاحظ اختلاف التعريفين حيث جعل التهانوي التعدية بمعنى الفعل المتعدي بنفسه، أمل الجرجاني فقد جعل التعدية جعل الفعل اللازم متعدياً.

وعرف الشيخ الحملاوي التعدية بقوله:" التعدية هي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً كأقمت زيداً وأقعدته".[4]

وذكر الزعبلاوي أن من الأفعال المتعدية ما يتعدى حقيقة ومنها ما يتعدى لفظاً إذ قال:" فالتعدي الحقيقي هو صدور الفعل من الفاعل ووقوعه على غيره أعني الفاعل يصدر فعله من نفسه على غيره الذي هو المفعول به. فإذا قلت: أكلت الطعام فالطعام مفعول به بتعدٍّ حقيقي، وقولهم: سفه نفسه إنما هو متعدٍ تعدياً لفظياً وذلك بدليل جواز سفهتْ نفسُه برفع الاسم على الفاعلية فمن المحال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلاً ومفعولاً في جملة واحدة".[5]

وعرف الجرجاني المتعدي بقوله:" مالا فهمه بغير ما وقع عليه وقيل هو ما نصب المفعول به".[6]

وذكر العكبري أن المتعدي هو ما افتقر بعد فاعله إلى محلّ مخصوص يحفظه".[7]

---

[1]الكشاف، التهانوي، ص 475-476.
[2]المجع السابق، ص 476.
[3]التعريفات، الجرجاني، ص 85.
[4]شذا العرف في فن الصرف، الشيخ الحملاوي، ص 24.
[5]النحاة والمفعولات، صلاح الدين الزعبلاوي، ج 1 ص 53.
[6]التعريفات، الجرجاني، ص 254.
[7]اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ج 1 ص 267.

الجمع

قال التهانوي:" وعند النحاة والصرفيين هو اسم دالّ على جملة آحاد مقصودة بحروف مفردة لتغير ما، ويسمى مجموعاً والآحاد أعمّ من أن تكون جملة أو متفرقة فيشمل أسماء العدد ورجل ورجلان، وأسماء الأجناس كتمر ونخل فإنها وإن لم تدل عليه وقعاً فقد تدل عليه استعمالاً، وأسماء الجموع كرهط ونفر، وبإضافة الجملة إليها خرجت الواحد والاثنان ورجل ورجلان.

والمراد بحروف مفردة أهم من الحروف المفردة كما في رجال ومن حروف مفردة مقدرة كما في نسوة فإنه يُقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال.

والجمع نوعان: صحيح ويسمى سالماً وجمع سلامة أيضاً، ومكسّر ويسمى جمع تكسير. فجمع التكسير: ما تغير بناؤه بخلاف جمع السلامة فإن تغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة.

فالجمع الصحيح المذكر: ما لحق آخر مفرده واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة نحو: مسلمون ومسلمين جمع مسلم.

والجمع الصحيح المؤنث: ما لحق آخر مفرده ألف وتاء نحو: مسلمات جمع مسلمة، وحذفت التاء من مسلمة لئلا يجتمع علامتا تأنيث.

وأيضاً الجمع إما جمع قلة: وهو ما يطلق على عشرة فما دونها إلى الثلاثة بطريق الحقيقة، وإما جمع كثرة وهو ما يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية، وقيل على ثلاثة فما فوقها، وقد يجمع الجمع ويسمى جمع الجمع، واعلم أن جمع الجمع لا يطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازاً هكذا يستفاد من شروح الكافية وشروح الشافية"[1]

ونلاحظ أن موسوعية التهانوي قد ظهرت في هذا التعريف حيث ذكر محترزاته كما ذكر اقسام الجمع مع تعريفها كما ذكر المصدر الذي استقى منه هذه التعريفات وهو شروح الكافية وشروح الشافية.

أما الجرجاني فقد عرف الجمع وأنواعه بإيجاز قائلاً:" الجمع الصحيح: ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه،[2] وجمع المكسر: ما تغير فيه بناء واحده كرجال، وجمع المذكر: ما لحق آخره واو

[1] الكشاف، التهانوي، ص 571-574.
[2] التعريفات، الجرجاني، ج 1 ص 105.

مضموم ما قبلها وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة، وجمع المؤنث: هو ما لحق آخره ألف وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات أو لمذكر كدريهمات. وجمع القلة: هو الذي يطلق على عشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة. وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل منها للآخر".[1]

وعرف الأنباري الجمع بقوله:" صيغة مبنية للدلالة على الحد الزائد على الاثنين والاصل فيه العطف كالتثنية إلا أنهم لمّا عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار كان ذلك في الجمع أولى".[2]

وذكر سيبويه جمع القلة بقوله:" واعلم أن كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقر ذلك

القلة قائلاً: واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به وهي له في الأصل نحو: أفعُل نحو أكلب وأكعب، وأفعال نحو: أجمال، وأفعلة نحو أنصبة، وفِعْلة نحو: غِلْمة"[3]

ويسمي العكبري جمع السلامة:" الجمع الذي هو نظير التثنية، كما عرّف جمع التصحيح بقوله: هو ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه".[4] وعرف الرماني الجمع بقوله:" صيغة مبنية من الواحد للدلالة على العدد الزائد على الاثنين".[5]

الحذف

قال التهانوي:" في اصطلاح الصرفيين أن الحذف هو إسقاط حرف أو أكثر أو حركة وسُمي إسقاط الحركة بالإسكان كما لا يخفى. قال الرضي في شرح الشافية:" قد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلالي للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الاضطرار كحذف ألف عسى وياء قاضي والحذف الترخيمي والحذف لا لعلة للحذف كحذف لام يد ودم".[6] ثم فصل التهانوي في الحذف فذكر الحذف النحوي كحذف جواب الشرط وحذف جواب القسم".[7]

---

[1]المرجع السابق، ص 105.
[2]أسرار العربية، ابن الأنباري، ج 1 ص 26.
[3]الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 291.
[4]اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ج 1 ص 113.
[5]رسالة الحدود، الرماني، ص 3.
[6]الكشاف، التهانوي، ص 571.
[7]المرجع السابق، ص 632.

وذكر ابن جني أن الحذف اتساع لاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله".[1] وذكر العكبري أن الحذف قسمان: حذف لعلة فيطرد أين وجد وحذف لا لعلة فيُقتصر فيه على المسموع.

السالم

قال التهانوي:" عند الصرفيين مرادف الصحيح وهو اللفظ الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام من حروف علة ولا همزة ولا تضعيف، هذا هو المشهور وبعضهم فرّق بين السالم والصحيح فقال: السالم ما مرّ، والصحيح ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام من حروف علة وحسب وكل صحيح سالم من غير عكس كلي كذا في بعض شروح المراح.

ويطلق أيضاً على قسم من أقسام الجمع ويسمى صحيحاً أيضاً، وعند النحويين ما ليس في آخره حرف علة سواءً كان في غيره أو لان سواءً كان أصلاً أو زائداً فيكون نصر سالماً عند الطائفتين، ورمى غير سالم عندهم، وباع غير سالم عند الصرفيين وسالم هند النحويين كذا في الجرجاني".[2]

ونلاحظ أن التهانوي بعد تعريفه للسالم ذكر الخلاف بين النحويين والصرفيين في تعريف الفعل السالم، كما ذكر المصدر الذي استقى منه تعريف هذا المصطلح وهو كتاب التعريفات للجرجاني.

وعرف ابن السراج الفعل السالم بقوله:" ما لم تكن لامه ألفاً ولا ياءً ولا واواً"[3]

أما تعريف الجرجاني للسالم فهو نفس التعريف الذي ذكره التهانوي وقد نصّ التهانوي أنه أخذ تعريفه من الجرجاني.

أما تعريف المتأخرين للفعل السالم فيختلف عن المتقدين، قال الشيخ الحملاوي:" السالم ما سلمت أصوله من أحرف العلة الهمز والتضعيف كضرب ونصر وقعد وجلس، وإذن يكون كل سالم صحيحاً ولا عكس".[4]

---

[1]الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 290.
[2]الكشاف، التهانوي، ص 923.
[3]الأصول في النحو، ابن السرّاج، ج 1 ص 382.
[4]شذا العرف في فن الصرف، الشيخ الحملاوي، ج 1 ص 26.

وعرف ابن عقيل السالم مع شرح التعريف حيث قال:" هو ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز والتضعيف وحروف العلة، وقوله: حروفه الأصلية للإشارة أنه لا يضر اشتماله على حرف زائد أو همزة أو غير ذلك، وعلى هذا فنحو أكرم وأسلم يسمى سالماً وإن كانت فيه الهمزة؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينه أو لامه وإنما هي حرف زائد".[1]

فعل ما لم يُسمّ فاعله

قال التهانوي:" هو عند النحويين فعل حُذف فاعله وأُقيم المفعول مقامه كضُرب ودُحرج، ويسمى فعلاً مجهولاً أيضاً ومبنياً للمفعول، ولما كان حذف الفاعل جائزاً عند البعض كأبي الحسن لم يكتفِ بقوله: حذف فاعله، وزيد عليه قوله: أُقيم المفعول مقامه؛ ليطّرد الحدّ عند الكلّ، كذا ذكر المولوي عبد الحكيم في حاشية الفوائد الضيائية، ويقابله الفعل المتصرف سياتي تعريفه".[2]

وعرفه الزمخشري بقوله:" هو ما استغني عن فاعله وأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَل إلى فُعِل".[3]

فعل التعجب

قال التهانوي:" عند النحاة ما وقع لأنشاء التعجب وقيل أفعال التعجب كذا، وقيل فعلا التعجب، فإفراد الفعل على أن التعريف للجنس، وجمعه بالنظر على كثرة أفراده، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغتيه، والمراد بما الفعل فلا ينتفي الحدّ بمثل: لله دره ولكن ينتفي بمثل قاتله الله من شاعر فإنك تقول ذلك إذا تعجبت من شعر شخص".[4]

ويعرف الجرجاني أفعال التعجب بقوله:" ما وضع لإنشاء التعجب وله صيغتان ما أفعله وأفعل به"[5]. ونلاحظ أن الجرجاني يذكر التعريف الدلالي لأفعال التعجب: ما وضع لإنشاء التعجب، ثم يذكر التعريف الشكلي: وله صيغتان ما أفعله وأفعل به.

ولا يذكر النحويون القدماء تعريفاً لأفعال التعجب بل يكتفون بذكر صيغتيهما مثلما فعل سيبويه إذ يقول:" والمعنى فيأ فعل به وما أفعله واحد"[6].

---

[1]شرح ابن عقيل، أبن عقيل، ج 4 ص 269.
[2]الكشاف، التهانوي، ص 1283.
[3]المفصل، الزمخشري، ج1 ص 83
[4]الكشاف، التهانوي، ص1280.
[5]التعريفات، الجرجاني، ص 49.
[6]الكتاب، سيبويه، ج 4 ص 91.

ويعرف الزمخشري أفعال التعجب بالمثال إذ يقول:" فعلا التعجب هما نحو قولك: ما أكرم زيداً وأكرم بزيد"[1].

وأيضاً عند ابن مالك إذ يقول:

بأفعل انطق بعد ما تعجبا أو جيْ بأفعل قبل مجرور ببا

يقول ابن هشام في باب التعجب:" والمبوب له منها في النحو اثنان: إحداهما: ما أفعله نحو ما أحسن زيداً، والصيغة الثانية: افعل به نحو: أحسن بزيد"[2].

الفعل المتصرف

قال التهانوي:" عند النحاة يطلق على قسم من الأفعال وهو الفعل الذي يجيء منه مضارع ومجهول وأمر ونهي إلى غير ذلك من الأمثلة كاسم الفاعل واسم المفعول. والفعل الذي لا يجيء منه ذلك يسمى جامداً غير متصرف نحو نِعْم وبِئْس....ويطلق على قسم من أقسام الظرف، قالوا: الظرف إمّا متصرف ويسمى متمكناً أيضاً وغير متصرف، وعلى قسم من المصدر وهو: ما لا يلزم فيه النصب وما يلزم فيه النصب على المصدرية نحو: سبحان الله سمي غير متصرف"[3].

ويظهر لنا الاستطراد في تعريف التهانوي للفعل المتصرف حيث عرف الفعل الجامد ثم الظرف والمصدر المتصرف مع ذكر المثال.

وعرف الحملاوي الفعل المتصرف وتوسع في ذلك حيث قال:" والمتصرف ما لا يلزم صورة واحدة، وهو إما ان يكون تام التصرف: وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع والأمر كنصر ودحرج، أو ناقصه: وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط كزال يزال وبرح يبرح"[4].

وعرفه ابن السراج بقوله:" اعلم أن كل فعل لزم بناءً واحداً فهو غير متصرف، والتصرف أن يقال فيه فعل يفعل ويدخله تصاريف الفعل"[5].

---

[1]شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج 3 ص 141.
[2]أوضح المسالك، ابن هشام، ج 3 ص 250.
[3]الكشاف، التهانوي، ص 1441.
[4]شذا العرف، الحملاوي، ج 1 ص 98.
[5]الأصول في النحو، ابن السراج، ج 1 ص 98.

المثال

قال التهانوي:" عند الصرفيين لفظ تكون فاؤها واواً ويسمى مثالاً واوياً أو ياءً ويسمى مثالاً يائياً كيسر"[1].

وعرفه الجرجاني بقوله:" المثال ما اعتلّ فاؤه كوعد ويسر". وعرفه أحد المتأخرين بقوله:" المثال هو ما كان حرفه الأول حرف علة نحو: وعد، ورم، يبس، يئس"[2].

وعرفه ابن عقيل بقوله:" ما كانت فاؤه حرف علة"[3]. وعرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله:" المثال ما حلّت بفائه واو أو ياء"[4].

المجرد

قال التهانوي:" وعند الصرفيين كلمة فيها حروف أصلية فقط أي لا يكون فيها حرف زائد مثل ضرب، ويقابله المزيد"[5]. وعرفه بعضهم بقوله:" ما كانت كل حروفه أصلية في الوضع ولا يُستغنى عن أحدها في إتمام المعنى"[6]. وبين أحد المتأخرين كيفية معرفة الفعل المزيد بقوله: "هو نفس صيغة الفعل الماضي للشخص الثالث المفرد المذكر"[7].

المصدر

قال التهانوي:" عند النحاة يطلق على المفعول المطلق وعلى الاسم الحدث الجاري على الفعل، أي اسم يدلّ على الحدث مطابقة كالضرب، أو تضميناً كالجَلسة والجِلسة. والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره سواءً صدر عنه كالضرب أو لم يصدر كالطول كما في الرضي"[8].

ونرى أن التهانوي قد توسع في التعريف فذكر أنه المفعول المطلق ثم عرف المصدر وذكر المراد من الحدث.

وعرفه الجرجاني بقوله:" الاسم الذي اشتقّ منه الفعل وصدر عنه"[9].

---

[1]الكشاف، التهانوي، ص 1448.
[2]قواعد اللغة العربية، يوسف الصيداوي، ج 1 ص 57.
[3]شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج 4 ص 268.
[4]المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ج 1 ص 40.
[5]الكشاف، التهانوي، ص 1472.
[6]الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج 4 ص 18.
[7]بحوث في اللغة العربية، اتحاد الكتاب العرب، ج 1 ص 259.
[8]الكشاف، التهانوي، ص 1555.
[9]التعريفات، الجرجاني، ج 1 ص 277.

قال ابن جني:" واعلم أن المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر"[1].

قال ابن سيدة:" المصدر اسم الحدث الذي تصّف منه الأفعال نحو: الضّرْب تصّف منه ضرب يضرب وسيضرب، والمصدر للفعل كالمادة المشتركة ولذلك سمّته الأوائل مثالاً"[2].

وعرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله:" المصدر ما دلّ على الحدث لا غير ويسمى حدثاً وحدثاناً واسم معنى"[3]. وعرفه ابن هشام بقوله:" هو الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل كالضرب والإكرام"[4].

المنصرف

قال التهانوي:" عند النحاة قسم من المعرب وفي اللباب المعرب على نوعين: الاسم المتمكن والفعل المضار، فالأول إما منصرف أو غير منصرف، فغير المنصرف يسمى بالممتنع والمنعي أيضاً؛ لمنعه الكسرة والتنوين على ما في الأصول الكبرى. وفي الاصطلاح القديم يسمى المنصرف بالمجرى وغير المنصرف بغير المجرى، ثم غير المنصرف عرفه ابن الحاجب بما فيه علتان من العلل التسع مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما في منع الكسرة والتنوين، أو علة واحدة منها تقوم مقامهما في ذلك التأثير"[5].

وعرفه الأنباري بقوله:" المنصرف ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين.

نحو: هذا زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ، وهذا يسمى الأمكن وقد يسمى أيضاً متمكناً"[6].

وعرفه الجرجاني بقوله:" هو ما يدخله الجر مع التنوين"[7]. وعرفه الزمخشري بقوله:" الاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل يسمى المنصرف"[8].

وعرفه عباس حسن تحت مسمى المعرب المنصرف إذ يقول:" قسم تتغير حركة آخره باختلاف موقعه من الجمل، ويدخله التنوين في آخره مثل علي، شجرة، عصفور"[9].

---

[1]اللمع في النحو، ابن جني، ج 1 ص 48.
[2]المخصص، ابن سيده، ج 4 ص 278.
[3]المفتاح في النحو، عبد القاهر الجرجاني، ج 1 ص 52.
[4]شرح قطرالندى، ابن هشام، ج 1 ص 260.
[5]الكشاف، التهانوي، ص 1656.
[6]اسرار العربية، الأنباري، ج 1 ص 20.
[7]التعريفات، الجرجاني، ج 1 ص 299.
[8]المفصل، الزمخشري، ج 1 ص 4.
[9]النحو الوافي، عباس حسن، ج 1 ص 28.

المنقوص

قال التهانوي:" هو عند أهل العربية يسمى بالناقص"[1]. نلاحظ أن التهانوي ذكر المنقوص بغير تعريف. ويعرف الجرجاني الأسماء المنقوصة بقوله:" هي أسماء في أواخرها ياء ساكنة قبلها كسرة كالقاضي". وهذا التعريف يراعي الجانب الشكلي فقط، ثم يذكر بعده التعريف بالمثال في قوله:" كالقاضي"[2].

وقد ذكر قدماء النحاة مصطلح المنقوص بصور مختلفة، يقول سيبويه:" المنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح"[3]. ويبدو من تعريف سيبويه عدم استقرار مفهوم المصطلح، لان هذا التعريف ينطبق على حروف اللين لا الأسماء المنقوصة.

كما يُطلق المبرد هذا المصطلح على الأسماء التي وقعت على حرفين، يقول:" وأما يد فتقديرها (فَعْل) ساكن العين تقول: أيد في الجمع وهذا جمع فعل وجاء شيء منه لا يُعلم أصله في المنقوصات"[4].

ويطلق الزمخشري مصطلح المنقوص على كل اسم في آخره حرف علة فيقول:" ولا يخلو المنقوص من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك، فإن كانت وعُرف لها أصل في الواو أو الياء رُدّت إليه في التثنية كقولك: قفوان وعصوان ورحيان"[5].

ويقول ابن الأنباري في تعريف المنقوص:" ما كان في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي"[6]. ونلاحظ تطابق تعريف الجرجاني للاسم المنقوص مع تعريف الأنباري حتى في المثال المذكور.

ويفصّل ابن هشام في تعريف الاسم المنقوص ويذكر الجنس(الاسم) ويذكر الخصائص الشكلية عن طريق التمثيل فيقول:" المنقوص وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: القاضي والداعي تقول: جاء القاضي ومررت بالقاضي بالسكون ورأيت القاضيَ بالتحريك"[7].

---

[1]الكشاف، التهانوي، ص 1661.
[2]التعريفات، الجرجاني، ص 202.
[3]الكتاب سيبويه، ج 3 ص 536.
[4]المقتضب، المبرد، ج 2 ص 232.
[5]المفصل، الزمخشري، ج 1 ص 230.
[6]أسرار العربية، ابن الانباري، ص 55.
[7]شرح شذور الذهبلابن هشام، محمد الجوجري، ص 86.

المهموز

قال التهانوي:" هو عند الصرفيين لفظ أحد حروف أصله همزة، فإن كانت الهمزة فاء الكلمة يسمى مهموز الفاء ومهموز الأول نحو: أمر، وإن كانت عين الكلمة مهموز يسمى مهموز العين ومهموز الوسط نحو: سأل، وإن كانت لام الكلمة يسمى مهموز اللام ومهموز الآخر ومهموز العجز نحو: قرأ، ونحو أكرم ليس بمهموز إذ همزته زائدة كذا في شروح المراح، والقرّاء يطلقون الهمز ويريدون به ترك الهمز كما ذكر في شرح الشاطبي"[1].

وعرف الجرجاني المهموز بقوله:" ما كان في أحد أصوله همزة سوءً أبقيت بحالها كسأل أم قلبت كسال أم حذفت كسل"[2].

وذكر الشيخ الحملاوي أن المهموز ما كان أحد أصوله همزة نحو: أخذ وسأل وقرأ"[3].

الناقص

قال التهانوي:" عند الصرفيين هو اللفظ الذي لامه فقط حرف علة، ويسمى بالمنقوص ومعتل اللام وذي الأربعة أيضاً، فإن كان لام الكلمة واواً سمي ناقصاً واوياً كدعا فإن أصله دعوَ، وإن كان ياءً سمي يائياً كرمى فغن أصله رمي، وقيد فقط للإخراج اللفيف، ويطلق الناقص أيضاً على اسم ذي حرفين كمن وما وكم، وفي القاموس كل اسم ناقص مبني على السكون هكذا ذكر المولوي عصام الدين في حاشية الفوائد الضيائية في بحث الكنايات".[4]

وعرف الجرجاني الناقص بقوله:" ما اعتلّ لامه كدعا ورمى"[5]. وعرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله:" الناقص ما كان لامه حرف علة واواً أو ياءً كدعا ورمى"[6]. وعرفه الشيخ الحملاوي بقوله:" ما اعتلت لامه نحو غزا ورمى وسُمّي بذلك لنقصانه بحذف آخره في بعض التصاريف كفزت ورمت"[7].

---

[1]الكشاف، التهانوي، ص 1664-1665.
[2]التعريفات، الجرجاني، ج 1 ص 303.
[4]الكشاف، التهانوي، ص 1664-1665.
[5]التعريفات، الجرجاني، ص 307.
[6]المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ص 42.
[7]شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص 17.

الوقف

قال التهانوي:" وعند البصريين من الصرفيين والقُرّاء قد يطلق على السكون البنائي، وفي الشافية: في الوقف وجوه أحد عشر: الإسكان المجرد والرَّوم والإشمام وإبدال الألف إبدال تاء التأنيث هاءً وإثبات الواو والياء وحذفهما وإبدال الهمزة والتضعيف ونقل الحركة"[1].

والوقف عند العكبري الوقف عند الابتداء؛ لأنه يكون عند انتهاء الكلمة ولما استحال الابتداء بالساكن استحسنوا في ضده وهو الوقف ضد الحركة وهو السكون"[2].

وعرفه ابن الحاجب بقوله:" الوقف قطع الكلمة عمّا بعدها"[3]. وشرحه الرضي فقال: قوله:" قطع الكلمة عمّا بعدها" أي أن يسكن على آخرها قاصداً لذلك مختاراً.

واستخدم سيبويه الوقف بمعنى البناء على السكون فقال:" هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجاري".

---

[1]الكشاف، التهانوي، ص 1803.
[2]الاعتراضات النحوية في منار الوقف والابتداء
[3]الشافية، ابن الحاجب، ج 1 ص 15.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات والصلاة والسلام على أفضل خلق الله أجمعين وعلى آله وصحبه وسلم.

يتناول هذا البحث" الحدود والتعريفات النحوية والصرفية في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي" ومن خلال استعراض الحدود النحوية والصرفية في هذا الكشاف وتحليلها وموازنتها بتعريفات القدماء ظهرت للباحثة **عِدّة نتائج أهمها:**

1. التهانوي عالم موسوعي استطاع أن يطّلع على مصطلحات النحو والصرف ويفيد منها في كشافه ويضيف إلى التعريف الذي يراه ناقصاً كما فعل في تعريف الفاعل.
2. خلّص التهانوي التعريفات النحوية والصرفية من ربقة الحدود المنطقية، وكان يختار التعريف الجامع المانع.
3. لم يأخذ التهانوي تعريفاته من نحوي معيّن ولكنه نوّع مع التركيز على شرح اللباب والكافية وتعريفات الجرجاني.
4. يكرر التهانوي تعريف بعض المصطلحات فيذكرها في موضعين ومن ذلك تعريف (الإعراب والمُعرَب).
5. لم يعتنِ النُّحاة الأوائل بالحدود بل اكتفوا بالتمثيل كما فعل سيبويه.
6. هنالك تعريفات أغفلها التهانوي مثل تعريف الاشتغال.
7. إنّ الوصول إلى حدّ جامع مانع كما يتطلب علم المنطق أمر عسير ولو اكتفى النُّحاة بحدّ شكلي جامع لكان أدعى للوضوح.

التوصيات:

1. توصي الدراسة الباحثين المتحمسين بتناول التعريفات النحوية في هذا الكشاف ودراستها دراسة مقارنة مع تعريفات ابن هشام أو ابن مالك.
2. الاهتمام بالكتب التي تناولت المصطلحات في العلوم بصورة عامة وكتب مصطلحات اللغة العربية بخاصة كتب النحو والصرف ودراستها.
3. عند وضع كتب المقررات النحوية ينبغي اختيار التعريفات التي تناسب التلاميذ.

المصادر والمراجع

1–الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل للألفية، حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط1 2000م.

2–أخبار النحويين، ابن أبي هشام، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1 1411هـ.

3–أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، دار الجيل، بيروت، ط 1995م.

4–إصلاح الخلل الواقع في الجمل، الزجاجي، تحقيق: حمزة عبدالله، دار المريخ، الرياض، ط1 1399هـ.

5–الأصول في النحو، ابن السرّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 1408هـ.

6–الاعتراضات النحوية في منار الوقف والابتداء، ابن الأنباري، دار الجيلن بيروت، د ت.

7–الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط15 2002م.

8–الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، دار الفكر، دمشق، د ت.

9–أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5 1399هـ.

10–الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط8 1424هـ.

11–الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط5 1406هـ.

12–بحوث في اللغة العربية، اتّحاد الكتاب العرب، "أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير" مطبعة الاتحاد، 2003م.

13–بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، د ت.

14–تجديد النحو، شوقي ضيف، دار نهضة مصر، د ت.

15–التفكير العلمي في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ،

16–التحفة السنية شرح المقدمة الأجرومية، محمد محي الدين عبد الحميد، دار صادر، بيروت، د ت.

17–تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، 1387هـ.

18–تعجيل الندي بشرح قطر الندى، عبدالله بن صالح الفوزان، موقع مكتبة صيد الفوائد، المكتبة الشاملة، الإصدارة الأخيرة.

19–التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 1423هـ.

20–تقنيات التعريب بمعاجم اللغة العربية المعاصرة، حلام الجيلاني، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط1 1999م.

21–التوطئة، الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، 1401هـ.

22–جامع العلوم في تحصيل الفنون، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، تحقيق: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1421هـ.

23–جهود الفراء الصرفية، أطروحة ماجستير تكميلي، أيمن عبد الفتاح عبد الهادي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

24–حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان، المطبعة الشرقية، المنامة، د ت.

25–الحدود النحويةفي التراث" كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجاً" جنان بنت عبد العزيز التميمي، أطروحة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية الآداب.

26–حركة التأليف باللغة العربية في الإقليم الشمالي الهندي، أحمد جميل، موقع صيد الفوائد، المكتبة الشاملة، الإصدارة الأخيرة.

27–الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2 د ت.

28–دائرة المعارف الإسلامية، عالم الكتب، ط2 د ت.

29–دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، موقع فضيلة الشيخ عبد الله الفوزان، المكتبة الشاملة، الإصدارة الأخيرة.

30–دور اللهجة في التقعيد النحوي، علاء الدين الحمزاوي، منشورات جامعة المنيا 2010م.

31–رسالة الحدود، الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م.

32–رسالة الحدود المنسوبة إلى أبي الفضل القاسم التلمساني، عالم المحفوظات والنوادر، 1423هـ.

33–سلسلة علم المنطق، أرسطو، موقع صيد الفوائد، المكتبة الشاملة، الإصدارة الأخيرة.

34–شرح كتاب الحدود، للأبذي، ابن قاسم المالكي، تحقيق: المتولي الدميري، مصر، 1413هـ.

35–الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق: حسن العثمان، المكتبة الملكية، مكة ط 1415هـ.

36–شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي،

37–شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط1 1411هـ.

38–شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد الجوجري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا ط1 1404هـ.

39–شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد الجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1 2004م.

40–شرح قطر الندى، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط10 1383هـ.

41–شرح المفصل، ابن بعيش، عالم الكتب، د ت.

42–شرح المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني بغداد ط1 1972م.

43–شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي، علي محمد فاخر، مطبعة السعادة، المنصورة ط 1990م.

44–طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، دار الهداية، بيروت، 1385هـ.

45–الفهرس الموضوعي لمجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة مجمع اللغة العربية، 2000م.

46–قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة المجمع، 2000م.

47–قواعد اللغة العربية، يوسف الصيداوي، موقع صيد الفوائد، المكتبة الشاملة، الإصدارة الأخيرة.

48–كتابان في الحدود النحوية، الأبذي والفاكهي، تحقيق، علي توفيق الحمد، دار الأمل الأردن، أربد 1988م.

49–الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1 1973م.

50–كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، ط1 1996م.

51–اللباب في علل النحو والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: سيد محمد الحلواني، دار المشرق العربي، بيروت، 1992م.

52–لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، ط1 1955م.

53–اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.

54–المحكم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 2000م.

55–المصطلح النحوي، نشأته وتطوره، عوض محمد القوزي، عمادة المكتبات، الرياض، ط1 1401هـ.

56–مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المرتضى بيروت، ط1 2006م.

57–معجم قواعد اللغة العربية في النحو والتصريف، الشيخ عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، د ت.

58–معجم مقاليد العلوم، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب القاهرة، ط4 2004م.

59–معجم المؤلفين، عمر كحالة، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1 1995م.

60–المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، إسطنبول، 1988م.

61–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط6 1985م.

62–مفاتيح العلوم، الخوارزمي، موقع صيد الفوائد، المكتبة الشاملة، الإصدارة الأخيرة.

63–المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 1978م.

64–المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط1 د ت.

65–المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط3 1993م.

66–المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد الجواري، مطبعة العاني، بغداد، ط3 1986م.

67–مع المكتبة العربية، دراسة في أمهات المصادر والمراجع المتصلة بالتراث، عبد الرحمن عطية، دار الأوزاعي للطباعة والنشر، بيروت، ط2 1984م.

68–نزهة الخواطر وبهجة السامع والنواظر، عبد الحي بن فخرالدين الحسيني، حيدر آباد، د ت.

69–النحاة والمفعولات، صلاح الدين الزعبلاوي، موقع مكتبة الكتاب العرب، المكتبة الشاملة، الإصدارة الأخيرة.

70–نحو خطة منهجية لوضع معجم ثنائي متخصص، محمدحلمي خليل، مجلة المعجمية، العدد الثاني، 1992م.

71–النحو والصرف والبيان، جرجي شاهين عطية، دار الريحاني، بيروت، ط4 د ت.

72–نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، عالم الكتب، بيروت، ط2 2005م.

73–الهداية في شرح النحو، المعجم العلمي الإسلامي، تحقيق: علي بن نايف الشحود، موقع صيد الفوائد، المكتبة الشاملة الإصدارة الأخيرة.

74–الواضح في علم الصرف، أحمد حسن حامد ويحيى عبد العروف، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1 2001م.

فهرست الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المستخلص	ث
Abstract	ث
المقدمة	1
مدخل	4
الفصل الأول: الحدود والتعريفات النحوية والصرفية مفهوماً وتاريخاً.	
المبحث الأول: التعريف بالكشاف ومؤلفه.	7
الهدف من كتب التعريفات	7
التعريف بكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.	7
التعريف بالتهانوي.	12
المبحث الثاني: الحد والتعريف لغة واصطلاحاً وأنواع التعريفات وشروطها.	15
الحد والتعريف عند اللغويين والنحاة.	15
شروط التعريف ونقائضه.	16
أنواع التعريفات.	17
المبحث الثالث: الحدود والتعريفات في التراث النحوي.	22
الحدود النحوية قبل كتاب سيبويه.	22
الحدود النحوية في كتاب سيبويه.	23
الحدود النحوية بعد كتاب سيبويه.	28
مرحلة اتّباع المنهج المنطقي في الحدود.	29
مرحلة إخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق.	33
الفصل الثاني: الحدود والتعريفات النحوية في كشاف اصطلاحات الفنون	

والعلوم.	
المبحث الأول: النحو وأجزاء الكلام والإعراب والبناء	41
علم النحو.	41
الاسم.	44
الفعل.	46
الحرف.	48
الإعراب.	49
البناء.	52
المبحث الثاني: حدود وتعريفات الأسماء المرفوعة.	53
الابتداء	53
الفاعل.	54
نائب الفاعل.	55
المبحث الثالث: حدود وتعريفات الأسماء المنصوبة.	57
المفعول به.	57
الإغراء والتحذير.	58
الاختصاص.	59
المفعول المطلق" المصدر".	60
المفعول لأجله.	62
المفعول معه.	62
المفعول فيه.	64
الحال	65
التمييز.	66
المستثنى.	67
المنادى.	68
المنصوب بنزع الخافض.	69

المبحث الرابع: حدود وتعريفات الأسماء المجرورة.	70
الجرّ.	70
الإضافة.	71
المجرور بالتبعية" التابع"	72
البدل.	73
التوكيد.	74
النعت.	76
العطف.	77
عطف النسق.	78
عطف البيان.	78
الفرق بين عطف البيان والبدل.	79
المبحث الخامس: بقية الحدود والتعريفات النحوية.	81
النكرة والمعرفة.	81
العلم.	81
الضمير.	83
اسم الإشارة.	85
اسم الموصول.	86
المعرف بال.	87
المعرف بالإضافة.	88
المعرف بالنداء.	89
الاستدراك.	89
الاستفهام.	90
اسم الفعل.	91
أفعال القلوب.	92
أفعال المدح والذم.	92

أفعال المقاربة.	93
الأفعال الناقصة.	93
الترخيم.	94
التنازع.	95
التنوين.	96
الجملة.	97
الفصل الثالث: الحدود الصرفية في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.	
المبحث الأول: تعريف الصرفوالحدود الصرفية.	100
تعريف الصرف.	100
الحدود الصرفية التي تبدأ بحرف الهمزة.	102
الإبدال.	102
الإدغام.	103
الأجوف.	104
اسم الفاعل وبقية المشتقات.	106
الاسم المنسوب.	108
الاشتقاق.	109
الإلحاق.	110
الإمالة.	112
المبحث الثاني: التعريفات الصرفية من حرف التاء إلى السين.	116
المبحث الثالث: الحدود والتعريفات الصرفية منحرف الفاء إلى الواو.	122
الخاتمة	128
المصادر والمراجع.	129
فهرس الموضوعات.	135